بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

جامعة أم درمان الإسلامية
معهد دراسات العالم الإسلامي

بحث مقدم لنيل درجة التخصص الأولى (الماجستير)
في النحو والصرف

التنوين وإشاراته اللفظية والمعنوية

دراسة تحليلية تطبيقية على الجزء الثلاثين
من القرآن الكريم

إعداد الطالب
ياسر سر الختم

إشراف الدكتور
علي الريح جلال الدين

للعام
2008 – 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

سورة يوسف الآية : 2

تعلموا العربية فإنها من دينكم

أمير المؤمنين

عمر بن الخطاب "رضي الله عنه"

الإهداء

* * *

إلى أساتذتي ، أصحاب العلم والنور

إلى كل الباحثين عن المعرفة

إلى والدتي وإخواني وأخواتي

إلى زوجتي وابني

إليهم جميعاً

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

بسم الله، والحمد لله، الذي ينعمته تتم الصالحات والصلوات الزاكيات على المخرج من الظلمات.

أما بعد :

أشكر الله جل شأنه على عونه وتوفيقه على إتمام هذا البحث، وهو القائل في كتابه الكريم :

(فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ) [1]

وقال سبحانه وتعالى :

"**وسنجزي الشاكرين**"[2]

ولا يفوتني أن أذكر عظيم شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الدكتور / علي الريح جلال الدين لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة كما أخص بالشكر جامعة أم درمان الإسلامية ومعهد دراسات العالم الإسلامي لإتاحتهم الفرصة لي للقيام بهذا البحث. والشكر موصول إلى مركز الملك فيصل للبحوث ومكتبتي الملك عبد العزيز والملك فهد ودكتور عمر الأمين المحاضر بجامعة الملك سعود. وإلى كل من قدم لي عوناً أو كان له الفضل في إخراج هذه الرسالة بهذه الصورة التي بين أيديكم وخاصة زوجتي – أم مصطفى – التي سهرت وعانت في سبيل مساعدتي، فالله تعالى أسأل أن يجزيهم عنا أحسن الجزاء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

([1]) سورة البقرة الآية : 152.

([2]) سورة آل عمران الآية : 145.

مقدمة

الحمد لله الرب الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد القائل : "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش" وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد :

فموضوع البحث هو "التنوين وإشاراته اللفظية والمعنوية دراسة تحليلية تطبيقية على الجزء الثلاثين من القرآن الكريم".

أهمية البحث وأسباب اختياره : تكمن في كونه متعلقاً بالقرآن الكريم من خلال علاقته بعلم القراءات – الذي هو أول ما يلزم بحثه ويجب كشفه، وتعلقه بأعرق اللغات وأشرفها التي هي لغة التنزيل وماعون الشريعة ولما كان التنوين من الخصائص التي انفردت بها اللغة العربية.

فقد اهتم به النحاة واللغويون اهتماما كبيراً قديماً وحديثاً فافردوا له باباً في مؤلفاتهم وتعرضوا له من ناحية أنواعه ووظائفه وآثاره الصوتية.

كما اهتم به علماء القراءات بما لاحظوا من تأثيره في بعض الحروف مما يترتب عليه أداء هذه الحروف بطريقة خاصة.

ولأن ظاهرة التنوين لها أثرها في علم النحو، والعروض والقراءات رأيت أن أتناولها على نحو يبرزها كوحدة واحدة مترابطة في مجالاتها المختلفة.

وكذلك أنها تحتل مرتبة ثانوية في الدرس النحوي، فعلى الرغم من أنها من المسائل التي تستهل بها كتب النحو عادة، فإنها لا تحظى بقدر كبير من عناية النحاة. فقد جعلوها – بصورة عامة – من علامات الاسمية، فقال ابن مالك يلخص هذه العلامة.

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

وحتى عندما كان النحاة يعرضون لهذه الظاهرة في باب الممنوع من الصرف، كانوا يعالجونها على أساس أن سقوطها من الاسم طارئ محدود وعارض مشروط.

كما أنني لم أقف – حسب استقرائي – على دراسة تتناول هذا الموضوع من كل جوانبه مما دفعني لأن أطرق هذا المجال آملاً أن أقدم شيئاً يفيد في الدراسات النحوية واللغوية بوجه عام.

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي :

1- الإسهام – ولو باليسير – في خدمة كتاب الله من خلال علاقة التنوين بعلم القراءات.

2- الإسهام في مجال الإملاء ورسم الكلمات لما لموضوعه من علاقة برسم الكلمات خصوصا تنوين المنصوب.

3- تتبع آراء القدماء والمحدثين حول التنوين ودلالاته اللفظية والمعنوية.

4- إلقاء الضوء على آراء بعض المحدثين حول الدلالة المعنوية للتنوين والوقوف على قيمة هذه الآراء.

5- بيان الوظيفة النحوية للتنوين.

6- بيان المظاهر الصوتية المتعلقة بالتنوين لعنصر من عناصر المعنى الدلالي.

منهج الدراسة :

طبيعة هذا البحث تقتضي أن يكون منهجه هو المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، وقد اعتمدت في دراستي هذه – بعد الله تعالى – على ما هدتني إليه مباحث الدراسة من مصادر ومراجع فبعضها مؤلفات نحوية، ولغوية قديمة في مقدمتها كتاب سيبويه، وهمع الهوامع، وارتشاف الضرب، وبعضها الآخر مؤلفات حديثة في الدراسات اللغوية، والصوتية أذكر منها : مناهج البحث في اللغة، الأصوات اللغوية، من أسرار اللغة، هذا عدا المراجع التي فرضتها طبيعة الدراسة، من معاجم وكتب الطبقات.

وقد اتخذت في إنجاز البحث الخطوات التالية :

1- توثيق الآيات القرآنية بأرقامها وسورها.

2- تقسيم البحث إلى أبواب وفصول ومباحث وفقاً لمتطلبات تفريعات الموضوع.

3- نسبة الأقوال إلى قائليها.

4- ترجمة الأعلام بما يفي التعريف بهم.

تساؤلات البحث :

1. ما هي أنواع التنوين؟
2. ما العلاقة بين الصرف والتنوين؟
3. ما العلة من تنوين الأسماء؟
4. ما علاقة التنوين برسم الكلمة الإملائي ؟
5. ما الوظيفة النحويّة للتنوين؟
6. ما علاقة التنوين بعلم القراءات؟
7. ما علاقة التنوين بعلم الأصوات؟
8. ما أقسام أسماء الأفعال بالنسبة للتنوين؟
9. لماذا يوقف على تنوين المنصوب بالألف بينما لا يوقف على المنون المرفوع والمجرور بالواو والياء؟
10. ماهي مواضع حذف التنوين؟

الدراسات السابقة :

دراسة بعنوان :

رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية

سمير شريف ستيتة.

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

قسمت هذه الدراسة إلى حقول فرعية هي : الاسم والتنوين، التنوين والتنكير، التنوين والحذف، التنوين والجموع.

وقد استعرض الباحث في هذه الحقول ما قاله النحاة القدامى واللغويون المعاصرون في مسائل هذه الحقول إلا أنه رفضها.

ثم انتقلت الدراسة إلى إبراز التفسير الجديد لظاهرة التنوين، ذلك التفسير الذي يعتمد على تفسير الظاهرة باعتبارها إحدى معطيات التركيب، وأنه لا يصح تفسير هذه الظاهرة بمعزل عن التركيب.

الاسم والتنوين :

قلنا إن النحاة يجعلون التنوين علامة من علامات الاسمية. ولكنهم عندما رأوا التنـــوين يتلبس أسماء، وتتأبى عليه أسماء أخرى، فقد اضطروا أن يقســـموا الأســـماء قســـمة أخرى، فما كان يقبل التنوين جعلوه متمكنا من أسميته، وما تأبى على التنـــوين عـــدوه غير متمكن من أسميته، فهو يرى أن الأسماء التي يدخلها ما سمى بتنـــوين التمكـــين راسخة في أسميتها، متمكنة من باب الاسمية أكثر من سائر الأسماء، فهي أولاً معربة، ولا يتأتى إليها البناء من مدخل.

وهي ثانياً، لم تكتف بالإعراب فتميزت بمميز آخر، وهو كونها مصروفة يتلبس بهـــا التنوين، فتميزت بذلك عن الأسماء الممنوعة من الصرف. وقد جعل تنوينها دليلاً على ذلك التمكين.

ولكن كيف يصح القول بتمكن أسماء معربة من اسميتها دون أسماء أخرى؟

ما الفرق بين (محمد) و (عثمان) من حيث درجة تحقق الاسمية لكل منهما؟

هل امتناع الاسم الثاني وتأبيه على التنوين سبب كاف ليجعله أدنى حظاً، وأقل تحققـــاً من اسميته؟

إن الأسماء تكتسب اسميتها من مرجعيتها الدلالية semantic reperent فالاسم مـــا دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ومعراة عن الزمن في أصل الوضـــع. هذا هو شأن الاسم، ولذلك، فإنه يكتسب تمكنه من اسميته من دلالته على مرجعـــه، لا من تنوين يتلبس به.

إن تنوين التمكين هذا يتلبس "الأسماء المتمكنة" في تراكيب وسياقات معينة، فنقـــول : جاء رجل، واشتريت بيتاً. فما كان التنوين ليلحق "رجل" وما كان التنوين ليلحق "بيتـــا" إلا لورود كل منهما في موطن من التركيب يقتضي التنوين.

ولذلك فإنهما في سياق آخر يتجردان من التنوين، فنقول : هذا رجل العلم، وزرت بيت محمد. فلو كان التنوين دليلاً على تمكن "رجل" و "بيت" من اسميتها، لكـــان ملازمـــا لهما، لا يفارقهما على كل حال، ولا يبرحهما في أي سياق، وذلك كما يكـــون الـــزمن جزءاً من الفعل. فيكون دليلاً عليه. وإذن، فالتنوين من مقتضـــيات التركيـــب، ولـــيس

جزءاً من بنية الكلمة. ولما لم يكن شأنه أن يكون جزءاً من بنية الكلمة، لا يصح في نظري أن يجعل دليلاً على تمكن الاسم من اسميته.

التنوين والتنكير :

لما نظر النحاة في وظائف التنوين، وجدوا إحدى وظائفه دالة على التنكير، فكان "تنوين التنكير" أحد أقسام التنوين – وقد نظر النحاة في هذا الاسم نظرة تقابلية دلالية، بل استخرجوه باعتبار التقابل الدلالي. والمقصود بالتقابل الدلالي، من وجهة لسانية معاصرة، إحداث النظر في متناظرين، فإن أدى تغير لفظي ما، في أحد النظيرين إلى إحداث تغيير في الدلالة، عدت المقابلة تامة، وإلا كانت مقابلة غير تامة.

وفي رأيه أن النحاة قد قصدوا المقابلة على ما كان من باب تنوين (سيبويه وصه). لقد قابلوا فأحسنوا، وضيقوا المقابلة فأخطؤوا.

يرى الباحث أن التنوين لم يكن عوضاً عن الياء في نحو (غواش) و(رام)، لا في حالة الرفع، ولا في حالة الجر، فإن الأصل في التنوين أن يوجد في موطن وروده، فكما يرد الكاتب منونا في مثل : هذا كاتب، ورأيت كاتباً، لابد أن نتصور "رامي" منون الأصل، إذ الأصل أن نقول : جاء رامياً وإنما لم يكن التنوين عوضاً عن الياء، لأن العوض يعني أن يحل شيء مكان شيء آخر، وليس شيء من ذلك وارداً في مسألة المنقوص المعتل في حالتي الرفع والجر.

إذن، فالتنوين أصل في المنقوص المرفوع أو المجرور، فهو ليس عوضاً عن الياء، وإنما حذفت الياء للتخلص من الثقل الناشيء عن حذف الحركة التي كانت على الياء، ثم تحولت الياء من حالة اللين إلى حالة المد.

وأما في تنوين (إذ)، المسبوقة بظرف زمان، وذلك مثل : يومئذ، ساعتئذ، لحظئذ، عامئذ، وغير ذلك .. والذي يراه في هذه المسألة، أن التنوين يدل على الزمن لا غير.

التنوين والجموع :

ثلاثة جموع لا يتأتى لها التنوين من مدخل، جمع المذكر السالم، وصيغة منتهى الجموع، وجمع التكسير الذي ينتهي بألف وهمزة زائدتين، وقد ظن النحاة أن التنوين

الذي يلحق جمع الإناث، يقابل النون في جمع المذكر السالم، مع أنه لا وجه للمقابلة، حين تكون المقابلة بالمعنى الذي أوردناه، ونحن نناقش علاقة التنوين بالتنكير. لقد أطلق القوم على التنوين الذي يلحق جمع الإناث، مصطلح : "تنوين المقابلة" وإنما ننكر أن يكون للمقابلة وجه هنا، لأن التغيير في الدلالة ليس ناجماً عن التنوين وجوداً وعدما. أن الفرق بين كلمتي (مسلمون) و(مسلمات) مثلاً، ناجم عن أمرين لا ثالث لهما. أما الأمر الأول، فهو اختلاف اللاحقة التي تلبست بكل منهما. أما جمع المذكر السالم، فاللاحقتان اللتان تتالانه هما : الواو والنون، والياء والنون، وأما جمع الإناث فالألف والتاء. وهكذا فإن كل جمع في مسرب مواز للمسرب الآخر.

وأما الأمر الثاني فهو أن الخلاف بين الجمعين متأت من الخلاف بين مفرديهما. ولهذا كان من المعقول أن يقابلوا بين المفرد المذكر المنون وجمعه، وكان من المعقول أن يقابلوا بين المفردة وجمعها، ويكون للمقابلة هنا وهناك وجه، ولكنهم لم يفعلوا، واكتفوا بأن يتلمسوا وجه التقابل بين النون في جمع المذكر السالم، والتنوين في جمع الإناث، فجزاهم الله خيراً على كل حال.

أهم نتائج الدراسة :

1. أن تفسير ظاهرة التنوين مرتبط أصلاً بورود هذه الظاهرة في التراكيب المختلفة.
2. الأصل في كل علم مذكر أن تنونه.
3. الأصل في كل علم مؤنث أن تمنعه.
4. ما ورد من أعلام مذكرة غير منونة فأثر عن آثار الاختلافات اللهجية في العربية المشتركة.

هيكل البحث :

اتخذت لإنجاز هذا البحث خطة تألفت من مقدمة احتوت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وثلاثة أبواب وثمانية فصول، وخاتمة احتوت على أهم النتائج والتوصيات وفهارس، وتفصيل ذلك كما يلي :

الباب الأول : دراسة عامة، يشتمل على فصلين

الفصل الأول : التنوين وأنواعه عند العرب

المبحث الأول : ظاهرة التنوين في العربية

المبحث الثاني : أنواع التنوين عند العرب

الفصل الثاني : التنوين ورسم الكلمات.

المبحث الأول : رمز التنوين وأسس الرسم العربي

المبحث الثاني : رسم رمز التنوين وفقاً للحالات الإعرابية

المبحث الثالث : حالات خاصة لرسم رمز التنوين

الباب الثاني : الإشارات اللغوية والوظيفة النحوية للتنوين

ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول : الإشارات اللفظية للتنوين

المبحث الأول : الفرق بين النون والتنوين

المبحث الثاني : حذف التنوين

المبحث الثالث : حركة ما قبل التنوين

المبحث الرابع : العلة في إبدال التنوين ألفا بعد الفتح وعدم إبدالها واوا أو ياء بعد الضم أو الكسر.

المبحث الخامس : تحريك التنوين

المبحث السادس : ما يحذف من الاسم المنون

الفصل الثاني : الإشارات المعنوية والوظيفة النحوية للتنوين

المبحث الأول : الدلالات والوظائف النحوية للتنوين

المبحث الثاني : مناقشة رأي سمير شريف ستيتة في تفسير التنوين

الفصل الثالث : الوظيفة النحوية للتنوين وعلاقتها بالأبواب النحوية.

المبحث الأول : التنوين والأبواب النحوية

المبحث الثاني : نونان تنوب عن التنوين

الباب الثالث : التنوين وعلم الأصوات

ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول : العلاقة بين التنوين وعلم الأصوات

المبحث الأول : التنوين عند علماء الأصوات

المبحث الثاني : المظاهر الصوتية التي تطرأ على الكلمة بعد التنوين

المبحث الثالث : التقاء الساكنين

المبحث الرابع : هيئة رسم التنوين في القرآن الكريم وعلاقته بعلم الأصوات

الفصل الثاني : التنوين والوقف

المبحث الأول : ظاهرة الوقف بين الدراسة الصوتية والدراسة التصريفية

المبحث الثاني : الوقف على أنواع خاصة من الكلمات

الفصل الثالث : أحكام النون الساكنة والتنوين في القراءات

المبحث الأول : تأثر النون الساكنة بما يأتي بعدها من أصوات

المبحث الثاني : الإمالة والتنوين

الباب الأول

دراســة عامــة

الفصل الأول : التنوين وأنواعه عند العرب

الفصل الثاني : التنوين ورسم الكلمات

الفصل الأول
التنوين وأنواعه عند العرب

المبحث الأول : ظاهرة التنوين في العربية

تعريف التنوين

العلاقة بين الصرف والتنوين

آراء حول أصل التنوين في العربية

التميم والتنوين

إبدال الميم من النون عند العرب

المبحث الثاني : أنواع التنوين عند العرب

تعريف التنوين :

التنوين مصدر نون، أي ألحق نوناً بالاسم[1]، فبناء على ما سبق يكون التنوين :

لغة : هو إلحاق النون بالاسم.

أما تعريفه اصطلاحاً :

فقد ذكر النحويون له عدة تعريفات، وإن كان الاختلاف في هذه التعريفات لفظياً بحذف قيد في أحد التعريفات وزيادته في آخر.

قال الصبان في حاشيته :

(إن التنوين هو في الأصل مصدر نونت أي أدخلت نوناً، ثم غلب حتى صار اسماً لنون تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد. فقيد لا خطا فصل مخرج النون في نحو ضيفن[2] والنون اللاحقة للقوافي المطلقة[3] وهو ما يسمى بتنوين الترنم ومخرج النون اللاحقة للقوافي المقيدة[4] وهو ما يسمى بتنوين الغالي)[5]

وقد ذكر السيوطي[6] أن التنوين :

(نون تثبت لفظاً لا خطاً، وقال أن هذا أحسن حدوده وأحصرها، وأن سائر النونات المزيدة الساكنة، أو غيرها تثبت خطاً[7]).

وذكر الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الأزدي في شرح المقدمة الجزولية الكبير:

(التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله عما بعده)[8].

فقوله ساكنة أي ساكنة في الأصل وإلا فقد يتحرك لالتقاء ساكنين[9].

([1]) جاء في مادة (نون) في اللسان : نون الاسم، ألحقه التنوين، والتنوين: أن تنون الاسم إذا اجريته، تقول : نون الاسم تنويناً.

([2]) اسم للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً (مادة ضيف في اللسان).

([3]) القوافي المطلقة : أي التي آخرها حرف مد عوض عن مدة الاطلاق في لغة تميم وقيس.

([4]) القوافي المقيدة : وهي التي يكون رويها ساكن غير مد.

([5]) حاشية الصبان على الأشموني – مطبعة محمد صبيح سنة 1344هـ ص 30، 31.

([6]) عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر الفقيه النحوي، له كثير من المصنفات منها المزهر في علوم اللغة، والاقتراح، وبقية الوعاة، وهمع الهوامع وغيرها، البدر الطالع الشوكاني : 321/1، الضوء اللامع للسخاوي : 65/4.

([7]) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي. مطبعة السعادة سنة 1327هـ/ جـ2 ص 79.

([8]) شرح المقدمة الجزولية الكبير الاستاذ / أبو علي بن محمد الشلوبين سنة 1994م حققه د/ تركي بن سعود بن نزال العتيبي / الطبعة الثانية ص 272.

([9]) سنفصله ص ...

وقوله زائدة أي تسقط في حالات[1] . وقوله تلحق الاسم بعد كماله فصل بينه وبين نون منطلق ونحوه لأنها أيضاً نون ساكنة زائدة ولكنها لا تلحق الاسم بعد كماله.

وقــوله تفصله مما بعده : أيّ يؤذن ثباتها في الاسم بأنه ليس مع ما بعده بمنزلة كلمة واحدة، ولذلك يجوز في قولك : جاءني غلامٌ لزيد يوم الجمعة، جاءني غلام يوم الجمعة لزيد، ولا يجوز في قولك جاءني غلامٌ زيدٍ يوم الجمعة، جاءني غلامٌ يوم الجمعة زيدٍ إلا في الضرورة[2].

العلاقة بين الصرف والتنوين :

من معاني الصرف[3] في اللغة : التصويت واللبن الخالص و التحويل (ومن أحد هذه المعاني أخذ معنى الصرف النحوي، فالتنوين تصويت خالص من مشابهة الحرف والفعل – أو منصرف عن طريقهما إلى غيره، إلى طريق الاسمية المحضة) [4] ولذلك سمي تنوين التمكين بأنه "تنوين الصرف" ومتى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف وإذا أريد غيره من التنوينات قيد، فقيل : تنوين التنكير، تنوين المقابلة، تنوين العوض، وهذا رأي أكثر النحاة.

ويرى ابن مالك أن التنوين كله صرف وفي هذا يقول :

الصرف تنوين أتي مبيناً معنى به يكون الاسم أمكنا[5]

وقال ابن معزور[6] :

"ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفاً وتمكيناً"[1].

([1]) انظر ص 55 وما بعدها

([2]) كقوله : خط الكتابُ يكف يوماً يهوديّ يقارب أو يزيل

انظر الكتاب لسيبويه – بولاق سنة 1316هـ / جـ1 ص 91 ، 92.

([3]) جاء في اللسان الصرف : "رد الشي عن وجهه" وصارف نفسهعن شيء صرفها عنه : الصرف : اللبن الذي ينصرف به عن الضرع حاراً، وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين. والصرف بيع الزهر بالفضة وهو من ذلك لأنه ينصرف به من جوهر إلى جوهر، والصرف : التقلب والحيلة، يقال فلان يصرف وينصرف لعياله أي يكتسب لهم وقولهم : لا يقبل له صرف ولا عدل (مادة صرف : 11 : 90 طبعة بولاق).

([4]) النحو الواقي للأستاذ عباس حسن، طبعة دار المعارف سنة 1960م/ جـ4 ص 154.

([5]) ألفية بن مالك باب (الاسم الذي لا ينصرف)ز

([6]) هو يوسف بن معزور القيسي أبو الحجاج من أهل الجزيرة الخضراء، أخذ العربية عن أبي اسحق بن ملكوم وأبي زيد السهيلي، وروى عنهما، مات سنة 625 – بقية الوعاة 150/2.

ويذكر الصبان في حاشيته رأي الجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده أما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعيته التنوين لتآخيهما في اختصاصهما بالأسماء، وذلك لأنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى الصوت إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التنوين.

وأيضاً فإنه متى اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه، فأطلقوا على مجرد تنوينه صرف[2]. وتأييداً لهذا الرأي جاء في الأشباه والنظائر رداً على الرأي القائل أن الصرف هو التنوين والجر بالكسرة وذلك لارتباطهما معاً بالاسم الذي لا ينصرف.

(أن الصرف عبارة عن التنوين وحده، وعلة منع الصرف إنما أزالت التنوين خاصة، وليس الجر بالكسرة من الصرف وإنما حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم، لأنه حكي حذف ياء المتكلم [3]

ومما تقدم نرى أن حمل الصرف على التنوين فقط أولى من حمله على التنوين والجر بالكسرة وذلك لشيوع المعنى الأول.

آراء حول أصل التنوين في العربية :

في العصر الحديث اجتهد بعض الباحثين في تفسير هذه الظاهرة فوقف كل منهم على جانب من جوانبها.

فهذا المستشرق بروكلمان يرى أن أداة التنكير في العربية الجنوبية هي التميم[4] وأن أداة التنكير في العربية الشمالية هي التنوين[5]،

([1]) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الازهري تحقيق محمد باسل عبود اسود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.

([2]) انظر حاشية الصبان جـ 3 ص 228.

([3]) الأشباه والنظائر للسيوطي : حيدر أباد سنة 1359هـ / جـ1 ص 278.

([4]) التميم كان ميماً تحولت إلى نون التنوين سنفصله ص ..

([5]) اللغة العربية، رمضان عبد التواب ، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، 1977م، ص 150.

ويرى برجستراس[1] أن الميم الأصلية في أواخر الكلمات صارت نوناً عربية وذلك أن قلب الميم نوناً مطرد من جهة أنه حصل في كثير من الكلمات، لكنه مقيد من جهة أنه اقتصر أواخر تلك الكلمات فقط ولم يتعداها إلى أوائلها ولا أواسطها مثاله التنوين، فإن أصله ميم كما كان في الأكدية، والسبئية مثل بيتٌ ، وبيتٍ، بيتاً أصلها بَيْتُم، وبَيْتِم، وبَيْتَم وكلمة أن فإنها في العبرية أم.

قليل من الكلمات لم يطرأ على آخرها التغيير بسبب خاص مثالها نحو انتم، هم والسبب في بقاء الميم فيها على حالها هو أن الميم لم تكن في الأصل انتهائية في هذه الضمائر فأصلها انتمو وهمو بالواو وكثيراً ما توجد على هذه الصورة في قراءات القرآن الكريم[2].

ويمكن تلخيص الاحتمالات البارزة في تفسير التنوين فيما يلي :

أولاً : يحتمل أن يكون أصل التنوين هو التميم، أيّ ربما كان التنوين ينطق ميما، ثم تطور ليصبح نوناً في العربية الشمالية وبقى على حاله في العربية الجنوبية.

ثانياً : ربما كان التنوين علامة التنكير بدليل كونه كذلك في السبئية.

ثالثاً : يحتمل أن يكون التنوين استعمل للدلالة على التعريف في الماضي السحيق ثم تطور ليصبح في العربية الشمالية علامة للتنكير.

رابعاً : أن أصل هذه الميم مقطوع من كلمة (ما) التي هي من أدوات الإبهام ففي قولنا : (رأيت رجلاً) أصله رأيت (رجل ما) أيّ رأيت رجلاً هو شيء من الأشياء فلما حذفوا الأف مع حركة ما قبلها قالوا "رجُل ما" أيّ "رَجُل مْ" أيّ رُجلم ثم لما حولوا الميم نوناً قالوا "رجلن" أو "رجلاً" وكذلك الأمر في قولنا "أعطني كتاباً" فأصله "أعطني كتاب ما" ثم صارت "كتاب مْ" ثم "كتابم" وأخيراً كتاباً ومعناه "أعطني أيّ كتاب كان"[3].

التميم والتنوين :

([1]) مستشرق ألماني ولد في مدين بلون سنة 1886، تعلم العربية وزار سوريا ومصر وفلسطين، القي محاضرات بالعربية في الجامعة المصرية سنة 1930م – 1932م. عن تطور النحو العربي، مات سنة 1933م (الإعلام 2 : 141).

([2]) التطور النحوي للغة العربية برجستراس، مطبعة السماح، سنة 1929م / ص 17.

([3]) أنظر مجلة المشرق "مجلة كاثوليكية نصف شهرية بإدارة آراء كلية القديس يوسف لصاحب امتيازها الأب لويس شيمة اليسوعي، العدد الثامن كانون الثاني 1905م ص 390.

الآثار التي تخلفها الأقوام البائدة متعددة ومتنوعة كالكتابات التي خلفتها أقوام العصور التاريخية ومنها الكتابات العربية القديمة، التي يطلق عليها اسم "خط المسند" فقد كتب بهذا الخط عرب الجزيرة العربية سواء في جنوبها أو شمالها أو وسطها، وبعد التعرف عليه قسمه العلماء إلى قسمين :

مسند جنوبي ومسند شمالي[1].

وبعد دراسة هذا الخط من النواحي اللغوية برزت أمام دارسيه وبخاصة المسند الجنوبي ظاهرة غريبة وهي إلحاق حرف الميم الزائدة عن أصل الاسم بأواخر الأسماء عامة.

وقد فسر العلماء هذه الميم بأنها للتنوين وقد أدى اكتشاف هذا الخط إلى شحذ الهمم لدى العلماء لدراسته وقد برزت بشكل واضح في كتابات جنوب الجزيرة العربية أكثر من شمالها.

ومن العلماء الذين تناولوها العالم كارل بروكلمان فقد أشار إلى هذه الميم في كتابه فقه اللغات السامية[2] حيث أشار قائلاً : (تمتلك العربية الشمالية والجنوبية رمزاً للتنكير "التميم" التي يرجع أنها مختصرة من (ما) بمعنى (شيء ما) المستخدمة حالياً في العربية الشمالية حيث تتأثر الميم بما بعدها من الأصوات الأسنانية فتتحول إلى نون[3] وقال أن هذا التميم كان يستعمل في البابلية – الأشورية، ولكن دون معناه الأصلي وتحول عن معنى العموم إلى معنى التفخيم والتعظيم، فأشار إلى أنه توجد بقايا (التميم) في العبرية والحبشية وتدل على التنكير في بعض الظروف في الكتابتين كلتيهما[4].

([1]) انظر كتاب التنوين في أسماء الأعلام العربية قبل الإسلام ناصر بن محمد زيدان العنزي/ الطبعة الأولى/ الرياض 1424هـ / 2003م ص 14.

([2]) فقه اللغات السامية، بروكلمان، كارل، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض (1977م) ص 57.

([3]) بروكلمان، المرجح السابق ص 57.

([4]) بروكلمان، المرجع السابق، ص 103.

إلا أن من الباحثين من يرى أنه لا علاقة لهذه الميم بـــالتنوين حيـــث يـــرى جـــورج زيدان[1] أن الميم في اللغة العربية القديمة كانوا يستعملونها للتنكير كما نحن نســـتعمل التنوين للتنكير.

إلا أننا نرى مما سبق أن التنوين أصله الميم في اللغة العربية القديمة وذلك لوحدة اللغة وللتقارص بين الميم والنون[2].

إبدال الميم من النون عند العرب :

قد سبق وأن قلنا إن أصل التنوين تميم أيّ أن أصل النون الزائدة في أواخر الكلمـــات ميم حيث أن إبدال الميم من النون أمر قديم العهد عند العرب ثم شاع بيـــنهم التنـــوين وضعف انتشار التمويم أما الشواهد على إبدال الميم نوناً فكثيرة سواءً كان هذا الإبدال في الصدر أو الحشو أو العجز، فمن شواهد ما ورد في الصدر المسْعُ النسْعُ(اسم من أسماء ريح الشمال). وامتقع لونه وانتقع، والمجَرُ والنجَر (أن يكثر شرب المـــاء – ولا يكاد يروى. ومخجتُ بالدلو ونخجت إذا جذبت بها لتمتليء، والمدى والندى الغاية[3].

ومن أمثلة ما ورد في الحشو بعيرٌ دهامج ودهانج إذا قارب الخطو وأسرع وجاء فـــي خزانة الأدب يقال في عنبر عمبر وفي حنظل حمظل[4]، أما ما ورد في العجز فكقولهم طانه الله على الخير وطامه يعني جبله والأيم والأين الحبَّة[5] والحزن والحزم ما غلظ من الأرض. وأسود قاتم وقاتن[6].

([1]) انظر الفلسفة اللغوية لجورج زيدان، ص 36.

([2]) أنظر ابدال الميم من النون عند العرب.

([3]) المزهر، 1 : 225.

([4]) خزانة الأدب البغدادي – بولاق سنة 1299هـــ / جـــ4 ص 581.

([5]) المزهر، 1 : 222.

([6]) المزهر، 1 : 225.

المبحث الثاني

أنواع التنوين عند النحاة

أنواع التنوين عند النحاة :

ذكر النحاة أن التنوين عشرة أنواع[1] وتأييداً لهذا الرأي جاء في الأشباه والنظائر[2]

أقســـام تنوينهم عشر عليك بها فـــإن تحصيلها مـــن خير ما حـــرز

مكّت وعوِّض وقابل والمنكر ذد ورنم وأحكي واضطر غال وما همز[3]

النوع الأول : تنوين التمكين :

قال الأشموني : (تنوين الأمكنية ويقال له تنوين التمكين كرجل وقاضي – سمى بـــذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية، أي أنه لم يشبه الحرف فيبنـــى ولا الفعل فيمنع مـــن الصـــرف) [4] ومنـــه قولـــه تعـــالى : . ﴿ خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ ﴾ الطارق[5]

النوع الثاني : تنوين التنكير :

وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير سماعياً في باب اسم الفعـــل ومطـــرد لكل علم مختوم بويه، فرقاً بين معرفتها ونكرتها[6]، فما نون منها فهو نكرة ومـــا لـــم ينون فهو معرفة فسيبويه من غير تنوين عند الحديث عن معين معهود بينا فنقول جاء سيبويه، أما إذا أتينا بالتنوين فحينها يصير الحديث عن اسم غير متعين. كما أنه يـــرد سماعياً في أسماء الاصوات نحو غاق[7] كما يرد في أسماء الأفعال نحو صه[8]، فـــإن قلت صاح الغراب غاق بغير تنوين فالمراد أنه يصيح صياحاً خاصاً فيه تنغيم وحـــزن أما بالتنوين فمعناه مجرد صياح، وإذا أمرت مخاطبك بالسكوت مطلقاً وعدم التحـــدث

([1]) على اتفاق واختلاف في بعض أنواعه.

([2]) جـــ2، ص 133.

([3]) من شواهد السيوطي في الأشباه والنظائر ولم ينسبه لقائل بعينه.

([4]) علي بن محمد الأشموني/ شرح الأشموني / تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، النهضة المصرية/ 1955م/ جـــ1 ص 23.

([5]) سورة الطارق : 6.

([6]) انظر الهوامع، جـــ2، ص 79.

([7]) اسم صوت الغراب.

([8]) اسم فعل أمر بمعنى أسكت

في أيّ موضوع قلت له (صهٍ)، وإذا طلبت منه السكوت في الموضوع الخاص الـذي يتلكم فيه قلت له صه (بدون تنوين)، ومما جاء في اسم الفعل غير المنون

نزلنا فقلنا أيه عن أمَّ سالمٍ وما بال تكليم الديار البلاقع[1]

ولم تنون (ايه) هنا وفقاً لابن هشام[2] وخلافاً للأصمعي[3] الذي يذهب إلـى أن اسـم الفعل لا يأتي إلا منوناً من باب أن هذه الأصوات إذا عُنيت بها المعرفة لم تنـون وإذا عُنيت بها النكرة نونت.

وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثاً معروفاً كأنه قال حـدثنا الحـديث أو أخبرنـا الخبر[4].

النوع الثالث : تنوين المقابلة أو المعادلة :

وهو التنوين المعادل للنون التي في جمع السلامة في المذكر من جمع المؤنث[5] نحـو هند اتِ وليس هذا النوع تنوين تمكين لأن العلتين لا تؤثران فيـه، ألا تـرى انـك إذا سميت به لم يسقط تنوينه[6] فلو كان تنوين تمكين لسقط إذا سمى به، وذلـك لا يكـون كقوله تعالى ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾[7].

وكقول امرئ القيس

([1]) البيت لذي الرمة في ديوانه ق 48 ص 356 / وابن يعيش 71/1، وأوضح المسالك جـ16/1، روايته في أوضح المسالك وقفنا بدل نزلنا.

([2]) هو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري المتوفي سنة 761هـ.

([3]) أبو سعيد، عبد الملك بن قريب الأصمعي، أحد أئمة اللغة والنحو والغريب والنوادر، كان يتمتع بحافظة جيدة، لـه كتـاب الأضـواء، النوادر، الأصمعيات، والقلب والإبدال، وغريب القرآن، مات سنة 215هـ، البلغة : 129، وإنباه الـزواة : 19/2، وبقيـة الوعـاة : 112/2.

([4]) انظر أوضح المسالك، جـ1، ص 16.

([5]) انظر الكتاب لسيبوه، بولاق، 1316هـ، 18/2.

([6]) قال سيبويه : (وصار التنوين بمنزلة النون إلا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة والدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفاتٌ مباركٌ فيها ..) الكتاب 18/2.

([7]) (.. فاذكروا الله عند المشعر الحرام وأذكروه إذ هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين) البقرة 198.

تنَّورْتُها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظرٌ عالٍ[1] ومنه قوله تعالى :

(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ)[2] .

النوع الرابع : تنوين العوض :

وهو اللاحق عوضاً عن حرف أصلي، أو زائد، أو مضاف إليه مفرد، أو جملة. فالأول[3] : كجوارٍ وغواشٍ فإنه عوض عن الياء بحركتها عند سيبويه والجمهور.

وعوض عن الحركة فقط عند المبرد والزجاج وليس هو تنوين التمكين والاسم المنصرف خلافاً للأخفش فهو يرى عند حذف الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف، مردود لأن حذفها عارض للتخفيف وهي منونة بدليل أن الحرف الذي بقى أخيراً لم يحرك بحسب العوامل[4].

والثاني[5] كجندلٍ فإن تنوينه عوض من ألف جنادل[6] ولم يقل بهذا القسم الأخير سوى بعض النحويين منهم ابن مالك وابن هشام.

الثالث[7] : وذلك في كل وبعض إذا قطعتا عن الإضافة (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ)[8]

(فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)[9] .

([1]) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :

الأعم صباحاً أيها الطلل البالي وله يعمن صباحاً من كان في العصر الخالي

أذرعات مدينة بالبلغاء بأطراف الشام – يثرب اسم من أسماء المدينة استبدله الرسول (ص) بطيبة.

([2]) سورة البروج : 11

([3]) وهو اللاحق عوض عن حرف أصلي.

([4]) انظر همع الهوامع 80/2

([5]) هو اللاحق عوض عن حذف زائد.

([6]) مغني اللبيب لابن هشام مطبعة محمد أفندي مصطفى، سنة 1302هـ/ جـ2، ص 23.

([7]) هو اللاحق عوض عن مفرد.

([8]) الفرقان : 39.

([9]) البقرة : 253.

الرابع[1] : وهو اللاحق لإذ في نحو(يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ)[2]، والأصل فهي يوم إذ لا تمتلك نفس لنفس شيئاً الأمر لله ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضاً منها، وكسرت الذال للساكنين.

النوع الخامس : تنوين الترنم :

وهو الذي يكون في القوافي المتحركة في موضع حروف الإطلاق[3] وهي الألف والواو والياء وذلك في لغة بني تميم[4].

وقد اختلف في سبب تسميته (تنوين الترنم) حيث قال أكثر النحاة ومنهم سيبويه وابن مالك والأشموني والسيوطي هو لقطع الترنم الحاصل بينما يرى ابن يعيش[5] أنه تنوين محصل للترنم لأن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون الساكنة لقطع هذا الترنم[6] وذلك كقول جرير :

أقلي اللوم عازل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

وقد يبدل التنوين من حروف الإطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم.

(وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ)[7].

النوع السادس : التنوين الغالي :

وهو التنوين الزائد على التقطيع[8] وسمى غالياً لقلته وفقاً لابن الحاجب[9] والأخفش

([1]) هو اللاحق عوض عن جملة.

([2]) الانفطار : 19

([3]) أهل الحجاز لا يعوضونه بل يبقون حروف الإطلاق.

([4]) انظر الكتاب 18/2.

([5]) هو يعش بن علي يعيش أبو البقاء موفق الدين الأسدي المعروف / بابن يعيش وبابن الصانع، ولد في حلب 656هـ هو من كبار علماء العربية، رجل إلى بغداد وكان ظريفاً محاضراً، توفى سنة 643، وله مؤلفات أشهرها للمفصل.

([6]) مد الصوت بمدة تجانس الروى، انظر حاشية الصبان، جـ1، ص 31.

([7]) انظر شرح التصريح، جـ1 ص 36.

([8]) شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش، عالم الكتاب بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م، جـ9، ص 34.

([9]) عثمان بن عمر بن أبي بكر يونس ولد بصعيد مصر عام 570، وكان مالكياً من كبار علماء العربية نشأ في القاهرة وسكن دمشق ، مات بالإسكندرية عام 646 وله مصنفات عديدة منها الكافية والشافية بقية الوعاة 134/25.

وبعض العروضيين لتجاوزه حد الوزن وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة[1]
وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم إذ يقول : (والصواب أنه ضرب من تنوين الترنم – ويجمعهما الترنم) [2] وأنكره الزجاج والسيرافي لأنه يكسر الوزن[3] وفائدته الفرق بين الوقف والفصل، ويرى أكثر النحاة أن إطلاق التنوين على اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة مغايرة للتنوين.

أولاً لأنه لا يختص بالاسم

ثانياً بجامع الألف واللام

ثالثاً يثبت في الوقف

وهذا القول هو الصحيح لأن الذي يجب أن يطلق عليه تنوين هو ما يختص بالأسماء فقط حيث أنه جعل من العلامات المميزة للأسماء بينما نجده يدخل على غيرها ومن دخوله على الأفعال كقول الشاعر :

أحادِين عمرو كأني حَمِرْنْ ويعدو على المرء ما يأتمِرْنَ[4]

ومثال دخوله على الحروف قوله :

قالت بنات العم يا سلمى وأنن كان فقيراً معدماً قالت وأنن[5]

النوع السابع : تنوين الحكاية :

ومثل له النحاة، حيث تسمى رجلاً بعاقلةٍ لبيبةٍ وتحكي هذا اللفظ المسمى به منوناً.

وبالنظر إلى حقيقة هذا التنوين نجد أنه لا يعدو أن يكون تنوين الصرف لأنه كان قبل التسمية، وحكي بعدها فكون الكلمة جاءت محكية لا يمنع أن يكون أصله تنوين الصرف[6].

وذكر الدماميني (أنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعاً، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف؟ ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين

([1]) أيّ التي يكون رويها حرف صحيح ساكن.

([2]) شرح المفصل : 34/9.

([3]) انظر المغني : 378/1.

([4]) البيت لأمريء القيس : ديوانه 1 : 154.

([5]) قائلة رؤية بن البحاج، خزانة الأدب 630/3.

([6]) انظر همع الهوامع : جـ2 /80.

صرف، ألا ترى أن الحركة في مثل من زيداً؟ بالنصب، حكاية لزيد في قول القائل رأيت زيداً حركة حكاية مع أنها في المحكي حركة إعراب)[1].

ويرى الباحث أنه يمكننا أن نقول أن حركة (زيداً) حركة إعراب محكية كما قلنا: أن هذا تنوين صرف محكي فنرجع كلاً إلى أصله.

على أننا نلحظ أن هذا قياس مع الفارق، فحركة الإعراب محتاجة إلى عامل، وما دام لم يوجد العامل أثناء الحكاية جعلنا الحركة سبباً لها أما التنوين فليس محتاجاً إلى شيء يقوم به فيمكن حينئذ تسميته بأصله (وهو تنوين الصرف) حتى لا تتعدد الأقسام دون فائدة.

النوع الثامن : تنوين ما لا ينصرف :

كقول الشاعر : ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرجلي[2] فقد نون (عنيزة) مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث. وذكر بعض النحاة – ومنهم يس في حاشيته[3] – أن هذا التنوين يدخل في تنوين التمكين وذلك لأن الضرورة أباحت الصرف.

ورده الدماميني بأن تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على إمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل، والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف، قد ثبت شبهه بالفعل قطعاً، ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل، غايته أن أثر العلتين، قد تخلف للضرورة، فالتحقيق، أنه ليس تنوين صرف.

ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة، لأنه منتقض، على أنهم قد يطلقون الصرف، يريدون به ما هو أعم من تنوين الأمكنية[4].

لذلك نرى أن إدخال هذا النوع في تنوين التمكين لا يصح، إذ أن أصله ممنوع من الصرف، فلم يدخله تنوين التمكين أصلاً، وإنما التنوين هنا تنوين الممنوع من الصرف

([1]) حاشية الصبان : جـ1، ص 66.

([2]) البيت لامريء القيس ديوانه ص 11، طبعة دار المعارف.

([3]) انظر حاشية يس على التصريح، جـ1، ص 35.

([4]) انظر حاشية الصبان جـ1 ص 66.

وقد جاء صرف الممنوع من الصرف في أفصح كلام كقراءة نافع والكسائي لقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً﴾[1]

وقوله تعالى : ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً﴾[2] .

فتنوين الجمع (سلاسلاً – قواريراً) لم يكن لضرورة وكلام الله منزه عن ذلك بل يرى بعض النحاة أن صرف ما لا ينصرف لغير حاجة لغة[3].

النوع التاسع : تنوين المنادي المضموم :

وذلك كقول الشاعر :

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ[4]

فقد نون المنادي (العلم) وحقه البناء على الضم وسوغ له ذلك للضرورة الشعرية، وذلك يمكن أن نطلق عليه تنوين الضرورة كسابقه، وهو ماجرى عليه أكثر النحويين حيث ذكروا (تنوين الضرورة) وينطوي تحته تنوين مالا ينصرف والمنادي العلم.

النوع العاشر : التنوين الشاذ :

وقد مثل له النحاة بمثال واحد فقد ذكروا هذه العبارة عند الكلام عليه وهي (كقوله بعضهم هؤلاء قومك) بتنوين هؤلاء.

وذكر صاحب الهمع عند الكلام في اسم الإشارة أولاء في (تنوينها لغة حكاها قطرب)[5] فيقال أولاءٍ، قال ابن مالك : (وتسمية هذا تنويناً مجاز لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين، والجيد أن صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد هذه الهمزة كنون ضيفن فليس بتنوين)[6].

([1]) سورة الإنسان : 4

([2]) سورة الإنسان : 15-16.

([3]) انظر الحجة لابن خالويه 358، وحجة القراءات لابن زرعة 737 – 738 وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى 172 – 173.

([4]) قائله الأحوص وهو من شواهد الكتاب 323/1.

([5]) هو محمد بن المستنير بن أحمد، نحوي عالم بالأدب واللغة من أهل البصرة لم يعرف مولده وقطرب لقب دعاه به استاذه سيبويه، توفي سنة 206هـ وله مؤلفات منها معاني القرآن والنوادر. وفيات الأعيان 1 : 494.

([6]) همع الهوامع : جـ1 ص 75.

إلا أن ابن هشام لا يتفق مع هذا الرأي إذ يقول في المغني : (وفيما حكـــاه نظـــر لأن الذي حكاه سماه تنويناً، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ونـــون ضيف ليست كذلك) [1].

وفائدة هذا النوع من التنوين مجرد تكثير اللفظ والأفضل أن يقال هنا وســـمع تنـــوين هؤلاء دالاً على التكثير ولا يعتبر قسماً خاصاً من أنواع التنوين حتى لا تتعدد أقســـامه دون فائدة وإن كنا لا نحجر على كلّ مذهبه.

واعتمادا على ما تقدم تستطيع القول إن أنواع التنوين المذكورة تنقسم بحسب الاتفـــاق والاختلاف بين النحاة إلى قسمين :

ما هو متفق عليه بين جميع النحاة، وهما النوعان الأولان، تنـــوين التمكـــين، تنـــوين التنكير، فقد قال الجميع بهما، بل أن منهم من قصر التنوين على هذين النوعين.

ما هو مختلف فيه، وهي بقية الأنواع فقد ذكر بعضهم إدخال هذه الأنواع فـــي تنـــوين التمكين، على نحو ما تقدم ذكره ومناقشته.

([1]) المغني : جـــ2 ص 25.

الفصل الثاني

التوين ورسم الكلمات

المبحث الأول : رفد التنوين وأسس الرسم العربي

- أصول الكتابة العربية ورمز التنوين
- رمز التنوين في العربية
- كتابة رمز التنوين خارج الكلمة.

المبحث الثاني : رسم رمز التنوين وفقاً للحالات الإعرابية

- رمز التنوين في حالة الرفع والجر
- رسم رمز التنوين في حالة النصب

المبحث الثالث : حالات خاصة لرسم رمز التنوين

- رسم رمز التنوين عند العروضيين
- رسم النون الساكنة في إذن
- رسم كأين
- شروط كتابة الألف بعد المنصوب المنون

المبحث الأول

رمز التنوين وأسس الرسم العربي

استحضار واستصحاب قواعد العلوم وأسسها أمرٌ حتميٌ لابدّ منه لأجل تصور صحّة القواعد وإدراك سلامة الأحكام وإن كانت أوجه الرسم في العربية تتعدد فإن أصحها وأسلمها ما كان منضبطاً ومتمشياً مع القواعد والأسس التي راعاها الإملائيون ومن أهم الأسس التي روعيت في كتابة العربية ولها صلة بموضوع رمز التنوين ما يلي :

1. أن الاعتداد في رسم الحروف التي في أواخر الكلمات بما تؤول إليه عند الوقف، ولذا فإن تاء التأنيث تكتب مربوطة على صورة الهاء إذا كانت تقلب في الوقف هاء والتنوين في حالة النصب عند الوقف ينطق ألفاً ولذا كتب بالألف كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً ﴿31﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً ﴿32﴾ وَكَوَاعِبَ أَتْرَاباً ﴿33﴾ وَكَأْساً دِهَاقاً﴾[1].

ولم تكتب مدة ضمير الغائب في مثل أكرمه، لأنها في الوقف تحذف ولم تكتب الياء في قاض وداع مع تنوين الرفع والجر لأن الياء لا تلفظ في الوقف. يقول ابن عصفور[2] موضحاً السبب : وسبب ذلك أن الخط معمول على الوقف[3].

2. أن كتابة الحرف تعتبر بما تؤول إليه حاله عند الابدال أو التسهيل ولذلك فإن الهمزة تكتب متوسطة مثلاً على واو أو ألف أو ياء لكونها عند التسهيل تكون كذلك، ويكتب التنوين في حالة النصب ألفا لكونه يؤول إلى الألف لو وقف عليه، بقول ابن مالك[4] : (من اعتبار المطابقة بالمآل تصوير الهمزة غير الكائنة أولاً بالحرف الذي تؤول إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً)[5].
3. أن التنوين معدود في الشكل في العربية، يقول ابن درستويه[6] : (اعلم أن الشكل

([1]) النبأ : 31 – 33.

([2]) هو محمد بن مؤمن محمد بن علي الأشبيلي، له الممنوع في التصريف، وشرح الجمل، مات سنة 669هـ، انظر بقية الوعاة 210/2.

([3]) انظر شرح الجمل 346/2.

([4]) هو أبو عبد الله بن مالك النحوي المشهور صاحب الألفية وغيرها مات بدمشق سنة 672هـ، انظر بقية الوعاة 130/1.

([5]) سر صناعة الأعراب لابن جني مخطوط بدار الكتب سنة 586 41/1.

([6]) هو عبد الله بن جعفر المذربان، نحوي مشهور صحب المبرد وابن قتيبة، له شرح الفصيح والمقصور والممدود، مات سنة 347هـ، بقية الوعاة 36/2.

زيادة تلحق الحروف للحاجة إليها، وهو على ضـــربين : ضـــرب هـــو صـــور للحركات والسكون اللذين يعرف بهما الحرف وتبنى .. وضرب هو زيادة يـــؤتى بها مع الحروف والفروق كما كان النقط كذلك، فأما الشكل الـــذي هـــو صـــور للحركات والسكون فأربعة أشياء هي الفتحة والضمة والكسرة والوقفـــة .....، وأما الشكل الذي هو زيادة للفروق فهو خمـــس علامـــات : الشـــدة، والتنوينـــة، والهمزة، والمدة، وعلم ألف الوصل) [1].

رمز التنوين في العربية :

لمّا كان رمز التنوين في العربية خارج الكلمة، ولما كان بينه وبين النون اختلاف فـــي الوظيفة والتسمية والموقع الذي التزم التنوين الوقوع فيه، فهو في الآخر دائماً والنـــون غير مقيدة. لما كان الأمر كذلك اجتهد العلماء في استحداث رمز له، فكان رمزه عنـــد أبي الأسود الدؤلي نقطة تضاف إلى النقطة الموضوعة للإعراب، فقد قال لكاتبه حـــين أراد نقط المصحف نقط الإعراب : "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالأحرف فـــانقط نقطـــة فوقه على أعلاه فإن ضممتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كســـرتُ فاجعـــل النقطة تحت الحرف فإن أتبعت شيئاً من ذلك غُنة فاجعل النقطة نقطتين) [2].

ثم أن الخليل بن أحمد[3] اخترع للضبط أشكالا مأخوذة من صور حروف المـــد فكـــان علم التنوين هو تكرار[4] رمز الحركة التي يتبعها وقد علـــل الـــداني – رحمـــه الله – وأبان علة جعل رمز التنوين وعلامته علامة للحركة، فقال : "من وجهين أحدهما أنـــه لما كان مخصوصاً بمتابعة الحركات دون السواكن جعلوا علامته في النقط علامـــتهن، إشعاراً بذلك التخصيص وإعلاماً به، والثاني أن الحركة لمّا لزمت أوائل الكلـــم ولـــذم التنوين أواخرهن واجتمعا معاً في الثبات في الوصل والحذف في الوقف تأكد ما بـــين

([1]) الكتاب جـــ1، ص 98 ، 99.

([2]) الطراز في شرح ضبط الخراز، ص 13.

([3]) هو إمام اللغويين والنحاة الخليل بن احمد الفراهيدي صاحب كتاب العين، العروض، توفي سنة 175هـــ بقية الوعاة 557/1.

([4]) انظر الطراز شرح ضبط الخراز 18 وما بعدها

الحركة والتنوين بذلك فجعلت علامته علامتها دلالة على ذلك التأكيد وتنبيهاً على تناسب ما بينهما، وأن كل واحد منهما يثبت بثبات الآخر ويسقط بسقوطه) [1].

دواعي كتابة رمز التنوين خارج الكلمة :

إن مما يدعو إلى كتابة رمز التنوين خارج الكلمة ثلاثة أمور : -

أولاً : أن التنوين يتبع الحركة بلا حركة سابقة عليه، يقول الداني[2] :

"وإنما لزم الأطراف خاصة من حيث كان مخصوصاً بمتابعة حركة الإعراب التي تلزم ذلك الموضع وتختص به، وذلك من حيث كان الإعراب داخلاً لإفادة المعاني، وكان زائداً على الاسم) [3]، وليست متابعته فقط لحركة الإعراب كما يقول الداني في هذا النص، بل هو تابع للحركة سواءً أكانت حركة إعراب أم حركة بناء، ولذا فإن تعريف التنوين عند كثير من العلماء نص فيه على أنه تابع لحركة الآخر[4] دون تقييد لنوع الحركة، ولما كان رمز الحركات واقعاً خارج الرسم الإملائي للكلمات، كان التنوين كذلك مرسوماً خارج الكلمات، وفرضت هذه التبعية للحركات شكل الرمز الذي يومأ به إلى التنوين.

ثانياً : أن التنوين صوت زائد على بنية الكلمة، وكل من عرَّفوه أشاروا إلى هذه الزيادة والحروف الزوائد التي تكتب في العربية هي الزوائد الصرفية التي يكون بها إفصاح وتوجيه لدلالة الكلمة أو لإلحاقها بوزن آخر والتنوين يزاد لغير معنى متصل بالكلمة بل هو لدلالة نحوية فشأنه شأن حركات الإعراب التي كتبت خارج الكلمة[5].

([1]) المحكم في نقط المصاحف 59.

([2]) هو أبو عمر عثمان بن سعد الداني، ولد سنة 318هـ وتوفي سنة 444هـ له المحكم في نقط المصاحف وغيره، أنظر نفح الطيب 368/1.

([3]) المحكم في نقط المصاحف 58.

([4]) المغني لابن هشام 375/1 قال : يلحق الآخر.

([5]) انظر المساعد على تسهيل الفوائد 337/4.

ثالثاً : أن أمر التنوين وشأنه ظاهر للقارئ من خلال السياق، لأنه تابع للإعراب الذي مناطه على تركيب الجملة وكيفية بنائها، ولذلك لم يكتب، وأما الألف المبدلة منه فكتبت، لأن عدم وجودها قد يوهم بأن الكلمة ممنوعة من الصرف.

المبحث الثاني

رسم رمز التنوين وفقًا للحالات الإعرابية

رسم رمز التنوين في العربية في حال الرفع والجر :

لما كان التنوين يلزم الأطراف كما بينا في قول الداني[1] موضعه مع حركة الإعراب على الحرف المرفوع وتحت المجرور، وذلك للأمور التالية :

1. أن كتابة العربية تعتد بالوقوف كما أشرت سابقاً وتبني صورة الألفاظ الكتابية بحسب ما يطرأ على الكلم من تغير، مراعاة لحاله عند، الوقف، ولمّا كان الوقف على المنون المرفوع والمجرور بالسكون مع سقوط التنوين، وضعت علامة التنوين عندما يكتب على الحرف الذي يوقف عليه نفسه، إذ ليس لها موضع سواه، يقول الرضي[2] : (وإنما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة، لأن الكتاب مبنية على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجراً، فلذا كتب في حالة النصب ألفاً، لأنه يقلب ألفاً فيه[3]، وأما في حالة النصب فالتنوين يقلب ألفاً، فكتبت الألف مراعاة لما يؤول إليه التنوين عند الوقف، ووضعت علامة التنوين مراعاة لحال الوصل.
2. الكتابة العربية تعتد بالمطابقة بين المنطوق والمكتوب، والمنطوق به عند الوقف بالحرف المنون المرفوع والمجرور إنما هو الحرف الصامت فقط، ولذا ختمت الكلمة بكتابة ذلك الحرف – يقول ابن مالك ذاكراً الأصل الثاني الذي يعول عليه في الكتابة العربية : "الأصل الثاني مطابقة المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها .. وتعتبر المطابقة بالمآل أما في وقف لا مانع من اعتبار ما يعرض فيه ..) [4].
3. أن الأصل في الحركات أن توضع فوق الحروف، يقول ابن درستويه : (واعلم أن هذه العلامات كلها توضع فوق الحروف لا غير، وأن حق الشكل أن يوضع

([1]) انظر ص 30

([2]) هو محمد بن الحسن الإستبداباؤي النجفي المعروف بالرضي، ولد سنة 624 تقريباً، توفي سنة 686هـ تقريباً، له شرح الشافية وشرح الكافية. أنظر بقية الوعاة 567/41، روضان الجنات 286. .

([3]) شرح الرضي للكافية 1437/2/2 وهذه الألف تسمى ألف العوض كما في لسان العرب مادة ألف. إلا في لغة ربيعة فإنهم لا يبدلون من التنوين في النصب عند الوقف القابل يقفون بالسكون ولم يعتد بلغتهم في الرسم. المساعد على تسهيل القوائد 302/4 ، 347.

([4]) تسهيل الفوائد : 232 وانظر المساعد 343/4.

على الحرف الذي يستحقه لا يقدم عليه ولا يؤخر عنه)[1] ومعلوم كما أشرنا سابقاً أن علامة التنوين تابعة للحركات مقترنة بها وملازمة لها، والحرف المضموم والمكسور حركته تكتب عليه، والتنوين تبع لها وليس من حرف أضيف في حالة الضم والجر فتكون عليه.

رسم رمز التنوين في حالة النصب :

في حالة النصب، فإننا نرى رمزين للتنوين : رمزاً له حيث يقصد القارئ الوصل، ورمزاً للعوض عنه والبدل منه حين يقصد الوقف، يقول الثمانيني[2] : (وأما إبدال الألف من التنوين فإذا وقفوا على الاسم المنصوب المنون أبدلوا من تنوينه ألفا فقالوا : لقيت زيداً، وركبت فرساً، وجعلوا مع الألف شرطتين : الأولى : فتحة، والثانية تنوين، فاجتمع في الخط علامتان : علامة الوقف وهي الألف، ومتى أراد الوقف وقف عليها، وعلامة للوصل وهي الشرطتان، فمتى أراد الوصل وصل بهما) [3] وهذا هو منشأ الخلاف، وسبب التباين في موضع رسم رمز التنوين في العربية في حال النصب، وذلك لوجود ثلاث علامات :

علامة النصب وهي الفتحة، وعلامة التنوين وهي الفتحة المكررة، والألف المبدلة من التنوين في حالة الوقف، وقد وقع الاختلاف في الموقع الذي توضح فيه علامة التنوين في حالة النصب على الآراء الآتية :

أولاً : استمر الكُتّاب في بداية الأمر لا يكتبون رمز التنوين بل يكتفون بكتابة الألف المبدلة منه حين الوقوف، يقول ابن درستويه : (واعلم أن المنون المنصوب تنوب ألف عن علامة تنوينه، لأنها بدل منه، غير أن الكُتاب قد استخفوا إثبات تنوينه معه كلما كان بعد فتحة، واستعملوه حتى صار عندهم كاللازم، وترك ذلك أجود، وباب الشكل واسع كثير التصرف)[4]. وقد أقر ابن درستويه – رحمه الله– بتغير الحال عن هذا

([1]) كتاب الكتاب : 107.

([2]) هو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانين النحوي الضرير، مات سنة 442هـ – له شرح التصريف وغيره. انظر وفيات الأعيان 443/3 ، بقية الوعاة 217/2.

([3]) شرح التصريف : 307.

([4]) كتاب الكتاب : 109.

الأصل، بين أن باب الشكل واسع كثير التصرف كما في النص المنقول عنه، وكأنه يريد الإيماء إلى أن ما تحول الناس إليه من الجمع بين الألف وعلامة التنوين ليس بالمردود ولا المرفوض.

ثانياً : أن تجعل الفتحتان على الجانب الأيمن من الألف المبدلة من التنوين، فتكتب بهذه الطريقة : (رأيت زيداً، قرأت كتاباً) وقد أخذ بهذه الطريقة عدد من الباحثين وطُبعت بها المئات من الكتب التي كتبت في العصر الحديث[1].

ويؤخذ على هذا الرأي مخالفته لمّا أجمع عليه اللغويون والنحاة والكُتاب من وضع الحركات على الحروف أو تحتها، يقول ابن درستويه : (واعلم أن هذه العلامات كلها توضع فوق الحروف لا غير، وأن حق الشكل أن يوضع على الحرف الذي يستحقه لا يقدم عليه ولا يؤخر عنه) كما أسلفنا.

ثالثاً : أن تجعل الفتحتان (رمز التنوين والحركة) على يسار الألف، وقد رأى هذا بعض الباحثين[2] وفيه ما في سابقه من العيوب، كما أن التنوين سيبعد وينأى عن الحرف الذي لحقه على الحقيقة، وهو الحرف السابق للألف، كما أن الوهم كما يرى أحد الباحثين[3] قد يعرض، لأن ذلك الرمز سوف لا يعرف هل هو لاحق للكلمة الأولى أم الثانية، كما أن فيه فصلاً بين التنوين ومحل الإعراب بالألف، ثم إننا بهذه الطريقة سنجعل الحركة والتنوين على غير حرف، وفي هذا مخالفة لمّا أجمع عليه اللغويون والنحاة كما مر في قول ابن درستويه.

رابعاً : رأى بعض الكتاب أن يفرق بين رمز الإعراب ورمز التنوين، يقول الداني – رحمه الله – : (ومنهم من يجعل إحدى النقطتين – وهي الحركة – على الحرف المتحرك، ويجعل الثانية – وهي التنوين – على الألف وعلى الياء .. ومنهم من يجعل

([1]) أشار محمد العدناني في كتابه معجم الأخطاء الشائعة ص 499 إلى العديد من الكتب التي طبعت وفيها التنوين على الجانب الأيمن من الألف، وأشار في ص 500 إلى أن الأستاذ رشاد أديب قال به، كما أن المجمع العلمي العراقي قد اختاره، وأشار إلى أن أحد الباحثين ص 501 – 502 يستوي عنده وضعه على الجانب الأيمن من الألف أو على الألف.

([2]) هو رشاد علي أديب، كما في معجم الأخطاء الشائعة 500.

([3]) هو د. شكري فيصل كما في السابق 501.

نقطة واحدة على الحرف المتحرك ونقطتين على الألف ... وذهب إلى هذين الوجهين قوم من متأخري النقاط ولا إمام لهم فيما علمناه) [1].

والملاحظ على هذا النهج :

أنه خالف نهج الكُتاب واصطلاحهم، فهم مجمعون على أن الفتحتين توضعان في مكان واحد، والاختلاف فقط في مكان وضعهما.

أن من يجعل حركة على الحرف وحركتين على الألف يخالف ما اصطلحوا عليه من أن علامة الإعراب واحدة وعلامة التنوين واحدة وقد علق الداني – رحمه الله – بعد إيراده هذا النهج[2] فقال : "أن ما بين التنوين والحركة من الارتباط والملازمة والاتصال والاشتراك في الإتيان والحذف يذهب ويبطل بذلك .. وغير جائز أن يحرك حرف بحركتين، وأن تجمعا له ويدل بهما عليه، هذا مع الخروج بذلك عن فعل السلف والعدول به عن استعمال الخلف"[3].

خامساً : وضع الفتحتين على الحرف السابق للألف المبدلة من التنوين حين الوقف، أي على الحرف المتحرك، وهذا المذهب هو مذهب الخليل بن احمد – رحمه الله –، قال أبو الحسين جعفر بن المنادي[4] : "أخبرنا عبيد الله بن محمد بن يحيى اليزيدي[5] عن عمه أبي عبد الرحمن[6] عن الخليل قال : قوله "عليما حكيما" بنقطتين فوق الميم طولاً، واحدة فوق الأخرى. قال : ولا أنقط على الألف، لأن التنوين يقع على الميم

([1]) المحكم في نقط المصاحف 61.

([2]) هما طريقتان ولكني جمعتهما في نهج واحد للاختصار ولكونهما يجتمعان في التفريق بين موضع الإعراب وموضع التنوين، ولكونهما لم يحظيا بقبول، ولكون الفرق بينهما كاملاً في وجه واحد وهو الاتيان بثلاث علامات في الوجه الثاني.

([3]) المحكم في نقط المصاحب 63، وانظر الطراز في شرح الخراز 40، فقد ورد هذا الضبط كمّا رده الداني.

([4]) هو أحد الرواد الثقات والقراء المجيدين سمع عبد الله بن احمد بن حنبل وغيره، ومات سنة 336هـ. انظر طبقات علماء الحديث 41/3، بقية الوعادة 300/1.

([5]) هو أبو القاسم روى عن عبد الرحمن بن اخي الأصمعي وعن جده وعمه ابراهيم، مات سنة 384هـ. انظر الواقي بالوفيات 336/1، معجم الأدباء 59/12.

([6]) عم اليحيى أبو القاسم عبيد الله اليزيدي الذي أخذ عنه هو ابراهيم وكنيته أبو محمد، وقد توفي سنة 225هـ وهو الذي أخذ عن الخليل، بغية الوعاة 434/1.

نفسها"[1] وهذا الذي روى عن الخليل – رحمه الله – هو الذي في المصحف، وهو مذهب[2] سيبويه[3] وقد أشار إليه الخراز[4] – رحمه الله – في منظومته فقال :

وقيل في الحرف الذي من قبلُ حسبما اليوم عليه الشكل[5]

وقال التنسي معلقاً على هذا : "يعني أن جميع ما تقدم مما تقف عليه بالألف في النصب فيه قول آخر، وهو أنك لتجعل الحركتين على الحرف المحرك الذي قبل موضع التنوين[6]، وعليه عدد من علماء الضبط والكتاب قديما وحديثا، وقد احتجوا له بحجج : –

أ- أن الحرف المتحرك في الحقيقة إنما هو الحرف السابق والألف ساكنة، وحق الحركة أن تكون عليه، والتنوين تابع للحرف الصحيح، وهذا ما أشار إليه الخليل في قوله السابق، وقد رد عليه اليزيدي فقال : "ولكنني أنقط على الحرف لأني إذا وقفت قلت : (عليما) فصار ألفا، قال : لو كان على ما قال الخليل لكان ينبغي إذا وقف أن يقول : "عليم" يعني بغير ألف[7].

وتؤخذ على كتابة التنوين بهذه الجهة في كتابتنا مع الاحتفاظ بما لرسم المصحف من خصائص[8] والابتعاد عن الاقتراح أو التبديل ما يلي :

1- أن العلة في كتابة الألف في الرسم هي مراعاة الوقف كما مر، وكتابة التنوين على الحرف الصحيح قد يُظهر أن الألف رسمت لأمر آخر، يقول الداني – رحمه الله – مبيناً الخلل في هذا المذهب : "أما أن ينفرد الحرف

([1]) المحكم في نقط المصاحف 64.

([2]) انظر الطراز في شرح الخراز 38.

([3]) هو إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ عن الخليل ومن بعده من النحاة له الكتاب مات سنة 180هـ، انظر نزهة الأحباء 60، بغية الوعاة 230/1.

([4]) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن ابراهيم الخراز الأموي – إمام مقرئ محقق بارع في الضبط والقراءات، مات 718هـ تقريباً – انظر غاية النهاية 237/2، نفح الطيب 284/1.

([5]) الطراز في شرح ضبط الخراز 38.

([6]) الطراز في شرح ضبط الخراز 38.

([7]) المحكم في نقط المصاحف 64.

([8]) مع أن الضبط بالشكل اصطلاح متأخر وليس من الرسم العثماني.

المتحرك فيه بالنقطتين فإن الألف المرسومة بعده بتعريتها من ذلك تخلو من المعنى الذي لأجل تأديته رسمت، فبطل معنى الرسم بذلك[1].

2- أن الكتابة العربية في جميع مراحلها تجعل البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض عنه، والمسهّل والمسهَّل منه في مكان واحد عند الكتابة، وذلك لكي يتمكن القارئ من الاختيار، وقواعد رسم الهمزة في العربية تشهد لهذا، فهي ترسم على واو أو ألف أو ياء بحسب ما تسهل إليه، يقول ابن درستويه متحدثا عن الهمزة : "فالوجه حملها في الكتاب على تخفيف اللفظ، إلا أن يمنع من ذلك مانع"[2]. ويقول ابن عصفور[3] – رحمه الله – "الهمزة لا يخلو أن تكون في موضع يجيزون فيه تسهيلها أو لا تكون، فإن كانت في موضع يجوز فيه تسهيلها، كان خطها على حسب ما يسهل"[4] وإذا كانت هذه الحال في وضع الحرف وما يسهل إليه في مكان فهل الأجدى أن يشذ التنوين عن هذا القياس فيرسم التنوين في مكان والألف في مكان آخر؟

3- أن الرمز الذي يرى جعله على الحرف المتحرك ليس برمز إعراب فحسب، ولا هو بحركة قصيرة فقط، بل رمز لصوت صامت ساكن وهو التنوين، ولم تعهد كتابة حرف على حرف، وهو ليس بدلاً منه ولا مسهلاً عنه.

4- أن رمز التنوين عبارة عن علامتين، الأولى دلالة على الإعراب، والثانية دلالة على التنوين، وما دامت الألف بارزة في آخر الاسم فموضع الإعراب لا يحتاج إلى علامة النصب، لأن وجودها تحصيل حاصل، وعلى هذا فاحتجاجهم بأن التنوين تابع للإعراب يضعف بهذا.

5- أن التنوين بطبيعته نون ساكنة تلحق الآخر، ولحوقها الآخر لا يؤيد أن يجعل رمزه على الحرف المتحرك الذي ليس بآخر.

([1]) المحكم في نقط المصاحف 63 بتصريف يسير.

([2]) كتاب الكتاب : 30.

([3]) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، له الممتع في التصريف، وشرح الجمل، مات سنة 669هـ، انظر بغية الوعاة 210/2.

([4]) شرح الجمل 356/2، وانظر تاريخ الكتابة العربية وتطورها، محمود حاج حسين، وزارة الثقافة، سوريا، 2004م، 180 وما بعدها.

6- أن شأن التنوين مع المرفوع والمجرور مختلف عنه على المنصوب، فهو مع المرفوع والمجرور على آخر الكلمة لأنه لا حرف بعده فيكون عليه، وأما في حالة النصب فيوجد حرف يمكن أن توضع عليه العلامة.

7- أن رسم المصحف وشكله لا يصح أن يكون حجة لدعم هذا الرأي وتقويته، وذلك لأمرين :

أ- أن رسم المصحف ليس مما يقاس عليه، يقول ابن درستويه : "وجدنا كتاب الله عز وجل لا يقاس هجاؤه ولا يخالف خطه، ولكنه يتلقى بالقبول على ما أودع المصحف"[1].

ب- أن موضع رسم رمز التنوين وعلمه في القرآن الكريم على وجهين : الأول : على الألف وهو المشهور عند القدماء، الثاني : هو جعله فوق الحرف الذي قبل الألف وهو المشهور عند المتأخرين، وقد أوضح هذا الداني[2] والتنسي[3]، والاحتجاج بفعل السلف أقوى من الاحتجاج بفعل من تأخر.

سادساً : جعل رمز التنوين على الألف المبدلة، وهذا مذهب اليزيدي – رحمه الله- فقد قال بعد استعراض رأي الخليل في المذهب السابق : "ولكنني أنقط على الألف، لأني إذا وقفت قلت "عليماً" فصار ألف على الكتاب[4]، وقد اختاره الداني – رحمه الله – وزعم أنه مذهب أهل التحقيق والضبط، واستعمله الجمهور من أهل النقط"[5]، وقال التنسي : "وهو مذهب أبي محمد اليزيدي وجرى به عمل الجمهور، وعليه نقاط المدينة والكوفة والبصرة"[6]. وقد أشار إليه الثمانيني موضحاً أن موضعه مع الآلف فقال : "وأما إبدال الألف مع التنوين، فإذا وقفوا على الاسم المنصوب المنون أبدلوا من تنوينه ألفا فقالوا : لقيت زيداً، وركبت فرساً، وجعلوا مع الألف شرطتين : الأولى فتحة

([1]) المحكم في نقط المصاحف 62.

([2]) المصدر السابق 62.

([3]) الطراز في شرح ضبط الخراز.

([4]) المحكم في نقط المصاحف 64.

([5]) السابق، وانظر الطراز في شرح ضبط الخراز 31.

([6]) الطراز في شرح ضبط الخراز 31.

والثانية تنوين، فاجتمع في الخط علامتان : علامة للوقف وهي الألف، ومتى أراد الوقف وقف عليها، وعلامة للوصل وهي الشرطتان فمتى أراد الوصل وصل بهما"[1].

وقد أخذ به كثير من المحدثين، يقول أحدهم : "وعلى ذلك يبقى أني أفضل أن تكون إشارة التنوين فوق الألف جزءاً وكأننا نقول للقارئ : أختر"[2]. ويقول آخر : "توضع فتحتا تنوين النصب فوق ألف زائدة يوقف عليها بالألف اللينة"[3]. وقد طبعت مئات الكتب آخذة بهذا النهج في العصر الحديث، وقد احتج له الداني – رحمه الله – بحجج قوية فقال : "فأما علة من جعل النقطتين معاً على الألف، فإنه لما كان التنوين ملازماً للحركة، متابعاً لها، غير مُنفك عنها، ولا منفصلٍ عنها في حال الوصل، ويلحقه ما يلحقها من الحذف في الوقف، وكان النقط، كما قدمناه، موضوعاً على الوصل دون الوقف، بدليل إعرابهم أواخر الكلم وتنوينهم المنون منها، وكان ذلك من فعل من ابتدأ بالنقط من السلف الذين مخالفتهم خروج عن الاتباع، ودخول في الابتداع، وكان الذين عُنوا بكتابة المصحف من الصحابة، رضي الله عنهم، قد رسموا بعد الحرف المتحرك في جميع ما تقدم ألفا، وهي التي تُعوض من التنوين في حال الوقف أو ياءً تعود ألفاً فيه، ولم يكن بدّ من إثبات علامته في النقط دلالة على صرف ما ينصرف من الأسماء، جعل نقطة على الحرف المُعوّض منه وهو الألف"[4].

وهذا الذي أورده الداني هو الذي يجعل هذا الوجه أقوى الوجوه وأعدلها فيما أرى، كما أن هناك أموراً تقويه وترجحه ومنها :

1. أنه سلم وبرئ مما يوجد في الأوجه السابقة من عيوب، فلا يقع رمزه بين حرفين عند الأخذ بهذا الرأي، ولا يشتبه على القارئ هل هو على الكلمة الأولى أم الثانية، ولا يخالف نهج الإملائيين في موضع كتابة المبدل والمبدل عنه والمسهل والمسهل عنه في مكان واحد.

([1]) شرح التصريف 307.

([2]) هو د. شكري فيصل في معجم الأخطاء الشائعة 501.

([3]) هو محمود حاج في تاريخ الكتابة العربية وتطورها 387/2.

([4]) المحكم في نقط المصاحف 61,

2. توافق المكتوب والمنطوق عند الأخذ به في الكتابة، وتحقيق هذا أمر مطلوب، وأصل مرغوب إذا أمكن.
3. أنه يتماشى وينضبط مع الأصول التي روعيت في الكتابة العربية من اعتبار حال الوقف عند رسم الحروف، ومن اعتبار حال الوصل عند رسم الحركات وعلامة التنوين.
4. تماشيه مع النظام الكتابي العربي في وضع البدل والمبدل منه والعوض والمعوض عنه في مكان واحد.
5. وضوحه وانتفاء الإبهام على القارئ عند الأخذ به، فالقارئ إما أن يختار الألف عند الوقف، أو ينطق بالتنوين عند الوصل، ووقوعهما في محل واحد أدلّ للقارئ على هذا الاختيار.
6. أنه مذهب الجمهور من النحاة واللغويين ومذهب السلف من كتاب المصحف الشريف، كما نص عليه الداني والتنسي، ولا يؤثر عليه أن اشتهر في كتابة المصحف سواه في العصور المتأخرة، لأن كتابة المصحف ورسمه ليس مما يقاس عليه، ولأن "الحجة بالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة رضي الله عنهم، وهي التي اطلع عليها الداني وأبو داؤود[1] وغيرهما من الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن[2]، وهي تجعل رمز التنوين على الألف، كما مر في قول الداني والتنسي.
7. أن الحرف الذي قبل الألف يشدد، والتشديد علامة إدغام، ولا يمكن بحال أن توضع الشدة فوق الألف، وإنما هي على الحرف المدغم، ولو وضعنا التنوين مع الشدة لصار على الحرف الواحد ثلاث علامات : أحدها للدلالة على الإدغام، والثانية للدلالة على الإعراب، والثالثة للدلالة على التنوين، ورفع هذا الإشكال

([1]) هو سليمان بن نجاح أبو القاسم الأموي، الإمام المقرئ. له التبيين ومختصرة وغيرهما، مات سنة 496هـ انظر سير أعلام النبلاء 168/19، غاية النهاية 316/1.

([2]) هذا هو قول حسين الرجراجي المتوفي سنة 899هـ، نقلاً عن تنبيه العطشان من مختصر التبيين 14/1، 152.

يكمن في أن توضع الشدة في مكانها على الحرف المشدد نفسه. ورمز التنـــوين على الألف.

المبحث الثالث

حالات خاصة لرسم رمز التنوين

رسم التنوين عند العروضيين :

لمّا كان العروضيون يكتبون ما يسمع خاصة، إذ الذي يقيد به في صفة العروض، إنما هو ما يلفظ به لأنهم يريدون به عد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركاً كان أو ساكناً[1].

لذلك فهم يكتبون التنوين نوناً ساكنة، ولا يراعون حذفها في الوقف ويكتبون الحرف بحسب أجزاء التفاعيل، فقد تقطع الكلمة بحسب ما تقع من تبيين الأجزاء – كقولهم : ولقد علم تبئندي نمحمدن متحبير يا نلبري يتدينا متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن[2].

وكتابة هذا البيت في الخط العادي :

ولقد علمتُ بأن دين محمدٍ من خير أديان البرية ديناً

ولهذا يقال دائماً : خطان لا يقاس عليهما : خط المصحف العثماني، وخط العروضيين.

رسم النون الساكنة في إذن :

قد اختلف في رسم إذن على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن نكتب بالألف، وهو الأكثر، كما رسمت كذلك في المصحف.

الثاني : أنها تكتب بالنون، فرقا بينها، وبين إذا الفجائية، والظرفية، وإليه ذهب المبرد وعنه يروى قوله:(اشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن، ولن، ولا يدخل التنوين الحروف) [3].

والثالث : التفصيل، فإن الغيت، كتبن بالألف لضعفها، وأن أعملت كتبت بالنون لقوتها. قاله القراء[4].

وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرداً على قول من يقف عليها بالألف، أما من يقف بالنون فلا وجه كتابتها عنده بغير النون[1].

([1]) همع الهوامع 2 : 243..

([2]) البيت من الكامل، وحصل فيه القطع في الوتر الأخير من الضرب.

([3]) انظر الهمع 2 : 232.

([4]) مثل هذا التفصيل في الهمع، أما في المغنى، فقد عكس هذا حيث قال : "إن عملت كتب بالألف وإلا كتبت بالنون، فرق بينهما وبين إذ (المغنى 1 : 19) ولعل ما في المغنى هو اصف هذين التفصيلين.

رسم كأين :

أما كأين، فهي الكلمة الوحيدة، التي اتفق الجميع على كتابة التنوين[2] فيها بالنون. وقد جاء في الهمع "أما كأين، فتكتب بالنون قولاً واحداً، قال ابن مالك : وهو الشاذ، قال أبو حيان : وجه شذوذه، أن الجمهور ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة، فكان القياس يقتضي، ألا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطاً إلا أنهم لمّا تلاعبوا في هذه الكلمة، بأنواع التراكيب، وأخرجوها عن أصل موضوعها، أخرجوها في الخط عن قياس أخواتها.

"وذهب يونس، إلى أنها اسم فاعل من كان يكون، فالنون أصلية وهي لام الفعل، فعلى هذا، لا شذوذ في كتابتها بالنون، لأنها كباين من بان يبين"[3]. أ هـ

ومن المادة السابقة في هذا الموضوع، نرى أن السبب في قولهم : إن كأين على خلاف القياس، قولهم بأنها مركبة .

ولكن يمكن القول، بأنها اسم بسيط، وحينئذ فلا شذوذ في رسمها لأن الكاف والنون يكونان حينئذ أصلين فيها.

وهذا القول أجدر أن يؤخذ به، لأنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل.

شروط كتابة الألف بعد المنصوب المنون :

يرسم التنوين ألفا في الاسم المنصوب "بشرط ألا يكون مقصوراً، ولا مختوماً بهاء التأنيث، ولا موصوفاً بابن متصل به، ولا مختوماً بقطعة[4] قبلها ألف، أو على ألف"[5].

فهذه شروط أربعة، يجب أن تتحقق في الاسم المنصوب المنون، ليبدل ألفه تنويناً. وإن لم تتحقق هذه الشروط.

([1]) الأشموني (ينصرف) 4.

([2]) عند من يقول بتركيبها.

([3]) همع الهوامع : 2 : 232.

([4]) أيّ همزة.

([5]) كتاب الإملاء للشيخ والي : 141 والتحرير العربي، جامعة الملك سعود – كلية الأدب ص 22.

أ. فإن كان الاسم المقصور منوناً "ثلاثياً" أو أكثر، فالمختار كتابته بالياء (كفتـــي)، وهو قياس مذهب المبرد، لأنه يرى، أنها لام مطلقاً، وقياس مذهب المازني، أن يكتب الألف، لأنه يرى أنها بدل من التنوين مطلقاً، كالألف في رأيت زيداً.

وقياس مذهب سيبويه، أن يكتب المنصوب بالألف، لأنها بدل من التنوين ومـــا سواه، من جر، ورفع بالياء[1]، لأنها حينئذ بدل من لام الكلمة.

ويتضح من ذلك أن البعض يرى كتابة المقصور المنون بالألف مطلقاً والبعض الآخر يرى كتابته بالياء مطلقاً، أما سيبويه فيرى كتابته بالألف عنـــد النصـــب، وبالياء عندما يكون مرفوعاً أو مجروراً[2].

والخلاف المتقدم، إنما هو في الاسم المقصور، اليـــائي الأصـــل، أمـــا الاســـم المقصور، الذي يكتب بالألف، فلا خلاف فيه مطلقاً، مثل عصا، وقفا.

ب. وإن كان الاسم مختوماً، بتاء التأنيث المربوطة، فإن تنوينه "يكتب ألفـــا عنـــد النصب، بل يكتفي فيه بكتابة الرمز وهو الفتحة الثانية نحو : رأيت تلميـــذة. أما من يكتبها بالتاء المفتوحة، وهي لغة مرجوحة، فإنه حينئذ يبـــدل معهـــا التنوين ألفاَ فيقول : (رأيت تلميذتاً).

ج. الاسم المنصوب الموصوف بابن :

ذكر الشيخ حسين والي[3] (صاحب كتاب الإملاء) أنه يشترط في إبدال التنوين ألفاً في حالة النصب، أن لا يكون الاسم غير موصوف بأبن.

ونرى أنه لا حاجة إلى هذا الشرط لأن التنوين يحذف في هذا الموضع[4]، وما دام أنه قد حذف التنوين، فليس ثمة إبدال.

([1]) كتاب الإملاء الشيخ حسين والي، مطبعة المنار الإسلامية، سنة 1322هـــ ص 127.

([2]) أميل إلى كتابتها مطلقاً بالياء ليظهر الفرق بين المقصور اليائي الأصل والواوي.

([3]) هو حسين بن حسين بن إبراهيم بن إسماعيل بن وهدان والي، ولد عام 1276هـــ في بلدة بن أبو علي بالشرقية، وتخرج بالأزهر، وكان من أعضاء هيئة كبار العلماء، له كتب منها : أدرب البحث والمناظرة، ورسالة التوحيد، توفي عام 1354هـــ (الأعلام 2 : 2254).

([4]) انظر صفحة 54 وما بعدها

على أن الشيخ والياً نفسه، قد نص على حذف التنوين في هذا الموضع حين قال عند الكلام، على حذف الألف من كلمة (ابن) عندما تكون صفة لعلم. "وإنما حذفت الألف حينئذ، لأن الصفة والموصوف لشدة اتصالهما كالشيء الواحد، ولهذا حذف التنوين من العلم الأول، ولو في حالة النصب، نحو رأيت علي بن محمد، ولأن استعماله على هذا الوجه أكثر من غيره[1] أ هـ. وهذا يؤيد ما ذكرناه، من أنه لا داعي إلى ذكر هذا الشرط.

د. الاسم المنصوب المنون المختوم بهمزة قبلها ألف أول على الألف : مثال : رأيت سماء، وزرت ملجأ.

أما المثال الأول فقد اختلف فيه "فكتبه جمهور البصريين بألفين الواحدة[2] حرف علة، والثانية البدل من التنوين[3]، وبعضهم والكوفيون بواحدة [4] وهي حرف العلة التي قبل الهمزة، ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة[5].

والرأي الثاني هو الأرجح "لكراهة اجتماع ألفين، ليست ثانيتهما ضميراً، ولا تمنع الكراهة القطعة بين الألفين، إذ لا صورة لها ولأن حمزة يقف على مثله بحذف الهمزة[6] والمثال الثاني : قد قيل فيه – في رأي ضعيف – أنه يكتب بألفين هكذا (زرت ملجأ ا) فتثبت ألف التنوين. ولكن اجتماع الألفين، بدون فاصل بينهما، جعل الأصح، أن يكتب بألف واحدة (زرت ملجأ) وتحذف حينئذ ألف التنوين.

وصاحب الهمع، يرى أيضاً كتابتها بألف واحدة، غير أنه يجعل المحذوف صورة الهمزة، وأن الألف المثبتة، هي البدل من التنوين.

ويؤخذ على هذا الرأي :

([1]) كتاب الإملاء : 172.

([2]) يقصد الأولى.

([3]) فيكتبونها هكذا : سماءا.

([4]) هكذا : سماء.

([5]) همع الهوامع : 2 : 234.

([6]) كتاب الإملاء: 141.

أنه جعل المحذوف صورة الهمزة، مع أن الهمزة لا يمكن أن تقوم حينئذ بدون صورة، وألف التنوين لا يمكن أن يجمع بين كونه للتنوين، وكونه صورة للهمزة، فاســتحق أن يكون المحذوف ألف التنوين، خصوصاً أن له رمزاً يدل عليه عند حذفه، وهو الفتحــة الثانية.

الباب الثاني

الإشارات اللغوية والوظيفة النحوية للتنوين

الفصل الأول : الإشارات اللفظية للتنوين

الفصل الثاني : الإشارات المعنوية والوظيفة النحوية للتنوين

الفصل الثالث : الوظيفة النحوية للتنوين وعلاقتها بالأبواب النحوية

الفصل الأول

الإشارات اللفظية للتنوين

المبحث الأول : الفرق بين النون والتنوين

المبحث الثاني : حذف التنوين

- حذف التنوين وجوباً
- حذف التنوين جوازا
- سر حذف التنوين

المبحث الثالث : حركة ما قبل التنوين

المبحث الرابع : العلة في ابدال التنوين ألفا بعد الفتح وعدم إبدالها واواً أو ياءً بعد الضم أو الكسر.

- العلة في إبدال التنوين ألفاَ بعد الفتح
- العلة في عدم إبدال الواو والياء بعد الضمة أو الكسرة.
- المفرد المؤنث

المبحث الخامس : تحريك التنوين

المبحث السادس : ما يحذف من الاسم المنون

المبحث الأول

الفرق بين النون والتنوين

الفرق بين النون والتنوين :

تتفق النون والتنوين مخرجاً وصفات حيث يخرج صوت كل منهما من طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الثنايا العليا، وذلك حين يقعان قبل أحرف الحلق التي هي : الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء، أو بعبارة أخرى حين يظهران أما إذا خُفيا أو أدغما، فإن صوتهما يخرج من الخيشوم لأجل الغنة فيهما، أما صفاتهما فهي : الجهر والتوسط والاستغال والانفتاح والإذلاق والغنة[1] وتفترق النون والتنوين في الأمور التالية :

1. النون ترد ساكنة مثل (مْنكم) ومتحركة مثل النون في (نعم) والتنوين لا يكون إلا ساكناً، وقد يحرك إذا وقع بعده ساكن.
2. يقلب التنوين ألفا عند الوقف على الأسماء المنصرفة حال النصب نحو : أكرم الأستاذ طالباً، ولا يتأتى ذلك في النون إلا إذا كانت نون التوكيد الخفيفة نحو قوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾[2] .
3. النون تقع في الأول فقط نحو : (نحو) وفي الأول والآخر مثل (نحن) وفي الوسط فقط مثل (سجنجل) و(غضنفر)، وفي الوسط والآخر معاً مثل (سنن).
   أما التنوين فلا يقع إلا آخر وأصلاً نحو : هذا ولد ، أو حكما نحو يد ورم وأب وأخ .. الخ مما حذفت لامه تخفيفاً، وأجدى الإعراب على ما قبل الآخر نحو : هذه يدٌ وقبلت يداً وقبضته بيدٍ .. الخ.
4. النون تثبت رسماً وتنطق لفظاً سواء أكانت أولاً أو وسطاً أو آخراً، والتنوين لا يثبت إلا لفظاً، ويسقط رسماً اللهم إلا في حال النصب وقفاً فإنه يثبت بعوضه وهو الألف كما تقدم وفي كأين فقط.
5. النون الأصلية تبقى مع الألف واللام، وتجامع الإضافة والوقف مثل "هذا الطاعن" وهذا طاعن أخيه، والتنوين لا يجامع (ال) ولا الإضافة ولا الوقف بل

([1]) انظر شرح الجزرية لذكريا الأنصاري ص 11 ومذكرات في أحكام التجويد للدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل ص 60.

([2]) العلق : 15.

يعاقبها، قال الرضي : ولكن حطوه عن النون بسقوطه مع اللام وفـــي الوقـــف دون النون، لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها[1].

([1]) انظر شرح الكافيه للرضي – القاهرة 1275هـ ، 14/1.

المبحث الثاني

حــذف التنوين

حذف التنوين وجوباً :

لم يكن الاسم في جميع أحواله لينون بل تراه ينون في بعضها، ويحذف منه التنوين، ويأتي ذلك على نوعين : واجب وجائز.

أما وجوب حذفه فيكون في المواضع الآتية :

أولاً : وجود (ال) في صدر الكلمة المنونة، مثل : جاء رجلٌ بالتنوين من غير أل، ويحذف وجوباً معها، مثل : جاء الرجلُ. وإنما حذف التنوين من الرجل للأسباب الآتية :

الأول : أن الألف واللام تدل على إستقلال مدخولها وانفصاله عمّا بعده، والتنوين كذلك، فلما تواردوا على شيء واحد تعاقبا، بمعنى أنه إذا وجدت "ال" في الاسم حذف التنوين والعكس بالعكس.

الثاني : أن اجتماع "ال" والتنوين في الاسم يزيده ثقلاً ويسلخه من خفته التي بُني عليها، الأمر الذي يتنافى مع الذوق العربي وسر العربية، لأن العرب يميلون إلى خفة ألفاظهم وسهولتها.

الثالث : أن "آل" تدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير، وهما ضدان وباجتماعهما يلزم منه توارد معنيين مختلفين على شيء واحد[1].

الرابع : أن "آل" علامة للاسم في أوله، والتنوين علامة له في آخره وقد تحقق المراد بأحدهما، وفي اجتماعهما معاً يقتضي أن تكون إحداهما لغوا أو تحصيل حاصل.

ثانياً : أن تضاف الكلمة المنونة، وحينئذ يحذف التنوين نحو : هذا قلم محمد، وإنما حذف التنوين لأمرين :

الأول : أن المضاف إليه منزل منزلة التنوين، فإذا جُمع بينهما كان ذلك كالجمع بين العوض والمعوض منه.

الثاني : أن التنوين يدل على انفصال الاسم عما بعده، والإضافة تدل على اتصاله به، وباجتماعهما يلزم منه اجتماع الضدين : (الانفصال والاتصال) وهذا ممتنع[2].

([1]) حاشية عبادة علي الشذوذ 162/1.

([2]) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن مبارك، دار العروبة، سنة 1959م / 97.

وقد علل الكوفيون منع الجمع بين التنوين والإضافة بأنهما دليلان من دلائل الأسماء، فاستغنى بأحدهما عن الآخر، وعلله البصريون بأن الإضافة تدل على التعريف أو التخصيص، والتنوين يدل على التنكير، فلو جاز الجمع بينهما لأدى ذلك إلى الجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة[1].

وصدق ابن الدهان[2] حيث قال : "ثلاثة أشياء تتعاقب على المفرد، ولا يوجد فيه منهما اثنان، وهي التنوين ، والألف واللام والإضافة" [3].

والمضاف إليه قد يكون مصرحاً به في الجملة كالمثال السابق، وهو الغالب، وقد يكون غير مصرح به، ولكنه منوي لفظاً، وحينئذ يحذف التنوين أيضاً وجوباً من المضاف.

والمضاف في هذه الحالة لا يخلو أن يكون أحد شيئين :

1. إما ظرفاً من ظروف الغايات، مثل : قبل، وبعد ، كقول الشاعر :

ومن قبلِ نادي كل مولي قرابة فما عطفت مولي عليه العواطف[4]

ليخلص قبل بلا تنوين على نية وجود المضاف إليه لفظاً، والتقدير، ومن قبل ذلك، فحذف ذلك من اللفظ، وقدره ثابتاً، وقرئ في الشواذ "لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ"[5] بالخفض من غير تنوين، أيّ من قبل الغلب، ومن بعده. وكذلك يحذف التنوين، إذا نوى معنى المضاف إليه دون لفظه[6].

ولكن الظرف حينئذ يكون مبنياً على الضم، مثل قراءة : "لله الأمر من قبل ومن بعدُ) وهي القراءة المشهورة.

2. وإما أن يكون المضاف غير ظرف، "ويشترط في المضاف عندئذ أن يعطف عليه اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف في صيغته، ومعناه، ليدل على

([1]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، مطبعة بريل سنة 1913 بمدينة "ليون 488/2 – 493، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري 22/2.

([2]) هو أبو بكر المبارك بن أبي طالب المبارك بن أبي الأزهر سعيد النحوي الضرير ولد بواسط عام 532هـ، حفظ القرآن، قرأ القراءات، واشتغل بالعلم، وله مؤلفات نحوية، توفي في 26 شعبان 612 ببغداد (وفيات الأعيان : 1 : 562).

([3]) الأشباه والنظائر : 2 : 60.

([4]) لم ينسب لقائل معين، مع كثرة استشهاد العلماء به ومنهم الأشموني، وابن عقيل (العيني : 2 : 269).

([5]) الروم : 4.

([6]) انظر شرح التصريح : 2 : 50.

المحذوف نصاً فيكون في قوة المذكور نحو : أنفقتُ ربعَ ونصفَ المال أيّ انفقت ربع المال ونصف المال، فحذف المضاف إليه الأول بعد تحقيق الشرط المطلوب، وهو وجود اسم معطوف (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ آخر (نعني به : المال) وهو مشابه للمحذوف في صيغته ومعناه"[1].

ويثبت لنا في هذه الحالة أن الحذف حصل في المضاف إليه (الأول)، لدلالة المضاف إليه (الثاني) عليه. وقد يكون العكس "وذلك إذا كان المضاف إليه معطوفاً على مضاف إلى مثل المحذوف، كقول أبي برزة الأسلمي[2] رضي الله عنه "غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعُ غزوات وثماني"[3] بفتح الياء دون تنوين والأصل ثماني غزوات.

مما سبق يتضح أن التنوين يحذف من المضاف سواء أوجد المضاف إليه أم كان محذوفاً ولكنه نوي لفظه أو معناه عندما يكون المضاف ظرف، أو بالشرط السابق إذا كان غير ظرف.

3. أن تكون الكلمة المنونة شبيهة بالمضاف، وذلك نحو : "لا مال لمحمود" بشرط أن يكو الجار والمجرور صفة والخبر محذوف أي لا مال لمحمود حاضر فكأنك قلت " لا مال لمحمود حاضر" فحينئذ تقدر إضافة ملحوظة، لغرض يتصل بالمعنى المراد، وهناك من يقدر اللام مقحمة وحينئذ يكون مضافا لا شبيها بالمضاف.

وأما إذا كان الجار والمجرور هو الخبر، فليس هناك تنوين محذوف، وإنما فتحة بناء في آخر كلمة (مال) التي هي اسم لا النافية للجنس[4].

4. أن تكون الكلمة ممنوعة من الصرف نحو : جاءت فاطمةُ، ورأيت يزيدُ، وتحدثت مع عمرَ.

([1]) النحو الوافي : 3 : 135.

([2]) هو فضلة بن عبيد بن حارث الأسلمي أبو برزة صحابي كان من سكان المدينة ثم البصرة ، شهد مع علي قتال أهل النهروان، مات بخراسان عام 46. (الأعلام / 135/5).

([3]) شرح الألفية للأشموني – عيسى الحلبي وشركاه، 2 : 275.

([4]) النحو الوافي، هامش : 29 : 1.

5. أن يكون الاسم موقوفاً عليه نحو : جاء محمد، فإن وقف عليه سواء أكان موقوفاً بأن لم يركب مع غيره في جملة أو غيرها نحو : زيد – علي .. الخ أو كان مركباً نحو : غلام زيد أو حضر زيد، ووقف عليه فإنه في الحالة هذه يحذف منه التنوين، ويفهم مما تقدم أن الأسماء المعربة المصروفة لا تنون إلا حال وصلها، فإن كانت غير مركبة، أو مركبة ووقف عليها فلا تنون، بل يحذف منها التنوين إذا كانت الأخيرة مرفوعة أو مجرورة، فإن كانت منصوبة أبدل التنوين ألفا.[1]
6. أن يكون اسماً موصوفاً بابن، وذلك الابن مضاف إلى علم آخر، مثل : هذا محمد، فإن وصف محمد بابن ثم أضيف إلى علم آخر حذف منه التنوين نحو : جاء محمد بن علي، فمحمد كان منوناً قبل الوصف بابن، فلما وصف به حذف منه التنوين تخفيفاً. ومثل ابن ابنة خلافاً لابن عصفور، وكذا بنت كما حكى عن قوم من العرب.

وفي المغنى أن هذا الحذف واجب، لكثرة الاستعمال، وألحق بعضهم بالعلم ما كني به عنه كفلان وفلانة، والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب، وشرط بعضهم أن يكون العلم الثاني أبا للأول حقيقة فإن كان جداً فلا حذف، بل يحرك التنوين بالكسر لالتقاء ساكناً مع باء ابن، فإن لم يقع لفظ (ابن) بين علمين نحو : جاءني كريم ابن كريم أو زيد ابن أخينا، لم يحذف منه التنوين لقلة الاستعمال[2].

وخلاصة القول أن التنوين إذا التقى مع ساكن فلا يحذف قياساً إلا من علم موصوف بابن أو ابنة وكانا نعتين له، ومضافين لعلم آخر وعلة ذلك كثرة الاستعمال، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه، اختاروا حذفه طلباً الخفة، ومن هذا يظهر لنا

([1]) انظر دلائل الإعجاز 244 والمقتضب للمبرد، 316/2 تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيّة، عالم الكتب / بيروت/ والكشاف للزمخشري/ طبعة ثانية، 1319هـ /148/2.

([2]) انظر شرح الكافية للرضي 402/1، وحاشية العطار على الأزهرية، 18، وشواهد الشافية للبغدادي 14.

من مذاهب النحاة، أن كلمة (ابن) إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبا للأول وكانت وصفاً لأولهما وجب أمران :

أحدهما : حذف ألف (ابن) خطا

ثانيهما : حذف تنوين العلم الأول إن كان منوناً.

وحكى التبريزي في شرح الحماسة في هذا الشأن لغتين : حذف التنوين كالمشهور عن النحاة، وجواز التنوين[1]،

7 – أن يكو الاسم المنادى مبنياً على الضم، وهو المفرد العلم، فإنه حينئذ لا ينون، نحو : يا محمدُ أقبل. وهذا الموضوع قد سها عنه بعض النحويين، فلم يذكروه في موضوع حذف التنوين، منهم الصبان في حاشيته، وصاحب المغني.

8 – عند اتصال اسم الفاعل بالضمير نحو : أنا ضاريك (على الرأي المرجوح) الذي يرى أنه غير مضاف، واعتباره مفعولاً به فحينئذ وجب حذف التنوين في هذا المثال، لا للإضافة، وإنما لاتصاله بالضمير.

ويعلل سيبويه سب الحذف هنا فيقول :

"واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لأنه لا يتكلم به إلا منفرداً، حتى يكون متصلاً بفعل قبله، أو باسم فيه ضمير، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم لأنهما لا يكونان إلا زوائد، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف[2] والمظهر وأن كان يعاقب النون والتنوين، فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل لأنه إسم ينفصل، ويبتدأ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين"[3]أ.هـ

"وقد ورد ما يتوهم منه صحة تنوين اسم الفاعل مع اتصاله بالضمير على خلاف ما تقدم واحتجوا بقوله

قوله : "وليس الموافيني ليرفد خائباً" . فإن له أضعاف ما كان آملا[4]

([1]) شرح الرضي للشافية 232/2.

([2]) يقصد أواخر الكلمات.

([3]) الكتاب : 1 : 96.

([4]) المغني : 2 : 173 والبيت في (العيني 1 : 126).

ولكن المتأمل في هذه النون، يرى أنها ليست تنويناً، وإنما هي نونا وقاية، إذا لا يجتمع التنوين مع إلى، كما في الموافيني، ولا يكتب التنوين أيضاً نوناً، فدل ذلك علـــى أنهـــا ليست تنويناً، وإنما هي نون وقاية جاءت بين اسم فاعل وياء المتكلم.

هذه هي المواضيع التي يجب فيها حذف التنوين، وقد جمعهما المهلبي[1] عني أبيـــات فقال :

ثمانية تنوينها دُمت تحـــــــذف مع اللام تعريفا وما ليس يصرف
وما قد بني منه المنادي واسم لا وفي الوقف رفعا ثم خفضاً يخفف
ومن كل موصوف بابن مجاورا فريدا به التذكـــير، والكبر يعرف
قـــد اكتنفته كنيتان أو اغتـــدى متـــى علمين أو بالألقاب يكنـــف
قـــد ائتلفا فـــيه أو اختلـــفا معاً وثامنها نون المضافات توصـــف[2]

(1) هو مروان بن سعيد، توفي عام 190هـــ، شاعر من أهل البصرة من أصحاب الخليل، وكان حاذقاً بالنحو. (الأعلام 8: 95).
(2) الاشباه والنظائر 2 : 134.

حذف التنوين جوازاً :

إذا ولي التنوين حرف ساكن، فمن النحاة من يحركه بالكسر لالتقاء الساكنين، ومنهم من يجيز حذفه كقول أبي الأسود الدؤلي :

فألقيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلاً[1]

فحذف التنوين من (ذاكرا) لالتقائه بساكن بعده، وهناك قول آخر يرى أنه حذف للإضافة، ولكن الأولى حمله على التقاء الساكنين – كما ذكر الصبان – "ليتماثل المتعاطفان في تعيين التنكير لاحتمال ذاكر المضي، فتقيده إضافته التعريف.وقرئ ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [2] بترك تنوين سابق ونصب النهار، ليماثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة[3].

ويرى الأستاذ عباس حسن، أن حذف التنوين هنا أولى من تحريكه لالتقاء الساكنين حيث يقول : "ومن العرب من يجيز حذف التنوين إذا وليه ساكن، وهو أسهل اللغات كلها، فيقول وقف خطيبُ اسمع خطبته وصاح قال افهموا، واقبل عالمُ اخرج لاستقباله، وحبذا الاختصار عليه"[4].

وقد يكون مراده من قوله : "(أسهل اللغات، وحبذا الاقتصار عليه) حسما للخلاف الواقع بين النحاة، في نوع الحركة عند تحريك التنوين وإلا فإن التحريك يتطلب مجهوداً صوتياً أقل عند وصل الكلام منه عند حذف التوين، وذلك لأن الجملة الطويلة تنطق كتلة واحد لا انفصام بين أجزائها، وأما عند الحذف فإننا تنطق بالجملة الأولى لنقول : وقف خطيب، ثم تقف وقفة قصيرة، لكي نبدأ النطق بالساكن بعدها – اسمع خطبته.

ولا شك أن هذه الجملة حينئذ تتطلب مجهوداً ووقتا أكثر. ولعل هذا ما دعا أكثر النحاة أن يقولوا "ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين قليلاً".

([1]) من شواهد الكتاب 1 : 8.

([2]) يس : 40.

([3]) حاشية الصبان : 1 : 71.

([4]) النحو الوافي، هامش : 28 جـ 1.

بل إن منهم من يجعل حذفه في هذه الحالة شاذا على اعتبـــار أن الواجـــب حينئـــذ أن يحرك، فقد جاء في "شرح الرضي على الشافية"[1] "وأما حذف التنوين للساكنين فـــي قوله (وحاتم الطائي وهاب المأي)[2]، فشاذ، والأصل فيه تحريك الساكن الأول بالكسر لأنه من سجية النفس" أ.هـــ

فمما سبق يتضح أن تحريك التنوين عند التقائه بساكن أولى من حذفه.

([1]) ص : 176.

([2]) من شواهد الخزانة : 3 : 304 (واختلف في قائله).

سر حذف التنوين كتابة أو رسماً :

تقدم أن التنوين يثبت لفظاً فقط حال الوصل، ويحذف لفظاً ورسما عند الوقف ففي حالي الرفع والجر، أما في حال النصب فيثبت في الأسماء المصروفة وصلاً ويقلب ألفا وقفاً، وسر حذفه خطا أنهم استغنوا عنه رسماً في نظام الكتابة العربية بتكرار حركة ما قبله نحو : هذا طالب، ورأيت طالباً، ومررت بطالب، فالحركة الأولى من طالب رفعاً ونصب وجراً قد اقتضاها عامل الإعراب، والثانية عوض من التنوين رسما لهذا عرّفه بعض النحاة بأنه :

نون ساكنة تتبع آخر الاسم في اللفظ وتفارقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم[1].

فإذا كانت الشكلة الثانية عوضا عنه رسما فلا بد إذا من حذفه خطا، لأن في إثباته جمعا بين العوض والمعوض منه، كما أن التنوين نون زائدة على جوهر الكلمة، والخط مبني على الوقف، ولمّا كان التنوين يحذف في بعض أحواله كحذفه عند الإضافة والاقتران بأل، ومن العلم الموصوف بابن .... الخ فقد بنوا الخط عليه وحذفوه استغناء عنه بتكرار حركة ما قبله[2]. بقول ابن جني : .. وإنما لم تثبت في الخط "أيّ نون التنوين" لأنه ليس مثبتاً في الكلمة وإنما جاء لمعنى في بعض الأسماء، وهي المفردة المنصرفة، وتبع – أيضاً– الحركات للخفة بعد تمام الجزء نحو : رجل وامرأة، وايه، وصه، وغاف، فلما تبع الحركة التابعة للكلمة، ولم يكن مثبتاً معها، ولم يلحق سائر الكلم ضعف في المرئية، فحذف في الخط لئلا يشبه النون الأصلية، نحو : قطن، ورسن، والملحقة الجارية مجرى الأصلية نحو : رعشن، وضيفن، وخلبن ...،

وكذلك – أيضاً – حذف من اللفظ في الوقف فقالوا : هو صالح ومررت بجعفر، ولم يقفوا عليه لما ذكرنا من كراهيتهم شبهة بحرف الإعراب[3].

وخلاصة القول : أن التوين لم يثبت خطا لكونه زائداً على جوهر الكلمة وللاستغناء عنه بتكرار الحركة، وضعفه عن النون الأصلية وما يجري مجراها، وكونه يحذف عند

([1]) وقال الرضي : التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل (شرح الكافية 402/2).

([2]) انظر التبصرة والتذكرة للصيعري تحقيق د. احمد مصطفى 81/1 وشرح الأجرميّة للشيخ خالد الأزهري /12.

([3]) سر صناعة الإعراب لابن جني مخطوطة المكتبة الأزهرية رقم 116، بحث التنوين.

الوقف، والخط مبني عليه فكل ما حذف وقفاً يحذف خطا، وكل ما لحق وقفاُ يثبت خطا مثل هاء السكت في قوله تعالى :

(مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهْ)[1] كما لا يخفى أن إثباته خطا يوقع في لبس بين ما هو أصلي، وما هو زائد، فيؤدي ذلك إلى إخفاء المعاني.

(1) الحاقة : 28 و 29.

المبحث الثالث

حركة ما قبل التنوين

حركة ما قبل التنوين[1] :

أن الحروف اللواحق في العربية أنواع متعددة، منها ما يتطلب فتح ما قبله كتاء التأنيث نحو : هذه فاطمة، ومنها ما يتطلب كسره كياء النسب نحو : هذا سوداني، وضمير المتكلم نحو : هذا كتابي .. الخ وأما التنوين فهو رغم زيادته على جوهر كلمته لا يقتضي حركة معينة كغيره من اللواحق، بل الحركة قبله في المبنيات حركة بناء نحو : إيه، وفي المعربان حركة إعراب عارضة يجتليها العامل الإعرابي وحده، وتتغير بتغيره رفعاً ونصباً وجراً نحو جاء محمد، ورأيت محمداً، ومررت بمحمدٍ، والحركة الأولى على الدال هي حركة إعراب ليس إلا، والثانية عوض عن التنوين رسماً، وعليه يبطل قول القائل بأن الحركة قبل التنوين خاضعة لنظام المقاطع الصوتية وليس للعامل الإعرابي.

ومن هنا يتبين لنا أن الحركات في العربية نوعان : –

النوع الأول : حركات إعرابية وهي التي تقتضيها العوامل.

النوع الثاني : حركات غير إعرابية وهي التي تخضع لنظام المقاطع الصوتية وليس لها ايّ ارتباط بعوامل الإعراب مثل حركة المجانسة كضمة الياء من ضربوا، وحرك الإتباع مثل قراءة حمزة والكسائي بكسر الهمزة من (أمة)[2] في قوله تعالى ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾[3]، وقراءة إبراهيم بن أبي عبلة قوله تعالى : "**الحمدُ لله**" بضم حرف الجر اتباعاً لحركة الدال وهي حركة إعراب، أو "الحمدِ" بكسر الدال اتباعاً لحركة اللام وهي حركة بناء[4]، ومثل حركة التخلص

من التقاء الساكنين، وتكون كسرة كحركة النون في قوله تعالى :

([1]) حركة ما قبل التنوين في المعربات إعرابية وفي المبنيات بنائيه ويستثنى من ذلك تنوين الغالي فإن حركة ما قبله للتخلص من التقاء الساكنين.

([2]) انظر حجة القراءات لأبي زرعة 192 تحقيق سعيد الأفغاني، وحجة القراءات لابن خالويه 120 تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم..

([3]) النساء : 11.

([4]) أنظر إعراب القرآن للزجاج 380/1 : 796، والتبيان في إعراب القرآن "لأبي البقاء العكيري 5/1 تحقيق على محمد البجاوي والمحتسب لابن جني تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي وآخرين /27/1.

(عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ) [1] .

وفتحة كحركة تاء التأنيث في قوله تعالى : (قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ) [2] وضمه كحركة واو الجماعة من (اشتروا) في قوله تعالى : (أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى) [3] .. الخ.

فحركات هذا النوع غير إعرابية، حيث لم يكن للعوامل فيها أدنى تأثير، فالأولى والثالثة تخضعان لنظام المقاطع الصوتية والثانية تخضع لنظام توالي الحركات فقط.

([1]) النبأ : 2

([2]) فصلت : 11

([3]) البقرة : 16.

المبحث الرابع

العلة في إبدال التنوين

العلة في إبدال التنوين ألفا بعد الفتحة :

إن أرجح اللغات[1] عند العرب هو إبدال التنوين بعد الفتحة ألفا عند الوقف[2]، وهذا هو الذي جاء به الرسم العثماني للمصحف ووقف القراء عليه بالألف ومن ذلك قوله تعالى :

﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَاداً ﴿ 6 ﴾ وَالْجِبَالَ أَوْتَاداً ﴿ 7 ﴾ وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجاً﴾ [3] .

وقوله تعالى :

﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً ﴿ 1 ﴾ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطاً ﴿ 2 ﴾ وَالسَّابِحَاتِ سَبْحاً﴾ [4] .

وقد ذكر النحاة عللاً كثيرة لهذا الإبدال فيرى شارح التوضيح أنه "إنما ابدل التنوين بعد الفتحة ألفا، لأن التنوين شبيه الألف من حيث أن اللين في الألف تقاربه الفتحة في التنوين، فأبدلوه ألف لما بينهما من المقاربة"[5].

ويرى سيبويه تعليلاً آخر فيقول : إن كل إسم منون يلحقه في حال النصب في الوقف الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجيء علامة للمنصرف فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون"[6] أما شارح المفصل فإنه يرى أن العلة في إبدال التنوين ألفا في حال النصب "أن التنوين زائد يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابعاً لحركات الإعراب، فكما أنه لا يوقف على الإعراب، فكذلك التنوين لا يوقف عليه.

ولأنهم أرادوا ألا يكون كالنون الأصلية في نحو : حسن وقطن أو الملحقة في نحو : رعشن وضيفن[7].

([1]) للعرب فيه ثلاث لغات : حذف التنوين، والوقف بالسكون وهو لغة ربيعة، ابدال التنوين ألفا بعد الفتحة وياء بعد الكسرة وواوا بعد الضمة وهي لغة أذد السراة، يبدل الفا بعد الفتحة ويحذف ويسكن فيما عداها وهو أرجحها، التصريح على التوضيح 2 : 338.

([2]) هناك حالة لا يبدل فيها بعد الفتحة ألفا وهو الاسم المؤنث بالهاء.

([3]) النبأ : 6 – 8.

([4]) النازعات : 1–3.

([5]) شرح التصريح : 338/2

([6]) الكتاب : 2 : 281.

([7]) شرح المفصل : 9 : 68.

وليس التنوين فقط هو الذي يبدل هنا ألفا بل أن "كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة، وإن لم يكن تنوين تمكين فإنها تقلب في الوقف ألفا[1]. وذلك كنون التوكيد الخفيفة من نحو : اضربن، فإنه في حال الوقف يصح أن يقال : أضربا، ومنه قوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾[2] .

العلة في عدم إبدال الواو والياء بعد الضمة أو الكسرة :

نجد أن التنوين هنا لا يبدل بعد الضمة واواً ولا بعد الكسرة ياءً كما كان يقلب بعد الفتحة ألفا، وهذا على أرجح اللغات وأكثرها، بل يحذف التنوين ويوقف عليه بالسكون ومما جاء مرفوعاً منوناً في مواضع الوقف فوقف عليه بالسكون قوله تعالى : ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ۝ 25 ۝ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ﴾[3]،كذلك قوله تعالى : ﴿يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ﴾[4]

وقوله تعالى : ﴿فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾[5]

وكذلك قوله تعالى :﴿تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ﴾[6]

وقد ذهب النحاة في عدم الإبدال إلى علل كثيرة منها :

"أن الواو والياء حرفان ثقيلان في أنفسهما، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو، والكسرة مع الياء زاد الثقل، بخلاف الألف فلم يكن معها ثقل فتركوها على حالها".[7]

المفرد المؤنث :

ومما جاء مختوماً بهذه التاء منصوباً في موضع الوقف ولم يبدل تنوينه ألفا نجده في

([1]) شرح الرضي : 198.

([2]) العلق : 15

([3]) الفجر : 25 و 26

([4]) المطففين : 25

([5]) الطارق : 10

([6]) الغاشية : 5

([7]) شرح التصريح : 2 : 338

قوله تعالى : ﴿أَئِذَا كُنَّا عِظَاماً نَّخِرَةً﴾[1]

وكذلك قوله تعالى : ﴿تَصْلَى نَاراً حَامِيَةً﴾[2] .

وقوله تعالى : ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً﴾[3] .

قال الأشموني (أن من العرب من يقف على هذا النوع بالتاء مطلقاً كقول بعضهم : يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب، ما أحفظ منها ولا أيت وقوله :

الله أنجاك يكفى مسلمتْ من بعدما وبعدما وبعدمت

كادت نفوس القوم عند الفصلّمت وكادت الحرة أن تدعى أمت[4]

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها، ولو كانت منونة منصوبة[5]" كما في تدعى أمت، فكان القياس أن يقول تدعى " أمة" بالوقوف عليها بالهاء، ولكنه يبدو أن القافية هي التي اقتضت ذلك.

وقد ورد من "وقف عليها بالتاء، وأبدل التنوين ألفا، كقول الشاعر :

إن اعتزلت من مقام العزيز فيا حسن شملتها شملتا)[6]

فمما سبق يتضح أن اعتبار التاء هي الأصل في التأنيث أولى من اعتبار الهاء.

ومما يزيد هذا الرأي تأييداً أنه قد ورد في المصحف الشريف كتابة هذه التاء مفتوحة كقوله تعالى :

﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ﴾[7] .

وقوله : ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ﴾[8]

([1]) النازعات : 11

([2]) الغاشية : 4

([3]) الغاشية : 11

([4]) رجز لم يدر راجزه، وبعدمت أيّ بعدما فأبدل من الألف هاء، ثم أبدل الهاء لتوافق بقية القوافي (العيني 4 : 124)

([5]) شرح الأشموني : 4 : 214

([6]) همع الهوامع : 2 : 205.

([7]) الدخان : 43

([8]) التحريم : 10

ووقف عليهما بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، وقف عليهما بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، ويقول الشيخ أحمد عمارة – رحمه الله – (وقد رأينا بالتتبع أن التـــاء أن رسمت في المصحف هاء وقف عليها جميع القراء بالهاء، وأن رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء، ومنهم من يقف بالتاء).[1] أيّ وقف الجميع عليها بالسكون سواء بالهـــاء أو التاء من غير إبدال التنوين ألفاً.

([1]) مجلة الأزهر، الجزء الأول، المجلد الأول، ص 546، محرم 1402هـــ، نوفبمر 1981م.

المبحث الخامس

تحريك التنوين

تحريك التنوين :

تقدم أن التنوين نون ساكنة تلحق الآخر .. الخ ويدل ذلك دلالة واضحة على أن التنوين لا يقبل الحركة إلا أنه قد يعرض له في الكلام ما يدعو إلى تحريكه بحركة تتناسب مع ما يليها من المقاطع أو الحركات وإنما كان الأصل في التنوين أن يسكن لأنه حرف من حروف المعاني يدل على معنى في كلمته مثل غيره من الحروف المستقلة بذاتها كـــواو العطف وفائه وغيرها من الحروف التي تتقدم الكلمات، إلا أنه لما كان نوناً في الحقيقة عرض له ما يعرض لها من الحركات، ولكن ذلك في حدود ضيقة لا تتجاوز موضعين اثنين :

الأول : إذا وقع بعده ساكن وقد ذكر أكثر النحاة أن التنوين يحرك بالكسر عند التقائـــه بساكن، وقالوا : أن الأصل في التخلص من الساكنين أن يكون بالكسر" وعللـــوا لـــذلك بخمسة أسباب :-

"أحدها : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل، فأعطى حركة، لا تكون له إعراباً وبناء، لكون ذلك كالعوض من دخولها إياه في حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه.

الثاني : أن الضم والفتح يكونان بغير تنوين، ولا معاقب له فيما لا ينصرف، فالتحريك بهما يلتبس بما لا ينصرف، وأما الجر فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له فلا يقع لـــبس بالتحريك به، والتحريك بغير الملبس، أولى بالأصالة من التحريك بالملبس.

الثالث : أن الجر والجزم نظيران، لاختصاص كل واحد منهما بنوع، فإذا احتـــيج إلـــى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره، وحمل بقية السواكن عليه.

الرابع : أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة[1] فالعمل على الأقل أولى من العمل على ما كثر موارده لقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد.

الخامس : أن الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فالعمل على الوسط أولى[2].

هذا ما ذكره النحاة لكون الأصل تحريك الساكن الأول بالكسر عن التقاء الساكنين.

ومع ذلك قالوا أنه يجوز تحريكه أيضاً بالضم والفتح، بل إنهم فضلوا التحريك بالضـــم على غيره عندما يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم مثل، "أقبلَ عـــالمُ

([1]) لأنهما يكونان في الأسماء المنصرفة، وغير المنصرفة، وفي الأفعال، ولا تكون الكسرة، إلا في الأسماء المنصرفة.

([2]) الاشباه والنظائر 2 : 162 (نقلاً عن البسيط قال صاحب البسيط اصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة أوجه)

اخرج لاستقباله" فالخاء الساكنة بعد التنوين وليها حرف مضموم فيكون الأحسن حينئذ تحريك التنوين بالضم (عالمنُ أخرج) وذلك لأن تجانس الحركتين أولى[1]، خصوصاً أن الإنتقال من الكسر إلى الضم مستثقل في النطق ولكنهم اشترطوا أن تكون الضمة لازمة، فإن كانت عارضة فليس إلا الكسر نحو : زيد ابنك زيد اسمك.

ومثال التحريك بالفتح[2] قراءة من قرأ "مُرِيبن الذي يجعل مع الله إلهاً آخر"[3] بفتح النون[4] على حد[5] من المؤمنين من الرسول[6].

الثاني : أن يلقى على التنوين حركة الهمزة المحذوفة للتخفيف في نحو : زيد نبوك، ورأيت زيد نباكَ، ومررت بزيد نبيك في زيد ابوك، ورأيتُ زيداً أباك .. الخ.

ومن ذلك قراءة نافع قوله تعالى "بقبسنو اجد" طه 10 وقوله "عن الساعة آتيتكادُ.." وحذفت همزة "أو" في الأولى، والقيت حركتها على التنوين في (قبس) وحذفت همزة (اكاد) في الآية الثانية وألقيت حركتها على التنوين في (آية)[7]. ويقرر ابن الجزري في كتابة النشر في القراءات العشر، أن حذف الهمزة ونقل حركتها إلى ما قبلها قد اختص برواية ورش بشرط أن يكون ما قبله آخر كلمة، وأن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الثانية سواء أكان ذلك الساكن تنوينا أو لام تعريف أو غير ذلك، فيحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفظ لسكونها نحو قوله تعالى : ﴿وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾[8]، فيقال في هذه الآية بعد حذف الهمزة ثم نقل حركتها إلى التنوين "**ومتاعن لي حين** "[9].

ومن هنا نجد التنوين قد تحمل الحركة كما يتحملها غيره من حروف الهجاء فيكون ساكناً، وهو الغالب، ومتحركاً وهذا قليل، والحركة العارضة للتنوين لا تخلو من أن

([1]) هذا التعليل أولى من التعليل الذي ذكره بعض النحويين – ومنهم شارح المفصل – بأنه يضم التنوين اتباعاً لضمه الراء.

([2]) يرى صاحب البسيط أن الفتح أصل في تحريك الساكنين، لأنه للفرار من الثقل والفتح أخف الحركات.

([3]) ق : 25 – 26

([4]) يقصد التنوين في قوله مريب

([5]) وهو استحسان فتح نون من عندما يأتي بعدها ال، وكسرها عند غير ذلك جاء ذلك في شرح المفصل 9 : 331

([6]) شرح المفصل : 9 : 127.

([7]) انظر سر صناعة الاعراب لابن جني مخطوطة المكتبة الأزهرية رقم 116 ص 94.

([8]) الأنبياء : 111.

([9]) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري 2 / 408 ويلاحظ أن التنوين هنا قد ثبت في الخط واللفظ معاً.

تكون كسرة أو فتحة أو ضمة كما سبق في الأمثلة، وأكثر ما يكسر إذا وقع بعده ساكن ويضم ويفتح تبعاً لحركة ما قبله أو بعده تخفيفاً وتجانساً كما في قوله تعالى : "وعذاب أركض برجلك". لقد قرئ بضم التنوين وكسره، فمن كسر فهل الأصل، ومن ضم أتبع الضم كراهية الخروج من كسر إلى ضم[1].

(1) شرح المفصل لابن يعيش 35/9.

المبحث السادس

ما يحذف من الاسم المنون

ما يحذف من الاسم المنون :

الأسماء العربية نوعان صحيحة ومعتلة، والصحيحة مبنية ومعربة والمعربة أما مصروفة وأما ممنوعة من الصرف، فالصحيحة المصروفة لا يحذف آخرها بسبب تنوينها، سواء كانت مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، فمثلاً (محمد) تجده منوناً رفعاً نحو : هذا محمدٌ، ونصباً نحو : رأيت محمداً، وجراً نحو : مررت بمحمدٍ – فالدال من محمد ثابتة مع التنوين في الأحوال الثلاثة.

أما الأسماء المعتلة فلا تخلو من أن تكون منقوصة أو مقصورة، فالمنقوص منها أن كان منوناً "لا يخلو من أن يكون منصوباً، أو مرفوعاً أو مجروراً، فإن كان منصوباً لم يحذف آخره بسبب التنوين نحو : رأيت قاضيا، فالياء والتنوين قد ثبتا وصلاً ووقفاً، وان كان مرفوعاً أو مجروراً حذفت ياؤه وبقي تنوينه، وذلك لأن الياء الموقوف عليها ساكنة في نحو : هذا قاضي، والتنوين ساكن فحذفوا الياء تخفيفاً فصار هذا قاض رفعاً، ومررت بقاض، جراً، ويجوز حذفهما معا وقفاً نحو : قاضْ عند بعضهم كما يجوز حذف التنوين فقط وارجاع الياء فيقال : هذا قاضي، إلا أن الكثير حذف الياء وابقاء التنوين.

وأما المقصور فإن كان منونا نحو : هذا فتى، فإن لامه تحذف رفعاً كما مر ونصباً وجراً نحو : رأيت فتى، ومررت بفتى، وهذا الحذف يكون لفظاً لا خطاً لأنه إذا وقف عليه حذف التنوين منه، والخط مبني على الوقف، فإذا حذف في الوقف يحذف في الخط، وما ثبت في الوقف يثبت في الخط كذلك. وإنما حذف ألف المقصور المنون لأنها ساكنة والتنوين ساكن، فحذفت لام فتى وما شابهه لالتقائها ساكنة مع التنوين)[1]. فمما سبق يتضح أن الصحيح لا يحذف آخره بسبب تنوينه والمنقوص تحذف ياؤه في الرفع والجر وتبقى في النصب ، والمكسور تحذف ألفه في الرفع والنصب والجر

([1]) انظر الخزانة 67/1، 117،.

الفصل الثاني

الإشارات المعنوية والوظيفة النحوية للتنوين

المبحث الأول : الدلالات والوظائف النحوية للتنوين

دلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية

دلالته على التنكير

أقسام أسماء الأفعال بالنسبة إلى التنوين

وقوع التنوين عوضاً عن محذوف

وقوع التنوين للمناسبة والمشاكلة

الدلالة على عموم الجنس

الإبانة

دلالته على كمال الوصف

دلالته على التكثير

الدلالة على الإبهام

المبحث الثاني : مناقشة رأي سمير شريف ستيتة في تفسير التنوين

المبحث الأول

الدلالات والوظائف النحوية للتنوين

تقدم أن التنوين أحد حروف المعاني وهو يلحق الأسماء العربية جامدة أو مشتقة، معربة كانت أو مبنية، لإشارات متعددة ودلالات متنوعة، يهتدي بها الدارس والباحث إلى أسرار اللغة العربية في مبانيها ومعانيها، والنحاة في ذلك مختلفون، فمنهم الموجز، ومنهم المطيل، ولكل وجهة هو موليها وقد كشفت هذه الدراسة عن كثير منها، وأحسب أن البحث والاستقراء قد يأتيان بما هو أكثر وفي هذا الجزء من هذه الدراسة أقدم للقارئ ما يجئ له التنوين في الكلمات العربية وذلك على النحو التالي :-

أولاً : دلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية :

يقول سيبويه : والتنوين علامة للامكن عندهم، وتركه علامة لما يستثقلون[1]. وقال الفراء : التنوين فارق بين الأسماء والأفعال فقيل له : هلا جعل لازما للأفعال؟ فقال : الأفعال ثقيلة والأسماء خفيفة فجعل لازماً للأخف...[2].

إلا أن دلالته تختلف لاختلاف الاسم المنون فإن كان الاسم متمكناً أمكن، بمعنى أنه خالص من شبه الحرف، ومن شبه الفعل واستوفى حقوق الاسم من الإعراب والتنوين، فيكون التنوين فيه حينئذ للدلالة على تمكن الاسم، وعلى أنه أقوى أصالة في باب الاسمية.

"وذلك لأن النحاة يقررون أن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، ومنونة، وأن الأصل في الحروف، وأكثر الأفعال، أن تكون مبنية وغير منونة، فكلما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرف والفعل في البناء، وعدم التنوين، كان أكثر أصالة في الاسمية، وأشد تمكناً[3].

والاسم المعرب المنون يكون قد اجتمع فيه حينئذ عاملان من عوامل التباعد وعدم المشابهة بالحروف أو الأفعال.

وقال بعض الكوفيين : التنوين فاصل بين المفرد والمضاف وهذا أحد المعاني التي يدخل لها التنوين[4].

ومعنى ذلك أن التنوين في الأسماء المتمكنة يأتي أيضاً للدلالة على تمامها وانفصالها عما بعدها، فلا تكون مضافة كما هو الشأن في (قبل وبعد) مثل جئت قبلا، وجئت من

([1]) الكتاب 7/1

([2]) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، سنة 1959م ص 97.

([3]) النحو الوافي 1 : 21.

([4]) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص 97.

قبل، فالتنوين هنا دل على أمرين إعراب قبل، وقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وحذف التنوين منها يحتمل أمرين كذلك إعرابها إذا نوى لفظ المضاف إليه كما في قول الشاعر :

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة

فما عطفت مولي عليه العواطف

فاللام في (قبل) كسرت كسرة إعراب من غير تنوين؟ حيث قصد لفظ المضاف إليه والمعنى، ومن قبل ذلك، ويحتمل بناءها إذا نوى معنى المضاف إليه نحو قوله تعالى : كما أتمها على أبويك من قبلُ إبراهيم وإسحاق .. "[1] فاللام في (قبل) ضمت ضم بناء، حيث قصد معنى المضاف إليه، ويأخذ حكم (قبل) فيما ذكرت سائر ألفاظ الغايات. والفرق بين نية المضاف إليه لفظا ونيته معنى أن نية لفظ المضاف إليه يلاحظ فيها اسمه بحيث لو ظن غيره أو أعتقد لم يصح وفي نية معناه يلاحظ فيها ذاته (أي مسماه) ويكفي في ذلك أي علامة أو إشارة تدل عليه[2].

ثانياً : دلالة التنوين على التنكير :-

يدل التنوين على التنكير في الأسماء المبنية، وتركه علامة على التعريف، ويسمى التنوين في هذا النوع من الأسماء تنوين التنكير، ويدخل هذا النوع من التنوين قياساً ما ختم (بويه) مثل سيبويه ونفطويه وعمرويه. وسماعاً إسم الفعل المختوم بالهاء، وإنما كان تنوين التنكير في إسم الفعل سماعاً، لأن منه ما يرد منوناً مثل : أيه، وصه ، ومه، ومنه ما لا ينون مثل : نزالِ : بمعنى أنزل، ودارِكِ بمعنى أدرك.

فما نون من هذه أو تلك كان نكرة، وما ترك تنوينه صار معرفة فمثلاً : لو قلنا هذا سيبويه بالتنوين فإنه في الحالة هذه يصدق على كل من سمى بهذا الاسم وإذا ترك تنوينه فإنه يصير معرفة، ولا يراد به غير إمام النحاة أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.

فتنوين التنكير لا يدخل المعارف ولا يكون إلا تابعاً لحركة البناء دون حركة الإعراب، وذلك نحو : إيه، وصه، وغاق، فهذه حال تنوينها منكرة، ومعناها على الترتيب :

([1]) يوسف : 6

([2]) انظر المقنع في الدراسات النحوية ل د. عبد الرحمن محمد إسماعيل 76 – 79.

استزاده، وسكوتا، وبعدا بعدا، وإذا ترك تنوينها تكون معرفة وتفيد المعاني التالية : الاستزادة، والسكوت، والبعد، ومن ذلك قول ذي الرمة :

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع

يحذف التنوين من (إيه) حيث أراد الاستزادة من حديث معلوم وكان الأصمعي يذهب إلى أن إسم الفعل لا يكون إلا منوناً، ويخطئ ذا الرمة في الأتيان بايه منونة في هذا البيت، ولكن الكثير من العلماء لم يقروه على ذلك. قال ابن سيده : (والصحيح أن هذه الأصوات إذا عُنيت بها المعرفة لم تنون، وإذا عنيت بها النكرة نونت، وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثاً معروفاً، كأنه قال : حدثنا الحديث، أو خبرنا الخبر)[1].

ومما سبق، يتضح لنا أن عدم التنوين في هذه الكلمات، القياسي فيها والسماعي، وأشباهها، هو الدليل على أنك تريد شيئاً معيناً واضحاً في ذهنك معهوداً لك ولمخاطبك، سواء أكان ذلك الشيء شخصاً أم غير شخصي.

"والتنوين هو الرمز الدال على أنك تريد شيئاً غير معين بذاته، وإنما هو مختلط بين نظائره المماثلة له، ولا يتجه ذهنك إلى واحد منها دون غيره، ويسمون الكلمة التي من النوع الأول "معرفة" لأن مدلولها معروف معين، والكلمة التي من النوع الثاني "نكرة" لأن معناها منكر، ولذلك يسمون التنوين الذي يداخلها : تنوين التنكير، أي التنوين الذي يدل على الشيوع، وعدم التعيين، فهو إذا العلامة التي تدل بوجودها، على أن الكلمة نكرة، وتدل بحذفها على أنها معرفة[2].

أقسام أسماء الأفعال بالنسبة إلى التنوين :

ينقسم اسم الفعل بالنسبة إلى دخول التنوين عليه، وعدم دخوله إلى ثلاثة أقسام:

1. قسم لا يستعمل إلا معرفة نحو بله، وأمين، لأنه لم يسمع فيها تنوين.
2. وقسم لا يستعمل إلا نكرة، وهو ما لا يفارقه التنوين نحو : إيها في الكف، وويها في الإغراء، وواهاً في التعجب.
3. وقسم استعمل معرفة، ونكرة فينون، لإرادة التنكير، ويحذف التنوين، لإرادة التعريف، وذلك نحو : صه، وإيه، وأفّ[3]

([1]) انظر عدة السالك إلى أوضح المسالك 14/1 و 15 تحقيق محي الدين عبد الحميد والإيضاح للزجاجي 97 و 98.

([2]) النحو الوافي : 21/1

([3]) الأشباه والنظائر 121/2

والقسم الأخير هو الذي يهمنا في هذا الموضوع، لأنه هو الذي يظهر الفروق بين اسم الفعل عند التنوين وعدمه.

على أن بعض النحاة قد ذهب[1] (إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف، ما نون منها، وما لم ينون، وأنها أعلام أجناس معنوية، كسبحان، قال في البسيط : وهو ظاهر قول ابن خروف"[2].

والصحيح هو التفصيل السابق، لوضوح معناه، وشيوعه، وقول جل النحاة به. وعلى ضوء المادة السابقة، يمكن أن نقرر أن وظيفة التنوين في المبنيات هي التنكير.

ولوضوح هذه الوظيفة، من بين وظائف التنوين، التي سنذكرها بعد ذلك، ذهب بعض النحاة المحدثين، إلى قصر هذه الوظيفة على التنوين، بمعنى أنه جعل التنوين بمختلف أنواعه، لا يدل إلا على التنكير.

رأي إبراهيم مصطفى في التنوين :

قال : "ومعنى التنوين غير خفي، فهو علامة التنكير وقد وضعت العرب للتعريف، أداة تدخل أول الاسم وهو : ال، وجعلت للتنكير علامة تلحقه وهي التنوين)[3].

فقد جعل هذه الوظيفة عامة في كل أنواع التنوين، لا فرق بين منون مبني أو معرب، ونعي على النحاة اعتبارهم هذه الوظيفة في المبني فقط حيث قال :

(إن التنوين للتنكير، وقد نص النحاة على هذا أيضا، فقالوا : إن التنوين يدل على التنكير في المبنيان وحدها، دون المعربات، ونحن لا نقبل تخصيصهم هذا، ولا قصرهم تنوين التنكير على المبنيات، بل نرى أنه في المعرب، أكثر دلالة على التنكير، وأوسع استعمالاً، وأن حذفه آية ظاهرة على التعريف)[4].

ثم لمّا وجد أن الاسم "العلم" سيكون تنوينه، عقبة أمامه في عدم اطراد هذه الوظيفة، اضطر إلى تخريج العلم تخريجاً غير مقبول، حيث سوى بينه وبين إسم الجنس في عدم تحديد مدلوله، فقال "وإنما صار الاسم العلم أصله التعريف، لأن الاسم الذي يقصد له

([1]) انظر شرح التصريح 2 / 200

([2]) هو على بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، ولد في اشبيلية في بلاد الأندلس عام 524هـ، وكان كثير التنقل، ولم يتزوج، له مصنفات منها، شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي، توفي عام 609هـ، ترجمته في بغية الوعاة 125/1

([3]) إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة 1959 ص 165.

([4]) المرجع السابق ص 175.

المسمى شخصاً، لتلبيته بذلك الاسم من سائر الشخوص، كرجل سمى ابنه زيداً أو غيره، ليعرف باسمه من غيره، وهذا أصله، ثم سمي غيره بمثل ما سمي به، فرادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة، وكل شخص منها يمسي به لاختصاصه ثم صار بالمشاركة عاماً، فأشبه أسماء الأنواع، كرجل، وفرس، ونحوه، مما هو لجماعة كل واحد منهم له ذلك الاسم، فإن أورده المتكلم قاصداً إلى واحد، عنده أن المخاطب يعرفه، فهو معرفة، وأن أورده على أنه واحد من جماعة، لا يعرفه المخاطب، فهو نكرة.

لنجعل إرادة المتكلم، في كونه يريد المعرفة، أو النكرة، يتحقق باتيانه العلم منوناً، أو غير منون، فإن كان الأول، فهو يريد النكرة، وإن كان الثاني، فهو يريد المعرفة) [1]، ثم أخيراً قرر قاعدته في ذلك، التي قال فيها.

(الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين، إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه)[2].

ويؤخذ على هذا الرأي، أنه سوى بين العلم، وبين إسم الجنس في عدم التعيين، مع أن هذا لم يقل به أحد.

كما أنه لا يمكن أن نقبل أن يكون التنوين في أحد الأسماء المتمكنة دلال على التنكير.

فقد ورد في القرآن الكريم – وهو كما نعلم أعلى مراتب الكلام لغة وأسلوبا – بعض الأسماء المتمكنة منونة، ومع ذلك لا يمكن مطلقاً، فهمها على أنها نكرة" لعلميتها، ولتحديد المراد منها، فقد قال الله تعالى : (مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ)[3] وقوله :

(وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً)[4] وقوله (وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ)[5] .

فمحمد، وعاد، وهود، ونوح، كلها أعلام، وجاءت كلها منونة، ومع ذلك لم يلاحظ أي شبه فيها بالنكرة، بل كلها معارف محددة المعنى، مقصودة عند الاتيان بها.

([1])إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى ، ص 177.

([2]) المرجع السابق، ص 179.

([3]) الأحزاب : 40

([4]) الأعراف : 65

([5]) هود : 45

كما أن جميع الأعلام المذكورة في القرآن الكريم جاءت كلها منونة اللهم إلا الممنوع منه من التنوين، ولم يقل أحد بتنكيرها، فدل ذلك على أن المرحوم إبراهيم مصطفى قد تكلف تكلفاً شديداً، حتى تسلم له القاعدة، ومع ذلك جاءت مخالفة لما عليه العرف من النحاة، ولما جاء به التنزيل.(وبالرغم من أن تنوين التنكير يكون في الأسماء المبنية فقد ورد التنوين في بعض الأسماء المعربة مفيداً التنكير، كما في لفظ (مصر) فقد ورد في القرآن منوناً في قوله تعالى :

(اهْبِطُواْ مِصْراً)البقرة 61، وهو في ذلك نكرة لهذا صرف، والمعنى : أهبطوا بلداً من البلدان، قال ابن عباس : أيّ مصراً من الأمصار[1].

وقيل هو معرفة وانصرف لسكون أوسطه، وترك الصرف جائز وقد قري به[2]. أيّ (اهبطوا مصر) بغير تنوين، وهو على هذه القراءة معرفة حيث قصد بها أرض مصر التي كان بها يوسف عليه السلام. قال سيبويه : بلغنا عن بعض المفسرين أن قوله "**أهبطوا مصر**" إنما أراد مصر بعينها)[3].

وهذه القراءة تتفق تماماً مع قوله تعالى (ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ)يوسف 99.

وقد يلحق التنوين المنادى المعرفة فينزل منزلة المضاف أو النكرة غير المقصودة فينصب كما في قول جرير يمدح الخليفة عمر بن عبد العزيز :

حملت أمراً عظيماً فاضطلعت به

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

والشاهد فيه : (يا عمرا) فقد خرجه الأخفش المجاشعي في كتاب المعاياه على وجهين :

الأول : أنه نكرة غير مقصودة كقول الأحوص :

سلام الله يا مطراً عليها وليس عليك يا مطر السلام

حيث جعل (مطراً) نكرة فنصب، وقال بعضهم هذه معرفة، ولكنه لما نونه قام التنوين مقام الإضافة فنصب كما ينصب المضاف.

([1]) انظر مختصر تفسير ابن كثير 70/1 لمحمد علي الصابوني وغيره من كتب التفاسير.

([2]) املاء ما من به الرحمن 39/1 لأبي البقاء العكبري.

([3]) المخصص لابن سيده / جـ3 / ص 45.

الثاني : أن الألف في (عمرا) متقلبة عن ياء المتكلم، وعمر مضاف، والألف المنقلبة عن ياء المتكلم مضاف إليه، لهذا نصب عمر، قال ابن السيد فيما كتبه على الكامل عن الفارسي في (يا عمرا) أن يكون إضافة إلى نفسه كقول أبي نجم : يا ابنة عما لا تلومي وأهجعي.

وأجاز أن يكون على معنى الندبة .. وهذا الرأي الأخير أرجح الآراء حيث أن (عمر) علم، والأعلام لا تضاف، بخلاف نحو عم وأم فإنهما نكرتان والنكرات تضاف[1].

ثالثاً : وقوع التنوين عوضاً عن محذوف :

يقع التنوين عوض عن محذوف حرفاً كان أو اسما أو جملة أو جملاً، وهذا النوع لا يلحق كل الأسماء العربية بل قليلاً منها، كأن يكون على صيغة الجمع الأقصى معتل الآخر نحو : جوارٍ وغواشٍ و قواصٍ وسوارٍ .. الخ أو يكون اسما أو ظرفاً لازمين للإضافة فإذا حذف المضاف إليه جيء بالتنوين عوضاً عنه، فالاسم مثل : كل وبعض والظرف لفظ "إذ" وإليك بيان كل ذلك :

يلحق التنوين نحو : جوار، عوضاً من نقص البناء، ويصير حينئذ لازما، حيث أن أصل "جوارٍ : جواريء رفعاً، وجواري جراً، استقلوا الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها، فحذفوها، وسكنت الياء، فلما سكنت الياء نقص البناء فادخلوا التنوين عوضا من نقص البناء، وحينئذ سقطت الياء لسكونها وسكون التنوين بعدها فقيل : جوارٍ بالتنوين رفعاً وجراً، ولولا أن التنوين عوض من نقصان البناء لما دخل هذا النوع من الأسماء، لأنها غير منصرفة نكرة كانت أو معرفة إذا لم تكن معتلة اللام نحو : مساجد ومضارب، فإذا صرت إلى حال النصب وفيته حقه في الإعراب لخفة الفتحة، ومنع الصرف نحو : رأيت جواري وغواشي .. الخ لأنه حيث تم بناؤه وجمع إلى أصله، فلم ينصرف لذلك، فالتنوين في هذا الجنس من الأسماء عوض من نقصان البناء[2].

([1]) انظر شرح شواهد الشافية للبغدادي 34 ، 35، وشذور الذهب 112، 114 بالهامش لمحي الدين عبد الحميد.

([2]) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي 97 ، 98، والخصائص لابن جني 171/1، والأشباه، والنظائر للسيوطي 125/1، والمنصف لابن جني 70/2 وما بعدها.

هذا ما ذهب إليه أبو القاسم الزجاجي وقد عرض له أبو البقاء العكبري في الإملاء عند القول على (غواشي) في قوله تعالى : ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾[1]، ثم زاد عليه وجهين آخرين فقال : وفي التنوين هنا ثلاثة أوجه أحدها أنه تنوين الصرف وذلك أنهم حذفوا الياء من غواش فنقص بناؤها عن بناء مساجد، وصارت مثل سلام فلذلك صرفت، والثاني أنه عوض من الياء المحذوفة، والثالث : أنه عوض عن حركة الياء المستحقة، ولما حذفت الحركة وعوض عنها التنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين[2].

ويلحق كلاً وبعضا عوض عن إسم محذوف (المضاف إليه) قصداً إلى الإيجاز في الكلام نحو قوله تعالى : ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[3] وقوله ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[4]، أي كلهم، وبعضهم، ذلك لأن كلاً وبعضا ومثلهما (أي) مما لزم الإضافة إلى مفرد نحو قوله تعالى : ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾[5]، ومثال بعض مضافة ومقطوعة آية البقرة السابقة، و مثال (أي) مضافة قوله تعالى ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ﴾[6]، ومقطوعة قوله تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾[7]، فإذا قطعت كل وبعض جيء بالتنوين عوضا عن المضاف إليهما المنوي في الكلام،

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذَا جَاء أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[8]، فقد قرأ حفص عن عاصم هنا وفي سورة المؤمنين بتنوين (كل) أراد: من كل

([1]) الأعراف : 41.

([2]) إملاء ما من به الرحمن لابي البقاء العكبري 273/1، والخصائص 171/1 والأشباه والنظائر للسيوطي 125/1.

([3]) النمل 87

([4]) البقرة : 253.

([5]) عبس : 37.

([6]) القصص 28.

([7]) الاسراء : 110.

([8]) هود : 40.

شيء، فحذف كما حذف من قوله : ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ﴾ النمل 87، وقوله : ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ البقرة 148، أي ولكل صاحب قبلة وجهة هو موليها، لأن كلاً وبعضاً يقتضيان مضافاً إليهما وزوجين على هذه القراءة مفعول به واثنين وصف له، وتقدير الكلام : قلنا احمل فيها زوجين اثنين من كل شيء أي من كل جنس، ومن كل الحيوان، وقرأ الباقون "من كل زوجين" بإضافة كل إلى زوجين وحذف التنوين منها واثنين مفعول به والمعنى : فاحمل اثنين من كل زوج[1]. أما أيّ إذا قطعت عن الإضافة فتارة يلحقها التنوين عوضاً عن مضاف إليه نحو قولنا أيّ يعمل صالحاً يفز بالجنة، أي أي فرد أو إنسان .. الخ وتارة تلحقها (ها) التنبيه في النداء عوضاً عن الإضافة نحو قول أبي الأسود الدؤلي :

يا أيها الرجلُ المعلمُ غيره هلا لنفسك كان ذا التعليم؟

فأي منادي مفرد (نكرة مقصود)، و (ها) زائدة حرف تنبيه، لا محل لها لكنها تلزمها عوض عما فاتها من الإضافة كما عوضوا عنها (ما) الزائدة في قوله تعالى : "أيا ما تدعوا" وخصت (ها) بالنداء لأنه محل تنبيه، و (ما) بالشرط لأنه يناسبه الإبهام[2].

وهنا أحب أن أشير إلى أن هناك ألفاظ أخرى يلحقها التنوين عوض عن المضاف إليه، وذلك مثل ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة، فتلك لازمة للإضافة وهي معربة مثل " كل وبعض" وقد وردت في كلام العرب وفي أفصح الكلام مضافة مرة ومقطوعة عن الإضافة أخرى وتنوينها عوض عن المضاف إليه كما في قوله تعالى : ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[3]، فأرى أن التنوين في كل من سبعة وعشرة عوض عن المضاف إليه والتقدير : سبعة أيام إذا رجعتم تلك عشرة أيام كاملة فحذف المضاف إليه ثم عوض عنه بالتنوين، ومن ذلك قول الرجل لامرأته : أنت طالق ثلاثا، فثلاث منصوب إما على الظرفية والتقدير : أنت طالق ثلاث مرات، وأما على المصدرية والتقدير : أنت طالق ثلاث طلقات[4].

([1]) أنظر حجة القراءات لأبي زرعة 339، 486، وحجة القراءات لابن خالويه 186، والمقنع في الدراسات النحوية ل. د. عبد الرحمن محمد اسماعيل 28، 29.

([2]) أنظر حاشية الخضري علي بن عقيل المطبعة البهية بمصر سنة 1301هـ، 77/2.

([3]) البقرة : 196.

([4]) انظر مجلة المورد العراقية المجلد العاشر، العدد الأول، سنة 1401هـ/ ص 329.

فانظر كيف جاء التنوين في ثلاث عوضاً عن المضاف إليه المحذوف سواء أكان ذلك ظرفاً أم مصدراً، ومثل ألفاظ العدد التي أومأت إليها آنفا كسورالواحد الصحيح كنصف وربع وثمن وسدس وثلث .. الخ كما يرى ذلك أبو علي الفارسي فهي عنده نكرات إضافتها ملحوظة في المعنى، فإذا قلنا خذ نصفا، فالتنوين فيه عوض من المضاف إليه، إذ الأصل فيه : خذ نصف هذا أو كذا فحذف المضاف إليه وعوض عنه بالتنوين[1].

وكما يؤتى بالتنوين عوض من حرف أو اسم، فإنه يقع كذلك عوض عن جملة إذا لحق (إذ) كما في قوله تعالى : ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [2]، فالأصل يومئذ تزلزل الأرض زلزالها، وتخرج الأرض أثقالها، ويقول الإنسان مالها، فحذفت هذه الجملة الثلاث، وناب منابها التنوين، فاجتمع ساكنان، وهما الذال والتنوين فكسرت الذال، لالتقاء الساكنين[3].

ومن الألفاظ التي يلحقها التنوين عوضاً عن جملة لفظ "أوان" في قول أبي زبيد الطائي :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء

فأصله عند المبرد والسيرافي : ولات أوان طلبوا، فحذفت الجملة وبني أوان على السكون أو الكسر، ثم أبدل التنوين من المضاف إليه كما في يومئذ .. وهذا ما اختاره جار الله الزمخشري[4]. ويحتمل أن يكون التنوين عوضاً عن مفرد والتقدير : ولات أوان صلح، ثم بني أوان لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشبهة بنزالٍ وزنا، أو لأنه قدر بناؤه على السكون ثم حرك بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين كأمس، ثم نون للضرورة كما ينون المنادي فيه ضرورة الشعر[5]، ورجح البغدادي أن يكون المضاف إليه جملة لشبه أوان بيومئذ في البناء وفي كون التنوين عوضا من المضاف إليه ..[6].

([1]) انظر المقنع في الدراسات النحوية ل. د. عبد الرحمن محمد إسماعيل 28 ، 29.

([2]) الزلزلة : 1- 4.

([3]) شرح المفصل 9 : 31

([4]) الخصائص 369/2، وحجة القراءات لابن خالويه 188، والمفصل للزخمشري 328 ، 329.

([5]) انظر شذور الذهب ومنتهى الأدب تحقيق محي الدين عبد الحميد 112، 113، 201، 202.

([6]) انظر خزانة الأدب للبغدادي 151/2.

على أن من النحاة من نص على أن التنوين في كل وبعض ليس تنوين عوض، فقد قال الزمخشري : "إنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه، فلما زال المانع، رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه)[1].

كما أن صاحب التوضيح لم يذكره أصلا، وفسر شارحه ذلك بقوله : "ولم يذكر هنا العوض عن مفرد، وهو اللاحق، لكل، وبعض، إذا قطعا عن الإضافة، لأن التحقيق أن تنوينهما، تنوين تمكين، يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها[2].

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقرر : إن وظيفة التنوين في كل، وبعض إنما هي للعوض وليست للتمكين ذلك لأن العوض يرتبط بتمام المعنى أما التمكين فهو فقط لبيان التمكن في الاسمية.

رابعاً : وقوع التنوين للمناسبة أو المشاكلة :

كل معدل به عن أصول العربية لغرض ما كالاستثقال أو خلافه، فالعدول جواز لا وجوب، والرجوع إلى المعدول عنه قصداً إلى إقامة وزن أو حسن رصف جائز مطلقاً، فالأسماء الممنوعة من الصرف تجر بالفتحة، ولا تنون للثقل، لكن إذا احتيج إلى الحركة والتنوين، جاز للمحتاج أن يرجع إلى الأصل المعدول عنه، كقول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرجلي

فلما احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن صرف (عنيزة) ثم نون، لأن الأصل في الأسماء التنوين، ولا تمنع منه إلا لمشابهة الحرف أو الفعل كما سبق، وقد جاء صرف الممنوع في أفصح كلام منثور كقراءة نافع والكسائي في قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً﴾ وقوله : ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ﴿15﴾ قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً﴾[3].

([1]) انظر شرح المفصل لابن يعيش 9 : 31.

([2]) شرح التصريح 1 : 33

([3]) الانسان : 15 – 16.

فتنوين هذا الجمع الأقصى (سلاسلا – قواريراً) لم يكن لضرورة، حيث لا ضرورة تقتضيه هنا وكلام الله منزه عن ذلك وإنما صح تنوينه لمشاكلة ما جاوره من الكلمات المنونة، أو لمناسبة رؤوس الآيات، وهذا ما يسميه علماء البلاغة بحسب الرصف، وبعض النحاة يرى أن صرف ما لا ينصرف لغير حاجة لغة. قال أبو الحسن الأخفش : إن من العرب من يصرف كل ما لا ينصرف إلا (أفعل من) وكأنها لغة الشعراء اضطروا إليها في الشعر فجرى بها لسانهم في الكلام[1].

ومن القراء من[2] قرأ أيضاً قوله تعالى : ﴿قَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [3] فقد نون يغوث ويعوق مع أنهما ممنوعتان من الصرف إما للعلمية والعجمية، أو العلمية ووزن الفعل، على اختلاف في أصلهما، هل هما عربيان أم أعجميان؟

وبالنظر إلى القراءات، نجد أن من قال بها، قد راعى التناسب بين الكلمات حتى يحسن وقعها على السمع[4]. فكلمة "سلاسل" تليها كلمتان منونتان، فلذلك حسن تنوينها مراعاة لهما كما نونت كلمة "قوارير" الأولى لأنها رأس الآية، ورؤوس الآية التي قبلها، والتي بعدها، منونة جميعاً.

كما أن الكلمتين (يغوث ويعوق) وجدتا بين كلام منون فقبلها ودّا وسواعا، وبعدها نسرا، فلأجل ذلك، حسن تنوينهما للمناسبة.

خامساً : الدلالة على عموم الجنس :

تستفاد دلالة التنوين على عموم الجنس، من بعض السياقات التي يكون التنوين فيها إشارة إلى دخول الاسم المنون في عموم جنسه، وذلك كما في : هذا رجل لا يقرأ كتاباً.

([1]) أنظر الحجة لابن خالويه / 358، وحجة القراءات لابن زرعة / 737، 738 وفلسفة اللغة العربية وتطورها لجبر ضومط / 150 ، 151، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى / 172، 173.

([2]) هذه قراءة الأعمش فقط (الكشاف 220/3).

([3]) نوح : 23

([4]) ولذلك كان الشعر أوضح أثراً على السمع من النثر لوزنه وموسيقاه، كما أن السجع في النثر محبب إلى النفس.

فإن التنوين في (كتاباً) إشارة إلى دخول هذه الكلمة في عموم الجنس، فالجملة على إيقاع : هذا لا يقرأ أي كتاب. ويظهر هذا المعنى من تنوين المفعول المطلق الدال على توكيد عامله، وذلك كما في : قتل الجندي العدو قتلاً، فأنت هنا تعني جنس القتل لا مثيله.

سادساً : الإبانة :

ويظهر هذا المعنى في تنوين النعوت والأحوال، وتنوين النائب عن المفعول المطلق، وذلك كما في : هذا الكتاب يفيد قارئه جداً.

سابعاً : كمال الوصف

وهذا كثير في التراكيب العربية، وذلك مثل قولك: هذا رجل، وذلك حين تقصد أنه رجل حقاً، فيكون التنوين دالاً على كمال الوصف، ومن دلالة التنوين على ذلك قوله تبارك وتعالى : (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاء)[1] .

ثامناً : التكثير

وذلك في مثل قوله تعالى : (لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا)[2] . ومنه قوله تعالى : (وَفُتِحَتِ السَّمَاء فَكَانَتْ أَبْوَاباً)[3] .

تاسعاً : الإبهام

وذلك مثل قوله تعالى : (فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا)[4] . وإنك لتقول : قضيت عمراً وأنا أعمل في هذه المؤسسة، تريد بذلك إبهام المدة التي قضيتها من أجل أن توحي بطولها.

(5)

([1]) المؤمنون : 20.

([2]) الكهف : 60.

([3]) النبأ : 19.

([4]) يونس : 16.

([5]) هذه الدلالات ذكرها سمير ستيته انظر مجلة جامعة الملك سعود المجلد الخامس 123 وما بعدها

المبحث الثاني

مناقشة رأي سمير شريف ستيتة
في تفسير التنوين

مناقشة رأي سمية ستيتة في تفسير التنوين

يرى سمير شريف ستينة[1] إن تفسير ظاهرة التنوين مرتبط أصلاً بورود هذه الظاهرة في التراكيب المختلفة ولذلك لا يجب أن ينظر إلى دلالته بمعزل عن هذا التركيب فمن ذلك :

عند النظر في التراكيب المتناظرة بصورة تقابلية، يظهر لنا مدلول التنكير في تركيب، فقط باعتبار تقابله مع تركيب آخر. فعندما تقول :

هذا رجل علمٍ و هذا رجل العلم.

فإن التنوين في كلمة (علم) دال على التنكير، باعتبار تقابل التركيبيين السابقين فقط، ولكن المعنى سيختلف لو أننا نظرنا في التركيب الأول. بغض النظر عن مقابلته بالتركيب الثاني، إذ سيكون معنى التنوين تعظيم كلمة (علم)، وهو تعظيم يهدف إلى تعظيم الشخص المشار إليه، أو المتحدث عنه، وبذلك يكون التعظيم أحد المعاني التي ينصرف إليها التنوين. ولننظر الآن في التركيبين التاليين :

يا سائقا و يا سائقُ

أن التنوين الذي لحق كلمة (سائقاً) يدل على التنكير، باعتبار وجه المقابلة بين التركيبين : يا سائقاً ويا سائق – وهذا هو المعنى الذي تنبه إليه النحاة، فسموا المنادى الأول : نكرة غير مقصودة، وسموا المنادى الثاني : نكرة مقصودة – وهذا المعنى هو الذي تشبث به إبراهيم مصطفى، ليثبت أن التنوين قرين التنكير على كل حال، وفي كل مقام. غير أنه عند عدم اعتبار التقابل بين التركيبين السابقين، لا يصح أن يقال أن التنكير هو المقصود من تنوين المنادى : سائقاً، إذ يمكن أن ينصرف التنوين ساعتئذ إلى الإفراد، والدليل على ذلك أنه قد يكون في ذهن المتكلم تقابل بين إفراد المنادى، وتثنيته، أو جمعه، وذلك كالتقابل بين جمل النداء الثلاث الآتية أو بين اثنين منها :

يا سائقاً يا سائِقَيْنِ يا سائقين

فإذا وجه النداء إلى المنادى، باعتبار كونه مفرداً، صحت المقابلة بين جملة النداء الأولى، وأي جملة من الجملتين الأخريين. وفي هذه الحالة يكون التنوين دالاً على

([1]) سمير شريف ستينة، أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، مجلة جامعة الملك سعود، م5، الآداب.

الإفراد. وهذا ينفي ما كان إبراهيم مصطفى قد ألح على تأكيده، حين قال : إن التنوين الذي يلحق المنادي، يدل على التنكير، هكذا بإطلاق.

على كل حال، فإن دلالة التنوين على الإفراد يمكن أن تظهر في مثل قولك : في مكتبتي كتاب لم أقرأه – إنك هنا تعني الإفراد المبهم، فكأنك قلت : في مكتب كتاب واحد لم أقرأه. ويظهر هذا المعنى في مثل قولك : زارني رجل لا أعرفه. فأنت هنا تعني رجلاً واحداً. والدليل عليه أن قولك هذا يصح أن يقابل بجملة أخرى، كهذه مثلاً : زارني رجلان لا أعرفهما، أو جملة كهذه : بل زارني رجال لا أعرفهم.

وقد يكون التنوين الذي يلحق المنادى النكرة (غير مقصودة)، للدلالة على قطع المنادى عن الإضافة، إذا نظر إليه باعتباره علامة على قطع المضاف عن الإضافة، ويظهر هنا المعنى من تقابل جملتي النداء التاليتين :

يا سائقاً	يا قارئاً كتابة
يا مُكرَّماً	يا مُكرَّماً أبوه

وهذا خلاف ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى عندما قال أن الأصل في العلم أن لا ينون، ولك أن تنونه. فهو يرى :

1. الأصل في كل علم مذكر أن تنونه؛
2. الأصل في كل علم مؤنث أن تمنعه؛
3. ما ورد من أعلام مذكرة غير منونة فأثر من آثار الاختلافات اللهجية في العربية المشتركة.

على الرغم من أن هذه الدراسة فتحت آفاقاً جديدة من خلال تفسير التنوين من التركيب وأتت بمعان جديدة لم يطرقها النحاة من قبل مثل التعظيم والإفراد إلا أنه اختزل الدلالة المعنوية للتنوين على التركيب ورفض كل ما ذكره النحاة من دلالات ووظائف للتنوين وهذا فيما يبدو لي من أكبر المآخذ على هذه الدراسة فهو يقول رافضاً ما سماه النحاة بتنوين التمكين الذي يدل على تمكن الاسم في باب الاسمية (ولكن كيف يصح القول بتمكن أسماء معربة من اسميتها دون أسماء أخرى؟ ما الفرق بين (محمد) وعثمان من

حيث درجة الاسمية .. أن الأسماء تكتسب اسميتها من مرجعيتها الدلاليـــة Semantic refint "لا من تنوين يلتبس به"[1]. يمكن الرد عليه من عدة وجوه :

أولاً : لعل ما فات عليه هنا – من خلال استقرائي للموضوع – أن النحاة لم يقولـــوا أن التنوين هو الذي أكسب الاسم اسميته وإنما ذكروا في تعريف الاسم أنه مـــا دل علـــى معنى في نفسه ولم يقترن بالزمان[2] وهو ما سماه بالمرجعية الدلالية.

وإنما قالوا أن التنوين هو علامة تمييز كما قال بن مالك :

بالجر والتنوين والندا وال ومسندٌ للاسم تمييز حصل[3]

أي أن التنوين عندهم مميز للاسم عن الفعل والحرف وكما لاحظ النحاة أن الأصل فـــي الأسماء الإعراب والأصل في الأفعال والحروف البناء لذلك فقد أصبح بنـــاء الأســـماء عندهم لعلة، كما قال ابن مالك :

والاسم منه معربٌ ومبني لشبه من الحروف مدنيٍ

لذلك كان من الطبيعي أن تختلف دلالة ووظيفة التنوين في الاسم المعرب عن المبنـــي فكانت في الاسم المعرب هي التمكين أي أنه متمكن في الاسمية.

أما في الاسم المبني فبناؤه قربه من الحرف لذلك ما كان للتنوين أن يـــدل فيـــه علـــى التمكين وإنما أتى بدلالة أخرى وهي التنكير.

ثانياً : أما قوله أن التنوين إنما يأخذ دلالته من التركيب واستدل له بمـــا ذكرنـــا فهـــذا القـــول لا يمكن قبوله على إطلاقه ولو قال أنه يمكن الوصـــول إلـــى بعـــض دلالات التنوين من التركيب إضافة إلى ما ذكره النحاة من دلالات ووظائف للتنوين لكان أوفق وأسلم من رفضه لما ذهب إليه النحاة بدلاً من أن يبنى عليه ويتوسع إن شـــاء وأمكنـــه ذلك.

ثالثاً : أننا لو سلمنا بما ذهب إليه لأضعفنا وظيفة التنوين بدلاً من أن نجعله كما ذهـــب ابن يعيش على أنه حرف من حروف المعاني أي هو الذي يجلب الدلالة يكون الســـياق هو الذي يحدد الدلالة.

([1]) مجلة جامعة الملك سعود المجلد الخامس، الآداب، ص 123 ، 124.

([2]) أنظر كتب النحو باب الاسمية.

([3]) انظر الالفية باب علامات الأسماء.

رابعاً : أننا لو طبقنا ما قاله على بعض وظائف ودلالات التنوين لتبين لنا عدم قبول هذا الرأي على إطلاقه فلو نظرنا إلى تنوين العوض في نحو (غواشٍ) و(جوارٍ) نجد أن هذا النوع لا يرتبط بتركيب الجملة وإنما ببنية الكلمة.

الفصل الثالث

الوظيفة النحوية للتنوين وعلاقتها بالأبواب النحوية

المبحث الأول : التنوين والأبواب النحوية

الأبواب النحوية التي للتنوين بها علاقة

المصدر – اسم الفاعل – اسم المفعول

الأبواب النحوية التي قد لا يدخلها التنوين

اسم لا النافية للجنس – حكم صفة إسم لا من حيث التنوين وعدمه – المنادي والتنوين – المندوب وحكم التنوين فيه – حكم العلم الواقع قبل ابن وابنة من حيث التنوين وعدمه – العلة في حذف التنوين من الموصوف بابن – الإضافة والتنوين.

المبحث الثاني : نونات تنوب عن التنوين

نون المثنى والجمع – كسر نون المثنى وفتح نون الجمع.

حذف نوني المثنى والجمع – أوجه الاتفاق والاختلاف بين التنوين ونوني المثنى والجمع.

المبحث الأول

التنوين والأبواب النحوية

الأبواب النحوية التي للتنوين بها علاقة

في النحو أبواب للتنوين علاقة بها، بمعنى أنه قد يكون أحد شروط يجب أن تتوفر في هذه الأبواب لكي تعمل، وتؤثر في معمولها، ولا يرتبط التنوين هنا بالعمل فحسب بل يرتبط بالمعنى أيضاً وليس أدل على ذلك مما قاله ابن قتيبة[1] (276هـ) :

(ولو أن قائلاً قال : هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، وقال آخر : هذا قاتلُ أخي بالإضافة لدّل التنوين على أنه لم يقتله، ودّل حذف التنوين على أنه قتله)[2].

المصدر :

فالمصدر لا يعمل، إلا إذا توفر فيه شرط من شروط ثلاثة : – إما أن يكون مفرداً منوناً، أو يكون مضافاً، أو يكون معرفاً بالألف واللام. فالتنوين إذن يكون سبباً من أسباب إعمال المصدر، بل إن ابن يعيش جعله أقيس الضروب الثلاثة في العمل "وذلك من قبل أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل، والتنوين قد يدل على التنكير فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل، وإن كان في اللفظ، من زيادة الأسماء[3].

كما ذكر السيوطي أن إعماله منوناً "أكثر من إعماله معرفاً بأل، لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة[4].

ومن ذلك قول الشاعر :

بضربٍ بالسيوفِ رُءوس قوم أزلنا هامهن عن المقيل[5]

فكلمة "رءوس" كذلك مفعول للمصدر "ضرب"[6]

([1]) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة بن مسلم أبو محمد الدّينوري النحوي اللغوي، أخذ عن أبي حاتم السجستاني له : غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن، وأدب الكاتب، والشعر والشعراء، والمعارف وعيون الاختبار : طبقات الزبيدي : 129، طبقات المفسرين للداودي : 245/1، تذكرة الذهبي، 187/2، إنباه الرواة : 143/2.

([2]) تأويل مشكل القرآن 155/5 وما بعدها : فصل (الإعراب واللحن).

([3]) شرح المفصل 1 : 60.

([4]) همع الهوامع : 2 : 93.

([5]) البيت لمدار الأسدي، وهو من شواهد الكتاب 1 : 97.

([6]) هذا على مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم ينكرون عمل المصدر المنون وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمار فعل يفسر المصدر من لفظه. انظر همع الهوامع 93/2

اسم الفاعل :

ومن هذه الأبواب أيضاً إسم الفاعل، فقد جاء منونا في قوله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ۝ 2 ۝ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾[1] .

وليعمل اسم الفاعل عمل فعله فيكون ذلك في حالتين :

إذا كان منوناً أو محلي بالألف واللام

فتقول مع التنوين زيد ضاربٌ عمرا غدا، فزيد مبتدأ، وضارب الخبر مرتفع به ارتفاع الفاعل وعمرا منصوب على أنه مفعول، لأنه جارٍ مجرى[2] الفعل المضارع منه وهو .. يضرب – في معناه وفي عمله.

فاسم الفاعل حينئذ لم يعمل عمل فعله إلا أنه منون "وما جاء في الشعر منونا من هذا الباب قوله :

إنَّي بحبلك واصل حَبْلى وبريش نبلك رائشٌ نَبلى[3]

وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفاً، ويضاف إلى ما بعده إضافة غير محضة، وهي المسماه بالإضافة اللفظية، لأن المعنى يكون على ثبات التنوين فيه، ولذلك لا يكون إلا نكرة.[4]

كقوله تعالى : ﴿هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[5] .

فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة لهدي وهو نكرة، ومنه قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾[6] فالتنوين مراد في "ذائقة".

([1]) الغاشية : 2 ، 3.

([2]) معنى جريانه عليه : أنه موافق له في الحركات والسكنات، فضارب مثل يضرب.

([3])البيت في ديوان امري القيس ص 239، طبعة دار المعارف.

([4]) يقول سيبويه في هذا : أعلم أن العرب يستخفون فيحذفون النون (أيّ نون المثنى وجمع المذكر) والتنوين، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكن التنوين من الاسم، فصار عمله عمل الجر ودخل فيه الاسم معاقباً للتنوين وليس بغير كف التنوين، إذا حذفته مستخفاً من المعنى شيئاً، ولا يجعله معرفة (الكتاب 1 : 85).

([5]) المائدة : 95.

([6]) آل عمران : 185.

"وإنما قلنا أن التنوين مراد، لأنه لو لم يكن مراداً، لكان معرفة ولو كان معرفة، لكنت قد أخبرت عن النكرة بالمعرفة، وذلك قلب القاعدة، فالتقدير كل نفس ذائقة الموت) [1].

(والتنوين هو الأصل، والإضافة دخلت تخفيفاً، ولو لم يكن التنوين هو الأصل لما جاز دخول التنوين، لأنه ثقيل)[2].

ولذلك لما كان التنوين مراداً في المعنى كانت الإضافة منفصلة، وكان المخفوض منصوبا في المعنى أيضا، لأنه مفعول حيث إن اسم الفاعل لا يضاف فقط إلا إلى المفعول.

ومن هنا يتضح أن وجود التنوين في اسم الفاعل أحد الشروط في أن يعمل عمل فعله، سواء أكان التنوين موجوداً حقيقة أم حكما.

اسم المفعول :

ومما يدخله التنوين أيضاً اسم المفعول وقد جاء منوناً في قوله تعالى : (مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ)[3] كذلك قوله تعالى : (كِتَابٌ مَّرْقُومٌ)[4] .

ولكي يعمل اسم المفعول ويرفع نائب فاعل يكون ذلك في حالتين :

1. أن يكون محلي بالألف واللام.
2. أن يكون مجرداً منهما.

وفي الحالة الثانية لا يرفع نائب فاعل إلا إذا كان منوناً نحو : "أمضروبٌ الزيدان الآن أو غداً" فكلمة مضروب إسم مفعول مجرد من أل فنون، ورفع الزيدان، على أنه نائب فاعل، وإلا أضيف إلى مفعوله.

ومثله أيضاً الصفة المشبهة، فإنها حيث تكون مجردة من أل، فلأجل أن تعمل عمل إسم الفاعل المتعدي، فترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً، فإنها تنون – فتقول : زيد حسنٌ الوجه،

([1]) الكتاب 1 : 85

([2]) شرح المفصل 6 : 68.

([3]) عبس : 14.

([4]) المطففين : 9.

ففي حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول بـــه ومـــن ذلك قول زهير :

أهوى لها أصفع الخدين مطرق ريش القوادم لم ينصب له الشبك[1].

وعلى ذلك يتضح مما قدمناه في هذا الموضوع، أن التنوين يكون شـــرطاً فـــي عمـــل المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، إذا كان كل منهما مجرداً مـــن أل.

(1) ديوان زهير طبعة دار الكتب عام 1363هـ ص 172

الأبواب النحوية التي قد لا يدخلها التنوين

هناك بعض العوامل، قد لا يدخل في معمولها التنوين، ومن ذلك إسم لا النافية للجنس، فلاسمها حالتان :

الحالة الأولى : أن يكون مضافاً، أو شبيهاَ بالمضاف، أما المضاف فنحو قولك : لا أصحاب أدب مكروهون، فأصحاب إسم لا، وهي مضافة إلى أدب بعدها فينصب، ولا ينون لإضافته.

أما الشبيه بالمضاف فنحو : "لا مرتفعاً شأنه خامل" ونحو "لا بائعاً دينه بدنياه رابح" فكل من "مرتفعاً" و"بائعاً" وقع اسما للا النافية للجنس، فنصب ونونا وذلك لأن الجمهور على أن الاسم الواقع بعد لا إذا كان عاملاً فيما بعده يلزم تنوينه، وإعرابه مطلقاً.

"وقد ذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه، وأن الترك أحسن، إجراء له مجرى المفرد في البناء، وذهب ابن مالك إلى جواز تركه بقلة، تشبيهاً بالمضاف، وذهب البغداديون إلى جواز بنائه أن كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو : "لا جدال في الحج"[1] وحينئذ لا ينون.

الحالة الثانية : أن يكون مفرداً (ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا، ولا شبيهاً بالمضاف، ولو كان مثنى أو مجموعا) وحكمه حينئذ وجوب بنائه على الفتح[2]. إن كان مفرداً أو جمع تكسير نحو : لا عالم متكبر، ولا علماء متكبرون. فكل من عالم، وعلماء، مبنى على الفتح، وقال النحاة : أن السبب في هذا البناء هو تركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر، ولذا لم ينون.

"وذهب الجرمي والزجاجي، والسيرافي، إلى أن المفرد معها معرب أيضاً وحذف منه التنوين تخفيفاً لا بناء"[3].

والقول الأول هو الأصح، لأنه لو كان معرباً، لثبت فيه التنوين، إذ لا داعي لحذفه تخفيفاً هنا، وثبوته في بعض الأمثلة الأخرى نحو : "لا خيراً منك في الدار" ونحو ذلك من الموصوفات.

حكم صفة إسم لا من جهة التنوين وعدمه :

([1]) همع الهوامع 1 : 147.

([2]) ويبنى على ما ينوب عن الفتح وهو الياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالم، وعلى الكسرة إذا كان جمع مؤنث سالم.

([3]) همع الهوامع 1 : 146.

إذا وصف اسم لا، فأما أن يكون هناك فاصل بين الصفة، والموصوف أولاً، فإن لم يكن هناك فاصل، فأنت بالخيار، إن شئت نونت الصفة – وهو الأكثر – وإن شئت لم تنون، وذلك كقولك : لا غلام ظريفاً لك، ولا غلام ظريف لك.

"فأما الذين نونوا، فإنهم جعلوا الاسم ولا، بمنزلة إسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع، بمنزلة في غير المنفي، وأما الذين قالوا : لا غلام ظريف لك[1] فإنهم جعلوا الموصوف والصفة بمنزلته اسم واحد[2]. فإذا تكررت الصفة حينئذ نحو قولك : لا غلام ظريفاً عاقلاً لك فأنت في الوصف الأول بالخيار، أما الثاني فلا يكون إلا منوناً، لأنه لا يكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد.

أما إذا فصل بين اسم لا وصفته فحينئذ لابد من أن تكون الصفة منونة وذلك كقولك : لا طالب اليوم ظريفاً، ولا غلام فيها عاقلاً "من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد، وقد فصلت بينهما. كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشرة وخمسة في خمسة عشر"[3]، "وإذا كررت اسم لا فصار وصفاً، فأنت فيه بالخيار، إن شئت نونت وإن شئت لم تنون، وذلك كقولك : لا ماءً باردا، ولا ماءَ ماءَ باردا ولا يكون باردا إلا منونا، لأنه وصف ثاني"[4].

مما ذكرناه نعلم : أن التنوين يلزم الصفة الثانية لاسم لا إذا تكررت الصفة أو إذا فصل بين الموصوف والصفة بفاصل. سواء كانت واحدة أم أكثر، ويجوز في الصفة التنوين وعدمه إن لم يفصل بينها وبين موصوفها بفاصل، وكانت صفة واحدة.

المنادي والتنوين :

ومن الأبواب النحويّة التي لا يدخلها التنوين : المنادي إذا كان مفرداً علماً، أو نكرة مقصودة، لأنه في هاتين الحالتين يكون مبنياً على ما يرفع به، ولا ينون حينئذ إلا عند الضرورة الشعرية فيباح تنوينه مع بقاء ضمته، وقد ورد بالنصب أيضاً فمثال الأول قول الشاعر :

([1]) أتى بدون تنوين.

([2]) الكتاب 1 : 351.

([3]) الكتاب 1 : 351.

([4]) المصدر السابق.

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام[1]

ومثال النصب قوله :

ضربت صدرها إلى وقالت يا عدّياً لقد وقتك الواقي[2]

هذا في العلم المفرد، وفي النكرة المقصودة[3] كقول الشاعر :

أدارا بحذوي هجت للعين عَبْرةً فماء الهوى يرفضُّ أو يترقرق[4]

وقد اختار الخليل بقاء الضمة، واختار أبو عمرو، وعيسى أبو عمرو والجرمي والمبرد نصبه، وكلاهما مسموع عند العرب، وقال ابن مالك : عندي أن بقاء الضمة راجح في العلم، والنصب راجح في النكرة المعينة[5] وكذلك لا يدخل التنوين المنادي إذا كان مضافاً نحو قولك : يا تلميذ المدرسة ذاكر دروسك، وذلك لإضافته، فينصب ولا ينون.

أما إذا كان المنادي نكرة غير مقصودة نحو قولك : يا عاقلاً تذكر لقاء الله أو كان شبيهاً بالمضاف نحو قول شوقي :

يا طالباَ لمعالي الملك مجتهداً خذها من العلم أو خذها من المال[6]

فإنه في هاتين الحالتين يكون منصوبا، منونا.

فمما تقدم نرى أن المنادي ينون في حالتين، ويمتنع تنوينه في ثلاث حالات اثنتين منها للبناء[7]، والأخرى للإضافة.

المندوب وحكم التنوين فيه : –

قد يلحق جوازا آخر ما تم به المندوب ألف، فإن كان متلوّها ألفا، حذفت هذه الألف، لإلتقاء الساكنين نحو : واموساه.

أما إن كان متلوها تنويناً، فللنحاة فيه أربعة مذاهب :

([1]) سبق الحديث عنه.

([2]) البيت لمهلهل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة (العيني 3 : 145).

([3]) قيد الفداء المقصودة حيث ذاك بأن نكون موصوفة، انظر الأشموني 3 : 139.

([4]) قاله زو الرمة من شواهد الكتاب : 1 : 311.

([5]) ارتشاف الضرب : 1116.

([6]) الشوقيات 1 : 223، مطبعة الإستقامة 1956.

([7]) وفي حالتي البناء يجوز التنوين للضرورة – كما تقدم – .

المذهب الأول : حذف التنوين، لالتقاء الساكنين، وتحريك ما قبلها بالفتحة فنقول : "وا غلام زيدان" فإن زيدا حذف منها التنوين" لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة، والتنوين لا حظ له في الحركة وهذا هو مذهب سيبويه والبصريين.[1]

الثاني : وهو مذهب الكوفيين "جواز التنوين وإثباته، مع الفتحة، فيقولون : واغلام زيدناه، محافظة على بقاء ألف الندبة[2].

الثالث : مذهب آخر للكوفيين وهو "إثبات التنوين وكسره وقلب الألف ياء، فيقولون : واغلام زيدٍنيه على أصل التقاء الساكنين[3].

الرابع : أجاز الفراء حذف التنوين مع إبقاء الكسرة، وقلب الألف ياء فتقول : وا غلام زيدِيه.

هذه مذاهب النحاة في التنوين اللاحق للاسم المتمم للمندوب. ولعل أحسنها مما قاله البصريون لسهولته، ويسر العمل به وذلك، لأن مذهب الكوفيين سيترتب عليه – عند كتابة المندوب على مذهبهم – كتابة التنوين نوناً، كما أنه مذهب الفراء، ليجعل آخر المندوب ياء بدلاً من الألف ويمكن الفرار من ذلك كله باتباع مذهب البصريين.

حكم العلم الواقع قبل (ابن أو ابنة) من التنوين وعدمه :-

إذا وقع ابن بين علمين، فإما أن يعرب صفة، أو غير صفة – فإن كان صفة، حذفت منه ألف الوصل، وحذف من موصوفه التنوين ..

غير أن هناك مسألة وقع فيها الخلاف في حذف التنوين من آخر العلم الموصوف وهي "أن يكون العلم الأول (الموصوف) كنية، أو يكون العلم الثاني (وهو المضاف إليه) كنية، مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن أبي قحافة، ومثل محمد ابن أبي بكر من أشهر الزهاد، فيرى كثير من النحاة، وجوب إثبات التنوين، وألف الوصل في الصورتين، ويرى آخرون جواز حذفهما، وإثباتها[4].

وقد يكون الأولى حذف التنوين، ليكون الحذف مطرداً في كل المسائل.

([1]) الأشموني 3 : 169.

([2]) شرح التصريح 2 : 183.

([3]) المصدر السابق.

([4]) النحو الواقي 3 : 13.

العلة في حذف التنوين من الموصوف بابن : –

اختلف النحاة في سبب حذف التنوين حينئذ فقد قال أبو علي الفارسي : "إن حذف التنوين من نحو : قام زيد بن عمرو، للتركيب، وأنهم بنوا الصفة مع الموصوف، وأن نون ابن حرف إعراب، والدال تابعة للنون بمنزلة الميم في قولهم هذا امرؤ، ولما كانت الدال غير حرف إعراب، لم ينون، لأن التنوين لا يكون وسطاً.[1]

ويعترض ابن مالك على هذا فيقول : إن "الإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو : صلى الله على يوسف بن يعقوب، ولو كان كما قالوا لكسروا[2]. وذهب بعضهم إلى أن التنوين إنما سقط "لالتقاء الساكنين، لسكونه وسكون الباء بعده، وهو قول فاسد، لأنه قد جاء عنهم هذه هنُد بِنت عمرو فيحذف التنوين، وإن لم يلقه ساكن بعده، فعلم بذلك أن حذف التنوين إنما كان لكثرة الاستعمال[3]. وهو ما ذكره سيبويه حيث قال : "وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم"[4].

أما إذا أعرب ابن غير صفة بأن كان بدلاً أو خبراً، فإن التنوين لم يحذف من المبدل منه أو من المخبر عنه – وكذا تثبت همزة وصله خطا – فتقول : زيد ابن عمرو بتنوين زيد، حيث أنه مبتدأ، وابن خبر[5].وخير شاهد قوله تعالي ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾التوبة30 مما ذكرناه يتضح : أن تنوين الاسم الواقع قبل كلمة ابن، متوقف على إعرابها فإن أعربت صفة، وكانت مضافة إلى علم بعدها، لم ينون الاسم الذي قبلها أما إذا كانت صفة، ولم تضف إلى علم، أو أعربت غير صفة[6]، فإن ما قبلها ينون في هاتين الحالتين، وكذا تكتب ألف وصلها.

([1]) همع الهوامع 1 : 177.

([2]) شرح المفصل 2 : 6.

([3]) الكتاب 2 : 147.

([4]) وكذلك لا يحذف التنوين إذا أعرب صفة، لكنه لم يضف إلى علم نحو : هذا زيدٌ ابن أخينا، فإن زيدا في هذا المثال ينون، لأن ابن أضيف إلى أخي وهو غير علم.

([5]) سمع حذف تنوين المخبر عنه بابن في مثال واحد : وهو قراءة من قرأ قوله تعالى : "وقالت اليهود عزيزُ ابن الله" – بدون تنوين – وحذف حينئذ لالتقاء الساكنين، لا لكثرة استعماله كما في الصفة، وحمله على هذا أولى من جعله صفة لعزيز، والمبتدأ محذوف، لأن عزيزاً لم يتقدم له ذكر فيكف عنه (شرح المفصل 2 : 98).

([6]) النحو الوافي 2 : 7.

والعلة الصحيحة في هذا كله، إنما هي ورود ذلك عن العرب ليس غير. وحكم ابنة فيما سبق، كحكم ابن في إثبات ألفها أو حذفه، وكذا تنوين الاسم السابق عليها أو عدم تنوينه، غير أن الاسم المتقدم عليها يكون علماً مؤنثاً، بخلاف ابن، فإن المتقدم عليه يكون علماً مذكرا.

الإضافة والتنوين :

عن إضافة اسم إلى اسم، فإن المراد إيصال الاسم الثاني إلى الأول، من غير فاصل، وجعله من تمام الأول، بحيث يتنزل منه منزلة التنوين. والإضافة تنقسم إلى نوعين :

1. إضافة محضة " وقد تسمى معنوية أو حقيقية" وهي : ما كان فيها الاتصال بين الطرفين قوياً، وليست على نية الانفصال، وذلك بأن يكون ثمّ حرف إضافة مقدر، لوصل معنى ما قبله إلى ما بعده.

   وهي تفيد التعريف في نحو : غلام زيدٍ، والتخصيص في نحو : غلام رجلٍ.
2. إضافة غير محضة "وقد تسمى لفظية أو مجازية" وهي : "ما كان المضاف وصفاً عاملاً، ودالاً على حال، أو الاستقبال، أو الدوام، وينحصر ذلك في إسم الفاعل، واسم المفعول، وفي الصفة المشبهة على الرأي الراجح"[1] وذلك نحو : هذا ضاربُ زيدِ غداً.

وهذه الإضافة تفيد التخفيف وهي حذف التنوين "أو رفع القبح في نحو : حسن الوجه، فإن في رفعه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى المتعدي، وفي الجرِ تخلص منهما"[2].

من أحكام الإضافة بنوعيها حذف التنوين الذي كان موجوداً في المضاف قبل إضافته إلى ما بعده.

وعلل النحاة لذلك فقالوا : "إن قيل لم حذف التنوين في الإضافة؟؟ فالجواب : أنه حرف من حروف المعاني، فهو كلمة كواو العطف، وياء الجر فلا يفصل به بين ما جعلا كالشيء الواحد.

([1]) النحو الوافي 2 : 7.

([2]) الأشموني : 3 : 240.

"وهذا لا يرده أن التنوين ساكن فإن اللام التي للتعريف حرف وضع لهذا المعنى، مع أنه ساكن"[1].

وذكر ابن الأنباري تعليلاً آخر فقال أنه لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين "أحدهما : أن الإضافة تدل على التعريف والتنوين يدل على التنكير فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة وهما ضدان، والضدان لا يجتمعان.

والوجه الثاني أن الإضافة علامة الوصل والتنوين علامة الفصل، فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة وهما ضدان والضدان لا يجتمعان"[2].

ثم ذكر النحاة أن الحذف يكون على نوعين :

أ – حقيقي، ويكون ذلك عند الإضافة المحضة، بمعنى أنه لا يلحظ للتنوين أي أثر في الجملة، فعند قولك: غلامُ زيدٍ يحذف التنوين من غلام لفظا ومعنى.

ب – لفظي، ويكون ذلك عند الإضافة غير المحضة، فعند قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غدا، أصله التنوين والنصب لما بعده فنقول : هذا ضاربٌ زيداً غدا، ولك أن تحذف التنوين لضرب من التخفيف، وتخفض ما بعده، وأنت تريد معنى التنوين" كأنك تشبهه بالإضافة المحضة، بحكم أنه إسم، والنصب به إنما هو عارض لشبه الفعل، فالاسم الأول نكرة، وإن كان مضافا إلى معرفة، لأن المعنى على الانفصال، بإرادة التنوين، ولذلك نقول : هذا رجل ضاربُ زيدٍ غدا، كما تقول : هذا رجل ضاربٌ زيداً غداً، لأن التنوين المقدر حكما، كالموجود لفظا، ولو لا تقدير الانفصال، لما جرى وصفاً على النكرة، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ والمعنى ممطر لنا من قبل وصف به "عارض" وهو نكرة والنكرة لا تنعت بالمعرفة[3].

([1]) حاشية يس على التصريح : 2 : 24.

([2]) الإنصاف 4 : 2.

([3]) شرح المفصل 2 : 120.

فيلاحظ حينئذ أن التنوين بعد حذفه لفظاً من المضاف، قدر وجوده معنى، حتى تسلم الجملة في إعرابها، ولذا سميت الإضافة هنا : غير محضة.

وفي ضوء ما سبق يتبين : أن التنوين لا يجامع الإضافة بنوعيها لفظيا وقد ينوي ثبوته في الإضافة اللفظية فقط.

المبحث الثاني

نونات تنوب عن التنوين

نون المثنى والجمع :

من المعلوم أن المثنى وجمع المذكر السالم، يعربان بالحروف، الأول منهما يرفع بالألف، والثاني يرفع بالواو، وينصبان ويجران بالياء[1]. وتلحق علامة الإعراب فيهما دائماً نون.

وقد اختلف النحاة في سبب زيادة هذه النون، فذكروا أسباباً عدة :

أولهما : أنها لحقت لرفع توهم الإضافة في نحو : جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررت ببنن كرام، ورفع توهم الإفراد في نحو : جاءني هذان، ومررت بالمهتدين"[2].

ثانيهما : "أنها عوض عن حركة المفرد ونسبة أبو حيان للزجاج. ورده ابن مالك، بأن الحروف نائبة عنها، فلا حاجة إلى التعويض بالنون.

ثالثهما : أنها عوض من تنوين المفرد، وعليه ابن كيسان، ووجهه بأن الحركة عوض منها الحرف، ولم يعوض من التنوين شيء، فكانت النون عوضا عنه، ولذلك حذفت في الإضافة، كما يحذف التنوين، ورد بثبوتها مع الألف واللام، وفيما لا تنوين فيه نحو : يا زيدان، ولا رجلين فيها، وغير المنصرف إذا ثني، وبأن التنوين إذا دخل، ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل، ولا حاجة إليه هنا، لأن التثنية والجمع، أبعاد عن الفعل، فلم يحتاج إلى فارق.

وإنما حذفت في الإضافة، لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف فكرهوا زيادتين في آخر الاسم[3].

رابعاً : أنها عوض من الحركة والتنوين معا اللذين كانا في الواحد، وذلك أن الاسم بحكم الاسمية والتمكن، تلزمه حركة وتنوين، الحركة دليل كونه فاعلاً أو مفعولاً ونحوهما من المعاني، والتنوين دليل كونه متصرفاً متمكنا، وأنت إذا ثنيته بضم غيره إليه، وامتنع من الحركة والتنوين، ولم تزل التثنية، وما كان له بحق الاسمية والتمكن، فعوض النون من الحركة والتنوين. ورد بما سبق في المذهبين قبله، وبثبوتها في الوقف، والحركة والتنوين، لا يثبتان في الوقف[4].

([1]) هذه أشهر الأراء في إعرابها، وهناك آراء أخرى ذكرها الصبان في حاشيته 1 : 144 وما بعدها.

([2]) الأشموني 1 : 91.

([3]) همع الهوامع 1 : 48.

([4]) أسرار العربية 24.

خامساً : ذهب بعض الكوفيين، إلى أنها تزاد للفرق بين التثنية والواحد المنصوب في نحو قولك : رأيت زيداً[1].

سادساً : "أنها التنوين نفسه، لأن الأصل بعد تحقق العلامة للتثنية والجمع أن ينقل إلى الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة للإعلال، ولم يمتنع التنوين، ولكنه لزم تحريكه، لأجل التقاء الساكنين، فثبت نوناً.

قال : ولا يراد أنه لا تنوين في تثنية ما لا ينصرف، والمبنى، لأنا نقول لما ثنى زال مشابهتهم الفعل والحرف، فرجعا إلى الأصل فعاد التنوين[2].

ويؤخذ على هذا الرأي :

كتابة التنوين حينئذ نونا، مع أنه لم يقل أحد من النحاة بذلك، بل إن في تعريفه قيداً يحتم منع ذلك.

كما يؤخذ عليه أيضاً : اجتماع الألف واللام مع التنوين في نحو : حضر الرجلان مع أنه يمتنع ذلك أيضاً.

سابعاً : أنها تختلف باختلاف المفرد :

أ. فحالا تكون فيها عوضا من الحركة والتنوين جميعا.

ب. وحالات تكون فيها عوض من الحركة وحدها.

ج. وحالات تكون فيها عوض من التنوين وحده.

وصاحب هذا الرأي ابن جني حيث قال عند الكلام عن النون التي هي عوض عن الحركة والتنوين معاً أنها تكون.

"في كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافاً، ولا معرفا بلام – المعرفة وذلك نحو : رجلان وفرسان، ألا ترى أنك إذا أردت الواحد على هذا الحد، وجدت فيه الحركة والتنوين جميعاً؟ رجل، وفرس، فالنون في رجلان إنما هي عوض مما يجب في ألف رجلان التي هي حرف الإعراب بمنزلة لام رجل، فكما أن لام وسين فرس ونحوهما مما ليس مضافا، ولا معرف باللام، يلزم أن يمنعهما الحركة والتنوين، فكذلك كان يجب في حرف التثنية.

([1]) لأنك إذا قلت زيدا تقصد المثنى بدون النون، لالتبس حينئذ المفرد المنصوب في حالة الوقف.

([2]) همع الهوامع 1 : 48.

"وأما الموضع الذي يكون فيه نون التثنية عوضا من الحركة وحدها فمع لام المعرفة، وذلك نحو : الرجلان، والفرسان، ألا ترى أنها تثبت مع لام المعرفة، كما تثبت معها الحركة نحو : الرجل، والفرس؟ وكذلك النداء، كقولك : يا رجلان، ويا غلامان، ألا ترى أن الواحد من نحو هذا لا تنوين فيه، إنما هو غلام، ويا رجل، فالنون فيهما بدل من الحركة وحدها؟.

"أما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوض من التنوين وحده، فمع الإضافة وذلك نحو قولك : قام غلام زيد، ومررت بصاحبي عمرو، ألا تراك حذفتها، كما تحذف التنوين للإضافة؟ ولو كانت هنا عوضاً من الحركة وحدها، لتثبت، فتقول : هذان غلامان زيد، كما تقول : هذا غلام زيد[1].

هذه هي جملة الآراء التي ذكرها النحاة في نون المثنى والجمع، وكونها نائبة عن التنوين، أو عن الحركة، أو نائبة عنهما معا – ومن هذه الآراء يتبين مدى حرص النحاة على التعليل لقواعدهم النحوية، واضطرارهم إلى الإتيان بعلل نظرية جدلية، لا تتفق هي وطبيعة العرب الأوائل.

ولو أنهم فسروا قواعدهم، على أنها ما نطقت به العرب، على سجيتها وطباعها لأراحونا، وأراحوا أنفسهم من هذه العلل، ولعرفنا حينئذ أن العرب التزموا نونا، تأتي بعد حروف الإعراب في التثنية والجمع، دون تفسير لهذه النون، اللهم إلا نطقهم بها.

كسر نون المثنى وفتح نوع الجمع :

وهذه النون تكون مكسورة مع المثنى، ومفتوحة عند الجمع، وذلك للفرق بينهما، حتى لا يلتبس "جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح، ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى رأيت مصطفينَ ومررت بمصطفينَ، قال الله تعالى : ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[2] .

([1]) سر صناعة الإعراب : 237 وما بعدها.

([2]) سورة ص : 47.

فلفظ مصطفين، كلفظ زيدين، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع، لألتبس هذا الجمع بهذه التثنية"[1].

وذكر ابن يعيش سبباً آخر لذلك فقال : "إنما كسرت نون التثنية، وفتحت نون الجمع، لأن التثنية أخف من الجمع، والكسرة أثقل من الفتحة، فخص الأخف بالأثقل، والأثقل بالأخف للتعادل[2].

وكسر نون المثنى هي اللغة المشهورة، ومن العرب من "يفتح نون التثنية في حال الجر والنصب، ويجري الياء، وان كانت غير لازمة، مجرى الياء اللازمة، في نحو : أين وكيف، فيقول : مررت بالزَيْدَينَ، وضربت الزَيْدَينَ، حكى ذلك البغداديون، وانشدوا لحميد بن ثور :

على احو ذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحةٌ فتغيب[3]

ومن الفتح مع الألف ما أنشده أبو زيد في نوادره :

أعرِفُ منها الجيد والعينانَا[4] ومنخرين أشبها ظبيانا[5]

"وحكى الشيبان ضمها مع الألف، كقول بعض العرب : هما خليلانُ، وقوله:

يا أبتا أرَقني القذانُ فالنوم لا تألفه العينان[6]

وفتح نون الجمع هي أيضاً اللغة الشائعة، وهناك لغة تنطق بكسرها "كقول جرير:

عرفنا جعفرا، وبنى أبيه وأنكرنا زعانف آخرينِ[7]

وقول سحيم بن وثيل الرياحي :

وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعينِ[8]

([1]) أسرار العربية 24.

([2]) نقلا عن الأشباه والنظائر 1 : 106.

([3]) من شواهد العيني 1 : 90.

([4]) لا يصح أن يكون هذا البيت استشهادا على لغة من فتح في موضع الرفع بحيث لا يصح القياس عليه – لأن هذه الفتحة والألف بعدها، أما أن تكون للإطلاق، أو أنها ضرورة شعرية، حيث أن ما قبله :

كانت عجوزا عمرت زمانا فهي ترى سيتها إحسانا.

([5]) شرح المفصل 4 : 142 والبيت من شواهد الخزانة 3 : 337 والعيني 1 : 90 ورجح أنه لرجل من بني ضمة لم يعرف اسمه.

([6]) الأشموني 1 : 1 والظاهر أن هذا الضم على لغة من يعرب المثنى بالحركات الظاهرة على النون، فلا محل إذن لهذا الاستشهاد. لم ينسب البيت لقائل معين وهو من شواهد العيني 1 : 90.

([7]) من شواهد الخزانة : 3 : 390.

([8]) الأشموني 1 : 89، والبيت من شواهد الخزانة 3 : 414.

والصحيح أن هذه ليست لغة، بل أن الضرورة الشعرية هي التي أوجبت ذلك، فإن البيت الأول قبله :

أكل الدهر حل وارتحال أما يبقى على ولا يفيني ؟

فمن هذا يتبين أن القصيدتين مكسورتا القوافي، فكسرت لأجل ذلك نون الجمع، فلا داعي إذن إلى اعتبارها لغة منعاً للخلط والتشتيت من غير فائدة.

حذف نوني المثنى والجمع :

تحذف نون المثنى وجوبا عند الإضافة، نحو : "جاءني غلاما زيد، ورأيت ثوبي عمرو".

كما تحذف نون الجمع أيضاً مثل : جاءني عالمو النحو، ورأيت مدرسي المدرسة، وذلك لأن هذه النون تلحق آخر الكلمة والمضاف إليه يكون أيضاً متصلا بآخرها، ولا يمكن أن تحتمل الكلمة زيادتين في آخرها، وأيضاً، لأن المضاف والمضاف إليه يكونا كاسم واحد، فلا يمكن أن يؤتى بالنون التي تفصل بينهما، فلذا وجب حذفها عند الإضافة. وهذا عند من يعربهما بالحروف.

أما من يعربهما بالحركات الظاهرة على النون فيهما، فإن النون حينئذ لا تحذف، لأنها تعتبر كأنها من أصل الكلمة، ويكثر ذلك في جمع المذكر السالم[1].

فعلى هذه اللغة تقول : هذه سنينٌ، وعشت سنيناً، وتمتعت بسنينٍ، بالتنوين أو عدمه، والأول هو الأكثر.

"وإنما جاز إعراب النون في هذا الضرب من الجمع، لأن النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب، فجعلوها كلام الكلمة، وإنما ألزموه الياء ليصير نحو: غسلين[2].

ومن ذلك قول الشاعر :

دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيبا، وشيبتا مراداً[3]

وقول الآخر :

ولقد ولدت بنين صدق سادة ولأنت بعد الله كنت السيدا[4]

([1]) ذكر ابن يعيش أن ذلك يكثر فيما جمع بالواو والنون عوضا من نقص لحقه نحو : سنون وبنون وأشباههما (شرح المفصل 12/5).

([2]) وأجاز أبو العباس المبرد إلزام الواو فيكون مثل : زيتون.

([3]) قال الصمة بن عبد الله بن الطفيل من شواهد الخزانة 3 :412.

([4]) ورد هذا البيت غير منسوب في خزانة الأدب 3 : 413.

فمما ذكرناه يتبين أن نوني المثنى والجمع تحذفان وجوبا في حالة واحدة، وهي حال كونهما مضافين معربين بالحروف.

أما حذفهما جوازا، ففي المواضع الآتية :

"إذا كانت في آخر اسم مشتق (أتى وصفه) في أوله ال مثل : ما أنتما المهملا الواجب. ومنه قراءة من قرأ "والمُقيمي الصّلاة" ينصب كلمتي الواجب والصلاة[1]. ويجيز سيبويه حذف نون ما دل على تثنية أو جمع من أسماء الموصول نحو اللذان، واللتان[2] فيقال فيما جاء اللذا، واللتا".

وتحذف أيضاً جوازا إذا وقعت "قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم { غَيْرُ مُعْجِزِي اللّهِ }[3] ينصب الله، وقراءة بعضهم ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾ [4] بنصب العذاب، وهو أكثر من حذفها لا قبل لام[5] ساكنة كقراءة الحسن. ﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ (6) .

"كما تحذف النونات أيضاً جوازا لشبه الإضافة نحو : لا غلامي لزيد، ولا مكرمي لعمرو إذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفاً"[7].

أوجه الاتفاق والاختلاف بين التنوين وبين نوني المثنى والجمع :-

يتفق كل من التنوين، وهذه النون في أمرين :-

أ. أن كل منهما دليل على تمام الكلمة.

ب. أن وجود أحدهما في الكلمة يمنع إضافتها[8].

أما وجه اختلافها، فيكون في الأمور الآتية :

([1]) على أنهما مفعولان لاسم الفاعل قبلهما.

([2]) النحو الوافي 1 : 104.

([3]) سورة التوبة : 2.

([4]) سورة الصافات 38.

([5]) أي من غير وقوع اللام الساكنة بعدها.

([6]) سورة البقرة : 102.

([7]) حاشية الصبان 1 : 158.

([8]) هذا على الرأي الشائع وإلا فهناك من لا يحذف النون عند إضافتها في مثل سنون كما سبق.

1) أن التنوين نون ساكنة أما هذه النون فتكون متحركة بالكسر مع المثنى وبالفتح مع الجمع على الرأي المشهور.
2) أن التنوين له عدة أنواع، ويختلف معناه باختلاف نوعه، أما النون فإنها لا يشعر بها شيء من تلك المعاني.
3) أن التنوين يحذف عند وجود أل في الاسم، لكراهة اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير، ولا تسقط النون معها، لأنها لا تكون للتنكير.
4) أن التنوين يحذف في نحو : يا محمد، ورجلُ، بخلاف النون في نحو : يا زيدان، ويا زيدون، ولا رجلين، ولا مسلمين.
5) عند الوقف يحذف التنوين في حالتي الرفع والجر، أما النون، فإنها لا تحذف، لأنها متحركة، وبإسكان المتحرك يكتفي به في الوقف.
6) التنوين لا يكتب بلفظه بخلاف هذه النون.

وهذه هي أوجه الاتفاق والاختلاف بين التنوين ونوني المثنى والجمع.

الباب الثالث

التنوين وعلم الأصوات

الفصل الأول : العلاقة بين التنوين وعلم الأصوات

الفصل الثاني : ظاهرة الوقف بين الدراسة الصوتية والدراسة التصريفية

الفصل الثالث : أحكام النون الساكنة والتنوين في القراءات

الفصل الأول

العلاقة بين التنوين وعلم الأصوات

المبحث الأول : التنوين عند علماء الأصوات

تعريف التنوين عند علماء الأصوات

الصفة الصوتية للتنوين

المبحث الثاني : المظاهر الصوتية التي تطرأ على الكلمة بعد التنوين

المقاطع الصوتية

النّبر

موضع النّبر في الكلمات العربية – التنوين والنبر

المبحث الثالث : التقاء الساكنين

التقاء الساكنين وعلم الأصوات

رأي علماء الأصوات في الحركة عند التقاء الساكنين

المبحث الرابع:هيئة رسم التنوين في القرآن الكريم وعلاقته بعلم الأصوات

المبحث الأول

التنوين عند علماء الأصوات

تعريف التنوين عند علماء الأصوات :

يعرف علماء الأصوات التنوين بأنه : "عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون"[1] فالتنوين في رأيهم مجموع الحركة والنون معاً، وأن هذه الحركة والنون خاضعة لنظام المقاطع في الكلام الموصول، وأن الذي يحدد هذه الحركة – في زعمهم – هو أحد عاملين : طبيعة الصوت، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى.

ولعل هذا التعريف امتداد لقولهم بأن الحركة الإعرابية لا تحدد المعاني في الأذهان، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض !!!

الصفة الصوتية للتنوين :-

التنوين – كما قدمنا – هو نون ساكنة فهو حرف ذو مخرج[2]، له الصفات الصوتية للنون الساكنة، وإنما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا، ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع.

وقد ذكر العلامة السيوطي، نقلاً عن ابن الخباز[3] في (شرح الدرة) : "أنه سمي تنويناً لأنه حادث بفعل المتكلم، والتفعيل من أبنية الأحداث"[4] والنون : صوت مجهور، أي يهتز معه الوتران الصوتيان، وهي متوسطة بين الشدة والرخاوة، "ففي النطق به يندفع الهواء من الرئتين محركا الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق أولاً، حتى إذا وصل إلى أقصى الحلق هبط أقصى الحنك الأعلى فيسد بهبوطه فتحة الفم، ويتسرب الهواء من التجويف الأنفي محدثا في مروره نوعا من الحفيف لا يكاد يسمع، فهي كالميم تماماً غير أنه يفرق بينهما، بأن طرف اللسان، مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان.

"ولبيان أن مجرى الهواء مع كل من الميم والنون هو التجويف الأنفي وحده يمكن أن تجري التجربة الآتية : –

([1]) من أسرار اللغة ص 239.

([2]) المراد بالمخرج، هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده.

([3]) هو أحمد بن الحسين بن احمد الموصلي أبو عبد الله شمس الدين، لم يعرف مولده وهو نحوي ضرير، له تصنيفات منها : شرح ألفية ابن معطي، توفي عام 139هـ ، الأعلام 1 : 114.

([4]) الأشباه والنظائر 2 / 107.

يضع المتكلم بطاقة صغيرة، بين أنفه وفمه وضعاً أفقياً، ثم يقترب من لوح بـــارد مـــن الزجاج بحيث يلتقي طرف البطاقة بالزجاج، وينطق أمامه بالصوتين م ، ن عدة مرات فيلحظ أن تنفسه يتكاثف فوق الزجاج، ويغير الجزء الزجاجي المقابل للأنف فقط، فـــي حين أنه لو أعاد التجربة، ونطق بأصوات مثل س ، ج لرأي اغبرار الزجاج في الجزء الذي أمام الفم فقط"[1].

ويصف كثير من اللغويين النون بأنها ذو لقية، لأن مبدأها من زولق اللسان[2] "أي مـــن طرفه".

ويعرض للنون من الظواهر اللغوية ما لا يشركها فيه غيرهـــا لســـرعة تأثرهـــا بمـــا يجاورها من أصوات، وأشد ما يكون هذا التأثر عندما تكون مشكلة بالســـكون وحينئـــذ يتحقق اتصالها بما بعدها اتصالاً مباشراً.

وسنتحدث عن هذا التأثر وأقسامه عند النحاة والقراء، عند الكلام عن "أحكام التنوين في القراءات"[3].

([1]) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس. ط. نهضة مصر طبعة ثانية، سنة 1950، ص 64.

([2]) أنظر مادة "ذلق" في اللسان.

([3]) انظر ص 162 وما بعدها.

المبحث الثاني

المظاهر الصوتية التي تطرأ على الكلمة بعد التنوين

تنقسم المظاهر الصوتية التي تطرأ على الكلمة بعد تنوينها إلى نوعين :
الأول : خاص بالتنوين، وهو ما يجب فيه من إخفاء، أو إدغام أو قلب، أو إظهار، وهذا النوع سنتحدث عنه أيضاً عند كلامنا عن أحكام التنوين في القراءات.
الثاني : وهو خاص بالكلمة المنونة، وأثر التنوين في مقاطعها ونبرها.

أولاً : المقاطع الصوتية

الكلام المتصل ينقسم إلى مقاطع صوتية عليها تبنى في بعض الأحيان الأوزان الشعرية، وبما يعرف بنسج اللكمة والمقاطع الصوتية نوعان :
متحرك ، وساكن.
والمقطع المتحرك : هو الذي ينتهي بصوت لين قصير أو طويل.
أما المقطع الساكن : فهو الذي ينتهي بصوت ساكن، فالفعل الماضي الثلاثي ضَرَبَ يتكون من ثلاثة مقاطع متحركة وهي : ضَ ، رَ ، بَ. في حين أن مصدر هذا الفعل "ضَرْبٌ" يتكون من مقطعين ساكنين وهما : ضَرْ ، يُنْ.
"واللغة العربية تميل عادة في مقاطعها إلى المقاطع الساكنة، ويقل فيها توالي المقاطع المتحركة.
وقد أشار النحاة من القدماء إلى ميل اللغة العربية إلى المقاطع الساكنة، حيث قدروا استحالة اجتماع أربعة متحركات في الكلمة الواحدة، وكراهته فيما هو كالكلمة[1]، ومعنى قوله هذا كما يعبر عنه المحدثون :
أن اللسان العربي، يمنع توالي أربعة مقاطع متحركة فيما هو كالكلمة، ولكنهم أباحوا توالي أربع مقاطع ساكنة، فيما هو كالكلمة ، إذ تقول : "اسْتَقْهْمْتُم"[2].
وأنواع نسيج الكلمات في المقاطع العربية خمسة فقط :

1. صوت ساكن + صوت لين قصير ومثاله ياء الجر المكسورة.
2. صوت ساكن + صوت لين طويل ومثاله ما

([1]) يؤكد سيبويه هذه القاعدة فيقول : "وليس هناك كلام عربي على وزن فعلل إلا أن يكون محذوفاً من مثال فعالل، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات وذلك عليها، وانما حذفت الألف من علابط، والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال، إلا ومثال فعالل جائز فيه، نقول : عجالط وعجلط (الكتاب 2 : 330) وقال في موضع آخر، ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات، ليس معهن ساكن نحو : رسكلمو، وهم يكرهون هذا، ألا ترى،أنه ليس في كلامهم اسم على أربع أحرف متحرك كله (الكتاب 2 : 292).

([2]) الأصوات اللغوية ص 96.

3. صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن ومثاله أم
4. صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن ومثاله المقطع الأخير من كلمة "تستعين".
5. صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان ومثاله المقطع الأخير من كلمة المستقرّ وهو غالباً ما يكون مشدداً.

هذه هي أنواع المقاطع الخمسة التي يمكن أن يتكون منها نسيج الكلمات. والأنواع الثلاثة الأولى هي الشائعة، وهي التي تكون الكثرة الغالبة من الكلام العربي وتأتي في أول الكلمة، وأوسطها، أو في آخرها، أما النوعان الأخيران، فقليلا الشيوع، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف.

ويرى الدكتور تمام حسان[1]، أن عدد المقاطع التي يتكون منها الكلام العربي ستة مقاطع، بمعنى أن هناك مقطعاً أسماه مقطعاً تشكيلياً غير أصواتي، وهذا المقطع هو : صوت لين قصير + صوت ساكن.

ويتصور هذا المقطع في الكلمات المبدوءة بهمزة وصل معتقداً أن الكلمة مبدوءة بحركة، ولكن من المسلم به أن الأصوات لا تعترف بأن تبتدئ في الكلام بحركة، ولذلك تعمد إلى همزة تنشئها قبل هذه الحركة، غير أنه يعتقد أن هذه الهمزة مجرد قنطرة للنطق بها، ونحن ننظر إلى وجود هذه الهمزة في أول الكلمة حرفاً صحيحاً لا يمكن النطق إلا به، فعلى هذا يكون هذا المقطع مبدؤا بصوت ساكن + صوت لين قصير.

على ضوء ما تقدم يمكن أن تقرر الآتي :

1/ أن الاسم المنون ينتهي دائماً بمقطع من النوع الثالث.

صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن.

إلا إذا أبدل التنوين ألف في حالة النصب. فينتهي الاسم حينئذ بمقطع من النوع الثاني : صوت ساكن + صوت لين طويل.

2/ أن الوقف على الكلمة بالحركة يزيد في مقاطعها عن الوقف عليها بالسكون؛ فمثلاً عندما نقف على محمد بالسكون نجد أن هذه الكلمة تتكون من ثلاثة مقاطع، الأول من النوع الأول، والمقطعان الأخيران من النوع الثالث (مُ) (حَمْ) (مَدْ).

([1]) مناهج البحث في اللغة – للدكتور تمام حسان – مطبعة الرسالة، سنة 1955م، ص 145.

وأما إذا وقفنا عليها بالحركة فنجد أنها تتكون من أربعة مقاطع كلها من النوع الأول.

3/ أن الوقف على الكلمة بالتنوين يغير من نظام مقاطعها. فمحمد عندما وقفنا عليها بالحركة – بدون تنوين – وجدنا أنها تكونت من أربعة مقاطع من النوع الأول، ولكن إذا وقفنا عليها منونة نجد أنها تتكون من أربعة مقاطع – أيضاً – ولكن على نظام آخر. فالأول والثالث يكونان من النوع الأول. أما الثاني والرابع فمن النوع الثالث.

ثانياً : النّبر :

وهو عبارة عن الضغط على مقطع من المقاطع، بحيث يتميز عن غيره من مقاطع الكلمة، ويزداد وضوحه في السمع.

"فعند النطق بمقطع منبور، نلحظ أن جميع أعضاء النطق تنشط غاية النشاط لأن عضلات الرئتين تنشط نشاطاً كبيراً، كما تقوى حركات الوترين الصوتيين، ويقترب أحدهما من الآخر، ليسمحا بتسرب أقل مقدار من الهواء، فتعظم لذلك سعة الذبذبات، ويترتب عليه أن يصبح الصوت عالياً واضحاً في السمع، وذلك في حالة الأصوات المجهورة، أما مع الأصوات المهموسة، فيبتعد الوتران الصوتيان أحدهما عن الآخر أكثر من ابتعادهما من الصوت المهموس غير المنبور، وبذلك يتسرب مقدار أكبر من الهواء. وكذلك يلاحظ مع الصوت المنبور نشاط في أعضاء النطق الأخرى، كأقصى الحنك واللسان والشفتين، بخلاف النطق بالصوت غير المنبور فإننا نلحظ عند النطق به فتوراً في أعضاء النطق"[1].

موضع النبر في الكلمات العربية :

لمعرفة موضع النّبر في الكلمات العربية، ينظر أولاً إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النوعين الرابع والخامس، كان هو موضع النّبر مثل المقطع الأخير من نستعين، والمستقرّ، وإلا نظر إلى المقطع الذي قبل الأخير، فإن كان من النوع الثاني والثالث،

([1]) الأصوات اللغوية ص 103.

كان هو موضع النّبر مثل المقطع الثاني من قاتل، أما إذا كان من النوع الأول، نظر إلى ما قبله، فإن كان مثله أيّ كان من النوع الأول أيضاً، كان النّبر على هذا المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة، مثل المقطع الأول من كتب، ولا يكون النّبر على المقطع الرابع حين نعد من الآخر إلا في حالة واحدة، وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول مثل : عَرَبَةٌ.

التنوين والنّبر :

ذكرنا من قبل أن التنوين يغير نظام المقاطع في الكلمة، وما دام النّبر له علاقة بهذه المقاطع، فلا بد أن يؤثر التنوين في تحديد موضع النّبر في الكلمة، نلحظ ذلك عند نطقنا كلمة (خالدْ). "بالسكون" فإن النّبر يكون حينئذ على المقطع خا. ولكن إذا نطقنا هذا الاسم منوناً فقلنا خالدٌ، فإننا نجد أن النّبر قد انتقل من المقطع الأول (خا) إلى المقطع الثاني (ل).

غير أن هناك من القبائل من التزموا في لهجاتهم حكماً خاصاً عند الوقف وهو اعتبار النَبر على المقطع في الكلمة كما لو كانت منونة.

أ- روى أن قبيلة أزد من القبائل اليمنية كانت تقف على الكلمات المنونة بحركة من جنس حركة آخر الكلمة فيقولون : جاء خالدُو، ورأيت خالدَا، ومررت بخالدِي.
وعلى هذا فلا شك أنهم يبقون النّبر في موضعه في حالة الوقف، وهو في كل من الأمثلة الثلاثة المتقدمة (ل) في خالد.

ب- كما روى أن قبيلة سعد بن بكر كانت تبقي النّبر في موضعه أيضاً في حالة الوقف، ولكنهم مع هذا كانوا يحذفون التنوين، ولم يكن من الممكن حذف التنوين وإبقاء النّبر في موضعه إلا بتشديد الحرف الأخير من الكلمة، وإلا خالف هذا ما عرف من نسيج المقطع الأخير من الكلمات العربية حين يكون منبوراً، فشرط المقطع الأخير حين يقع عليه النبر – كما تقدم – أن يكون أحد نوعين :

صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن أو

صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان

ففي حالة الوقف على مثل (خالدْ) بالسكون مع بقاء النّبر في موضعه، يجب أن تصبح اللكمة على أحد وجهين : – أما خالدّ أو خاليد. وقد اتخذت لهجة سعد بن بكر الوجه الأول وهو (خالدّ) في حالة الوقف[1].

على أن قبيلة ربيعة على عكس هاتين القبيلتين، فقد كانت تقف على الاسم المنون بالسكون دائماً.

ومن المادة السابقة يتبين ما يأتي :

1- أن التنوين ينقل النّبر من مقطع إلى مقطع آخر.

2- من العرب من يلزم النّبر مقطعاً واحدا في الاسم كما لو كان منونا، سواء أكان منونا حقيقة، أم غير منون، وحينئذ يجعل آخر الاسم متحركا، أو بإضافة أحد الأصوات الساكنة عليه ليستقيم له ذلك.

3- ومن العرب من يفعل عكس ذلك فيقف على الاسم المنون بالسكون دائماً، وحينئذ فلا يتغير النّبر في الكلمة، بل يلزم مقطعاً واحداً أيضاً.

4- المقطع الذي يكون فيه التنوين لا يقع عليه النّبر مطلقاً.

([1]) اللهجان العربية لإبراهيم انيس، مطبعة الرسالة، ص 110.

المبحث الثالث

التقاء الساكنين

التقاء الساكنين وعلم الأصوات :

"دلت التجارب الصوتية على أن الكلمات في وصل الكلام يتداخل بعضها في بعض فتسمع الجملة الطويلة كتلة واحدة لا انفصام بين أجزائها، الأمر الذي قد ويترتب عليه أن يكون بين الكلمتين المتجاورتين ما يسمى بالتقاء الساكنين، وحينئذ تحتاج إلى التخلص منه إلى حركة في آخر الكلمة الأولى منهما.

ففي العبارتين (جزاؤهم عقاب) ، (الحمد لله) [1]، نرى أنه من الضروري أن تتحرك الميم في الأولى، والدال في الثانية[2]. ولما كانت اللكمات المنونة، لا تنتهي في الحقيقة بحركة بل تنتهي بنون ساكنة فإذا جاء بعدها كلمة، تبدأ بحرف ساكن، فإن التنوين حينئذ يحرك لالتقاء الساكنين.

رأي علماء الأصوات في هذه الحركة :

يرى علماء الأصوات أن التخلص من التقاء الساكنين يتحقق بأيّ حركة من الحركات الثلاثة – الكسر أو الضم أو الفتح – وأن هناك عاملين يتداخلان في تحديد نوع هذه الحركة.

أولهما : "إيثار بعض الحروف لحركة معينة، وهو أمر نعهده في ظواهر كثيرة من ظواهر اللغة العربية، فحروف الحلق مثلاُ تؤثر الفتح، كما تؤثره حروف التفخيم، ولذا نرجح أن إيثار الميم – في نحو : جزاؤهم العقاب – والواو في نحو – أخشوُا القوم – لحركة الضم في التخلص من التقاء الساكنين، ليس إلا مظهراً لتلك الظاهرة العامة التي شاعت في النطق العربي القديم من إيثار بعض الحروف لحركة معينة ويستأنس لهذا بما نعرفه من أن الضم من طبيعة الواو، وأن النطق بالميم يستلزم مساهمة الشفتين في هذا النطق بصورة تشبه مساهمتها في نطق الضم والواو.

ثانيهما : الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، وهو اقتصاد عضلي في النطق يلجأ إليه المتكلم دون شعور أو تعمد، وليست هذه الظاهرة إلا الميل إلى الانسجام بين

([1]) هكذا أتى الدكتور إبراهيم أنيس بهذا المثال، ولعل الصواب أن يكون : أحمد الله (فعل أمر) يتحقق فيها التقاء الساكنين وإلا فهذا المثال ليس فيه التقاء للساكنين .

([2]) مستقبل اللغة العربية المشتركة.

الحركات المتجاورة، ولذلك كانت حركة التخلص من التقاء الساكنين ضمة في مثل "قالتُ أخرج" وكسرة في مثل "قالتِ أضرب"[1].

هذا هو رأي علماء الأصوات في تحديد حركة التقاء الساكنين، ومنه يتضح أن تعليلهم لنوع الحركة يقوم على أساس علمي في الدراسات الصوتية الحديثة[2]، حتى أن النحاة أنفسهم قد صرحوا بمثل ذلك ضمنا عندما قالوا آن الحرف الساكن الأول يحرك بالضم إذا وليه حرف ساكن بعده حرف مضموم فيكون التحريك بالضم إتباعاً لهذه الضمة.

وعلى ذلك أرى أن الذي يرجح حركة على أخرى عند التقاء الساكنين إنما هو طبيعة الحرف المراد تحريكه، أو انسجام الحركة مع ما يجاورها من حركات. ولقد ذهب أحد النحاة هذا المذهب حين قال :

"الأصل التحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصة، وتعيين الحركة تكون لوجه يخصها"[3].

([1]) من أسرار اللغة ص 232.

([2]) بخلاف رأي النحاة الذي لم يستطع أن يحدد لنا نوع هذه الحركة إلا بتعليلات غير مقنعة.

([3]) هذا رأي صاحب البسيط نقله عن السيوطي في كتابة الأشباه والنظائر 2 : 133.

المبحث الرابع

هيئة رسم التنوين في القرآن الكريم

هيئة رسم التنوين في القرآن الكريم وعلاقته بعلم الأصوات :

أن هيئة رسم التنوين في القرآن الكريم يؤثر فيها حال الحرف الأول من الكلمة اللاحقة، فالتنوين يكتب متراكباً (=) إذا وليه حرف من حروف الحلق، وذلك للإظهار، لأن التنوين لم يحدث بالتقائه مع حروف الحلق أثر صوتي إدغاماً أو إخفاء أو غيرها، كما في كلمة "شيءٍ" وكما في "عطاءً" و "ليالٍ" وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً ﴾[1] وقوله : ﴿ جَزَاء مِّن رَّبِّكَ عَطَاء حِسَاباً ﴾[2] وقوله ﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾[3].

فإن وليه حرف من باقي الحروف العربية كتب رمز التنوين متتابعاً (=) كما في "أكلاً، لمّاً ، حباً ، جمّاً ، دكاً، صَّفاً" وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَّمّاً ﴿ 19 ﴾ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبّاً جَمّاً ﴿ 20 ﴾ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكّاً دَكّاً ﴿ 21 ﴾ وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً ﴾[4].

دلالة على حدوث أثر صوتي بالتقاء التنوين مع ذلك الحرف، وقد علل العلماء لهذه الطريقة في الكتابة بأنه لما لم يحدث الأثر أبعد رمز التنوين عن الحرف، ولمّا حدث الأثر قرّب من الحرف، يقول التنسي[5] : "وعلة ذلك أن حروف الحلق لما بعدت عن مخرج التنوين الذي هو طرف اللسان، كان حكمها عندهن في اللفظ الإظهار، فجاء النقط مشعرا بذلك، إذ تركيب التنوين مع الحركة إبعاد له عن حروف الحلق خطّا، كما كان بعيداً منها لفظا، ولما لم تبعد بقية الحروف عن مخرج التنوين مثل بعد حروف الحلق، بل منها ما هو أقرب جداً، ومنها ما قرب فقط، كان حكمها عندهن الإدغام في

([1]) النبأ : 29

([2]) النبأ : 36.

([3]) الفجر : 2.

([4]) الفجر : 19 – 22.

([5]) الطراز في شرح ضبط الخراز 37.

البعض، والإخفاء في بعض، والقلب في بعض فجاء النقط مشعراً بذلك، إذ اتباع التنوين للحركة تقريب له من تلك الحروف خطا، كما كان قريب منها لفظاً"[1].

([1]) الطراز في شرح ضبط الخراز 48، وانظر المحكم في ضبط المصاحف 69 ، 68.

الفصل الثاني

التنوين والوقف

المبحث الأول : ظاهرة الوقف بين الدراسة الصوتية والدراسة التصريفية

تحديد معالم هذه الظاهرة

الصور الصوتية للظاهرة الإعرابية

الإسكان المحض – الروم – الإشمام – التضعيف – الترنم

المبحث الثاني : الوقف على أنواع خاصة من الكلمات

الوقف على الاسم المقصور

آراء النحاة في الوقف على المقصور المنون

الوقف على الاسم المنقوص

الوقف على كأين وإذن

الوقف على نون التوكيد الخفيفة

المبحث الأول

ظاهرة الوقف بين الدراسة الصوتية والدراسة التصريفية

ظاهرة الوقف بين الدراسة الصوتية والدراسة التصريفية :

تعد ظاهرة الوقف من أبرز قضايا اللسان العربي، وقد تنازعتها، لونان من الدراسة : هما الدراسة الصوتية والدراسة التصريفية.

وهذه الظاهرة لا تقل في أهميتها عن الظاهرة الإعرابية، وبرغم هذا لم تلق عنايتها من الدارسين المحدثين، أو نهملها عند أخذ شبابنا بقواعد النحو والصرف كأنها من القضايا التي لا شأن لها، ولا ثمرة ترجى منها مع ما لها من عمق بعيد المدى في أعضاء النطق، ودراسات الصوت، والتغييرات التصريفية.

وقد أطلق سيبويه مصطلح الوقف على حالة من أحوال الإعراب الأربع، وهي حالة السكون إذ يقول : (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية .. وهي تجري على ثمانية مجار، على النصب والرفع والجر والجزم، والفتح ، والضم ، والكسر، والوقف)[1].

تحديد معالم هذه الظاهرة :

الوقف من الناحية اللغوية مصدر الفعل وقف المتعدي، وهو يعني الحبس تقول : وقفت هذا المال على وجوه البر أي حبسته، ومنعت التصرف فيه، وتقول : وقفت الدابة أيّ حبستها.

وأما الوقف المصطلح الصرفي فيصفه الرضي في شرحه لشافية ابن الحاجب،فيقول : (الوقف قطع الكلمة عن ما بعدها، أيّ أن تسكت على آخرها، قاصداً لذلك مختاراً لجعلها آخر الكلام، سواء كان بعدها كلمة، أو كانت آخر الكلام)[2].

ومعنى هذا بعبارة عصرية ميسرة : توقف المتكلم عن النطق باختياره في نهاية كلمة معينة. وبناء على هذا فالوقف الاضطراري لا يدخل في إطار هذا البحث اللغوي، وكذلك الوقف الواقع في الاستثبات.

والسؤال المقصود به تعيين مبهم كما إذا قلت : منو، ومنا، ومنى، لمن قال : جاءني رجل، ورأيت رجلاً، ومررت برجل والوقف الإنكاري الذي يقع في السؤال المقصود به إنكار خبر المُخبر.

([1]) الكتاب جـ1 ، ص 13 ، 15 ، 17.

([2]) شرح الشافية جـ2، ص 271.

والوقف التذكري الذي يراد به تذكر باقي اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها مثال قالا .. وتقولوا ... ويظل المتكلم يمد حتى يتذكر باقي الكلام.

الصور الصوتية للظاهرة الإعرابية :

وفي سبيل تحديد معالم هذه الظاهرة اللغوية المتميزة، والتي لها دورها الأساسي في القدرة على الأداء الصوتي، وعلى الإفصاح عن المعنى وبيانه نشير إلى أن هناك صوراً صوتية تحدث عند الوقف، وهي تعد لونا من ألوانه، أو مظهراً من مظاهره، وبعض هذه الصور يتميز عن بعضها الآخر في مدى الحسن أو القبول، والاستساغة في أذواق المتحدثين باللسان العربي، أو المستمعين له.

ومن هذه الصور : **أولاً : الإسكان المحض :** –

أيّ أنه إسكان بلا حركة صوتية، أو إشارة إلى أيّ حركة، "والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم، والإشمام والتضعيف والنقل، ويجوز في كل متحرك إلا في المنصوب المنون، فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفاً)[1].

وقبيلة ربيعة تجري المنصوب المنون مجرى المرفوع والمجرور، فتقف عليه بالسكون، ومن ذلك قول الأعشى ميمون يمدح قيس بن معدي كرب :

إلى المرء قيس أطيل السرى وأخذ من كل حي عصمْ[2]

حيث أنك إذا وقفت على منون غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات : حذف التنوين، والوقف بالسكون مطلقاً وهو لغة ربيعة، إبدال التنوين مطلقاً ألفا بعد الفتحة، وواوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة وهي لغة أزد السراة، والتفصيل بين المفتوح وغيره.

فأرجح اللغات الثلاث وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين (كهذا زيدْ، ومررت بزيدْ) بسكون الدال في المثالين، كذلك وقف القراء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ ﴾[3]،

([1]) شرح الشافية جـ2 ص 272.

([2]) الشاهد قوله " عصمْ" سكون الميم، ولو جاء به باللغة الفاشية لقال "عصما" شرح المفصل جـ9 ص 75.

([3]) الفجر : 25.

وقوله تعالى: ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾[1]. بحذف التنوين والتسكين عند الوقف.

وأن يبدل التنوين ألفاً بعد الفتحة، إعرابية كانت كرأيت زيداً أو بنائية كأيها وويها[2]، كما في قوله تعالى :

﴿ 5 ﴾ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَاداً ﴿ 6 ﴾ وَالْجِبَالَ أَوْتَاداً ﴿ 7 ﴾ وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجاً ﴿ 8 ﴾ [3]

بإبدال التنوين ألفا.

2 / ومنها **الروم** :

وهو الإتيان بالحركة خفية، حرصاً على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل، ولها كما يقول الرضي علامة مكتوبة عبارة عن خط بين يدي الحرف الذي تقف عليه هكذا : محمد – وسمي روما، لأنك تروم الحركة وتريدها حيث لم تسقطها بالكلية، ويدرك الروم الأعمى الصحيح السمع إذا استمع، لأن في آخر الكلمة صوتيا خفيفاً[4]. وفي أسباب ظاهرة الروم عند الوقف يقول سيبويه :

(وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يعلموا أن حالهم عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك أراد الذين اشتموا لأن هؤلاء أشد توكيداً"[5].

فمن هنا ندرك أن الروم، وهو ظاهرة صوتية عند الوقف يستبقي معها المتكلم الفصيح بصوت خفيف حركة الحرف الذي يقف عليه تقديراً لما يوصل إليه إعرابها من دلالة على المعنى.

ونجد أن الروم يكون على أصح الأقوال في الحركات كلها، في المرفوع إن كان منوناً، نحو قوله تعالى :

"أيحسب أن لم يره أحد"[6]، أو غير منون نحو قوله تعالى ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾ [1].

([1]) الفجر : 5.

([2]) شرح التصريح على التوضيح 2 : 338.

([3]) النبأ : 6 – 8.

([4]) شرح الشافية جـ2 ، ص 275.

([5]) الكتاب جـ4 ، ص 168.

([6]) البلد : 9.

أما في المنصوب غير المنون نحو قوله تعالى :

﴿ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾ "[2]، وفي المفتوح، وفي المجرور بالكسرة نحو قوله تعالى :

﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ﴾[3] وبالفتحة "ولكنه" يحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة، ولذلك لم يجزه القراء في الفتحة.

وأما النحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحة، وقد زعم البعض أن الروم لا يكون في المنصوب لخفته، والناس على خلافه لأن الروم لا يرفع حكمه لحكم المسكون لما فيه من جرى بعض الحركة في الوقف فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره"[4].

مما تقدم نرى أن الروم يكون في كل الحركات إلا المنصوب المنون فإنه لا يجوز فيه إلا لمن وقف عليه " بلغة ربيعة" وهو حذف الألف المبدلة من التنوين، حتى يمكن التنبيه على الحركات بصوت ضعيف، لأنه مع وجود الالف لا يمكن ذلك.

3 / الإشمام :

وهو أن يأخذ الفم عند الوقف الصورة التي تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة، ولا خفية، وهو لا يكون إلا في المرفوع، سواء كان منوناً أو غير منون، وفي المبنى على الضم كذلك، فعند قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)[5] يمكنك أن تقف على أحدٌ بالإسكان مع بيان هيئة الحركة الموجودة في الدال بضم الشفتين، فيكون ذلك إشماماً.

وعلامته نقطة بين يدي الحرف، لأنه أضعف من الروم، إذ لا ينطق فيه بشيء من الحركة.

والإشمام يأتي في حالة الوقف على المرفوع والمضموم، لأن آلة الضمة الشفة ويراد به تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يكون عليها عند النطق به، لنعرف بمجرد النظر إلى فم المتكلم أن تلك الحركة هي الساقطة دون غيرها.

([1]) التكاثر : 1.

([2]) التكاثر : 2.

([3]) العاديات : 9.

([4]) همع الهوامع 2 : 207.

([5]) الإخلاص : 1.

ويذكر سيبويه سبباً آخر للإشمام، إذ يقول : فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل، وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال[1].

ونسب بعض النحويين إلى الكوفيين جواز الإشمام في المنصوب والمجرور، ويعلق على ذلك الرضي بأنه وهم، وأن النحاة لم يجيزوه إلا في المرفوع والمضموم[2].

وهذا صحيح، لأن المانع من الإشمام في الحالتين ليس مانعا صناعيا، وإنما هو عضوي وصوتي، إذ أن الكسرة وهي جزء من الياء مخرجها وسط اللسان، والفتحة، وهي جزء من الألف، مخرجها الحلق، فهما إذن عند النطق محجوبان بالشفتين والأسنان، فلا يستطيع المخاطب إدراك هيئة المخرجين عند النطق بالحركتين ويصبح الإشمام إذ ذاك بلا فائدة.

4 / التضعيف :

وعلامته شين صغيرة على الحرف المضعف. ويكون في المرفوع والمجرور مطلقاً، أيّ سواء أكان منوناً أم غير منون، نحو : هذا خالدّ، ومررت بخالدّ، ويجوز في المنصوب إذا لم يكن منوناً، وذلك بأن يكون فيه ألف ولام أو إضافة أو يكون غير منصرف"[3].

ومعنى هذا أنك تدغم في الحرف الذي تقف عليه حرفاً من جنسه، يقول سيبويه : حدثنا بذلك الخليل عن العرب، ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي "سبسبّا، يريد السبسب" وعيهلّ يريد عيهل.[4] والتضعيف منهج متبع في كلام العرب في الوقف فاتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام وأجروا الألف مجراهما، لأنها شريكتهما في القوافي، ويمد بها في غير موضع التنوين ويلحقونها في غير التنوين، فألحقوا الألف بالواو والياء أيضاً فيما ينون في الكلام وجعلوا سبسب كأنه ما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت.[5]

([1]) الكتاب جـ4 ص 168.

([2]) شرح الشافية جـ2 ص 176.

([3]) شرح المفصل 9 : 68.

([4]) البيت لرجل من بني أسد والشاهد فيه تشديد عيهل في الوصل ضرورة، وإنما يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل، والعيهل السريع شرح المفصل لابن يعيش، جـ ص 68 .

([5]) الكتاب جـ4 ص 169، 170.

ويواصل سيبويه تقديم صور مسموعة للوقف بالتضعيف فيقول :

وحدثني من أثق به أنه سجع اعرابيا يقول : أعطني أبيضة، يريد أبيض، وألحق الهاء، كما ألحقها في : هنه وهو يريد هن[1]

وله ثلاثة شروط :

أولها أن يكون حرفاً صحيحاً وثانياً أن لا يكون همزة والثالث أن يكون ما قبل الآخر متحركاً لأنه إذا كان معتلاً منقوصاً أو مقصوراً لم يكن فيه حركة ظاهرة فيدخله الإشمام والروم لبيان الحركة وإذا كان آخره همزة لم يجز فيه التضعيف لثقل اجتماع الهمزتين[2]. وجاء الوقف بالتضعيف في قول رؤية بن العجاج :

لقد خشيت أن أرى جدبا في عامنا ذا بعد ما أخصبّا[3]

وهذا النوع من الوقف لم يأتي في القرآن الكريم إلا في موضع واحد[4]، وذلك في قراءة عاصم لقوله تعالى : " ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴾ "[5].

5/ النقل :

هو أن تنقل حركة الحرف الموقف عليه إلى الحرف الساكن قبله نحو : قام عمُر بضم الميم، ومررت ببكِر بكسر الكاف، قال فارس بن سعد في الجاهلية، وهو فتكي بن أعبد بن سعد في أرجوزة له :

أنا ابن ماوية اذ حد النقر وجاءت الخيل أثابي زمر[6]

أما عند القراء فقد قال أبو حيان : ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء إلا شيئاً روى عن أبي عمر وأنه قرأ، وتواصوا بالصِبر، بكسر الباء، وقرأ اسلام من السري[7] والعصر بكسر الصاد.

ولا يتم هذا إلا بشروط :

([1]) الكتاب جـ4 ، ص 172.

([2]) شرح المفصل لابن يعيش جـ9 ص 70.

([3]) من شواهد شرح المفصل لابن يعيش جـ9 ص 69..

([4]) انظر همع الهوامع جـ2 ص 208.

([5]) سورة القمر : 53.

([6]) الكتاب جـ4 ص 173.

([7]) همع الهوامع جـ2 ص 208.

أولاً : أن يكون ساكناً[1]. والثاني : أن يكون تحريكه غير ممنوع " فإن كان ممنوعاً بأن كان متعذراً كما في باب وناب أو متعسراً كما في قنديل وعصفور، وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزماً لفك إدغام ممتنع الفك في غير الضرورة كما في جدّ وعمّ امتنع النقل"[2]. وهناك شرط آخر لابد أن يتحقق في الحرف المنقول منه وهو : أن يكون حرفاً صحيحاً، فلا يصح النقل في نحو : ظبي ودلو. وأن لا يؤدي إلى عدم التغير نحو : هذا بَشَرْ لأنه يصير على وزن فَعُل وهو مفقود في الكلام[3].

وهو صورة من صور الوقف التي يبرز فيها الجانب الصوتي إلى حد بعيد. وفي رأي علماء التصريف أنه قليل الاستعمال في اللسان العربي، ويعللون ذلك بعلة لم تكن في حساب الناطقين الفصحاء قبل عصر التعقيد إذ قالوا : أنه يؤدي إلى تغير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك عينه الساكنة مرة بالفتح ومرة بالكسر، وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الحرف الأخير إلى الوسط، والذي سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين، والضمة بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى[4].

وقد اتفق النحاة على أنه يصح الوقف بالنقل إذا كان الاسم مرفوعاً أو مجروراً مطلقاً، أما المنصوب المنون فإنه لا يصح فيه الوقف بالنقل إلا على لغة ربيعة فإنهم يحذفون الفتحة أيضاً. ولكنهم "اختلفوا في المنصوب الذي فيه الألف واللام نحو : رأيت البكر، فمذهب البصريين أنه لا تنقل فتحة الراء إلى الكاف، بل يوقف عليها بغير النقل. ووجهه أن هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلها نحو : رأيت بكرا، فلما كانت كذلك أطرد حكمها، حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير[5].

ويرى سيبويه هذا الرأي أيضاً فيقول : لا يقال رأيت البكر لأنه في موضع التنوين[6] "بناء على أن اللام عارضة، والأصل التنوين، فالمعرف في حكم المنون في الوقف".

([1]) يجوز في لغة لخم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقول شاعرهم :

من يأتمر للخير قصدُه تحمد مساعيه ويُعلم رُشدُه.

([2]) شرح الأشموني 4 : 210

([3]) انظر همع الهوامع جـ2 ص 208

([4]) الوافي في التصريف للشيخ عمارة.

([5]) الاشباه والنظائر 1 : 258.

([6]) الكتاب 2 : 283.

وأجاز ذلك الكوفيون لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء، في وجوب إسكان اللام".
ولعل رأي الكوفيون هو الأصح، لأننا لا نجد سبباً يفرق بين المرفوع والمجرور، وبين المنصوب في حالة التعريف، كما أن حمل غير المنون على المنون في حالة النصب، لا يمكن أن يكون علة مقبولة في منع النقل، خصوصاً أنه قد اتفق الجميع على أن المنصوب، إذا كان مهموزاً، فإنه يصح الوقف عليه بالنقل "فيقال : رأيت الخبأ في (رأيت)الخبء[1].

وقال البصريون وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب[2].

ومذهب الكوفيين لا يفرق بين المهموز وغيره حينئذ في حالة النصب. ونجد أن الوقف بالنقل يستخدم في لهجتنا السودانية فنحن نقول : أنا ذاهب إلى الشرِق وقادمٌ من الغَرِب.

ومما سبق يتضح لنا :

أن الإسم المنون إذا كان مرفوعاً، أو مجروراً، يصح الوقف عليه بجميع الأوجه : الإسكان ، والإشمام، (في الرفع فقط)، والروم، والتضعيف، والنقل، أما المنصوب المنون، فإنه لا يصح الوقف عليه، بأي وجه من الوجوه السابقة، لإبدال تنوينه ألفاً إلا لمن وقف عليه "بلغة ربيعة" فإنه حينئذ يصح الوقف عليه بكل الوجوه، كالمرفوع، والمجرور تماماً.

الوقف مع الترنم :

يقف العرب بجميع الأوجه الخمسة المتقدمة، في نثرهم، أما إذا وقفوا على روى الشعر، وترنموا "فإنهم يلحقون الألف، والياء، والواو ما ينون، وما لا ينون، لأنهم أرادوا مد الصوت، وذلك كقول امريء القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي بسقط اللوى بين الدخول فحوملي[3]

وقال في النصب ليزيد بين الطثرية :

فبتنا تحيد الوحش عنا كأننا قتيلان لم يعلم لنا الناس مصرعا[4]

وقال في الرفع للأعشى :

([1]) الخبء : ما خبئ وغاب (مادة خبأ – القاموس المحيط).

([2]) الأشوني 4 : 212.

([3]) البيات لامريء القيس (العيني 309).

([4]) من شواهد الكتاب 2 : 298.

هريرة ودعها وإن لام لائمو غداة غدا أم أنت للبين واجم[1]

وهذا ما ينون وما لا ينون فيه قولهم لجرير :

أقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا

وقال في الرفع لجرير :

متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث أيتها الخيامو[2]

وله في الجر أيضاً :

أيهات منزلنا بنعف سويقة كانت مباركة من الأيامى[3]

وإنما الحقوا هذه المرة، في حروف الروى، لأن الشعر وضع للغناء والترنم فالحقوا كل حرف الذي حركته منه[4].

([1])من شواهد الكتاب 2 : 298.

([2])المرجع السابق 2 : 298.

([3]) المرجع السابق 2: 298.

([4]) المرجع السابق 2 : 298.

المبحث الثاني

الوقف على أنواع خاصة من الكلمات

الوقف على الاسم المقصور :

المقصور : هو ما كان آخره ألفا لازمة ما قبلها فتحة، نحو : الفتى. وهذه الألف، إما أن تكون للتأنيث، أو لغيره. فإذا كانت للتأنيث فلا يدخل الاسم حينئذ تنوين[1] نحو : سكري وحبلي، أما إذا كانت الألف لغير تأنيث، فإنه يلحقه التنوين نحو : أرطى وكمثرى.

آراء النحاة في الوقف على المقصور المنون :

يقف النحاة على الاسم المقصور المنون بالألف مطلقاً، نحو : رأيت فتى "وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن هذه الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاث[2] وصلاً، وقفا وهذا مذهب أبي الحسن، والفراء والمازني[3].

وعللوا لذلك بأنه لا يمكن اجتماع الألفين، لام الكلمة، والألف المبدلة من التنوين فلا بد من حذف إحداهما "وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطاريء يزيل حكم الثابت لأنه إذا علم أنه إذا جيء به حذف، لم يُجأ به، ولأن قبل التنوين فتحة في اللفظ، فصار حتى في الأحوال الثلاث بمنزلة زيد في قولك : رأيت زيداً[4]. فتكون الألف الموجودة بدلاً من التنوين في الأحوال الثلاث.

ويؤخذ على هذا المذهب "أنه قد جاء عنهم هذا فتى بالإمالة، ولو كانت بدلاً من التنوين، لما ساغت فيه إذ لا سبب لها[5].

المذهب الثاني : أن الألف الموجودة هي لام الكلمة في الأحوال الثلاث وذلك لأنه "يحذف التنوين رفعا، وجرا، ونصبا، فتعود الألف في الأحوال كلها، وهذا المذهب قاله ابن كيسان[6] والسيرافي، وابن برهان[1]، وابن مالك في الكافية، وقال أبو حيان : إنه الأرجح[2].

([1]) لأنه يكون اسما غير منصرف.

([2]) أيّ في حالة الرفع والنصب والجر وتكون لام الكلمة حينئذ هي المحذوفة.

([3]) الأشموني 4 : 204.

([4]) الأشباه والنظائر 1 : 39.

([5]) شرح المفصل 9 : 76.

([6]) محمد بن احمد بن إبراهيم أبو الحسن – عالم بالعربية نحو ولغة، من بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، ولم يعرف مولده، من كتبه : المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب – توفي عام 320هـ ترجمته في بغية الوعاة 18/1.

ويؤخذ على هذا المذهب، أن استحسن حينئذ حذف التنوين، عن حذف لام الكلمة، مع الكلمة، مع أنه لا يجوز حذف التنوين، لأنه أتى به لمعنى، فإذا زال، زال المعنى.

المذهب الثالث : اعتبار المقصور المنون كالاسم الصحيح المنون "فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر، بدل من لام الكلمة، فإذا قلت : هذا فتي ومررت بفتى، ووقفت عليه، فالألف هي الأصلية، نظير الدال من زيد، وإذا قلت : رأيت فتى، فالألف هي المبدلة من التنوين، نظير الألف من رأيت زيدا، وحذفت الألف الأصلية لاجتماع الساكنين.

"وهذا مذهب سيبويه، فيما نقل أكثرهم، ومذهب معظم النحويين[3]. وهذا المذهب هو الأولى بالقبول، لأنه لم يرد عليه أيّ مأخذ، كما أن حمل المقصور على الصحيح، أولى، جريا للباب على وتيرة واحدة.

أثر هذا الاختلاف :

يظهر أثر هذا الاختلاف عند الإعراب. فعلى المذهب الأول "يكون الاسم المقصور معرباً بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وعلى المذهب الثاني : يعرب بحركات مقدرة على الألف الموجودة لأنها حينئذ محل الإعراب[4].

وأما على المذهب الثالث : فيكون الإعراب، بحركات مقدرة على الألف الموجودة في حالتي الرفع والجر، وعلى الألف المحذوفة في حالة النصب فقط.

الوقف على المقصور غير المنون :

أما المقصور الذي لا يدخله التنوين "من نحو سكرى وحبلى، والقفا، والعصا، فألفه ثابتة، وهي الألف الأصلية، التي كانت في الوصل لأنه لا تنوين فيه فيكون الألف بدلاً منه.

([1]) احمد بن علي بن برهان – فقيه بغدادي، ولد عام 479هـ، غلب عليه علم الأصول، وكان يضرب به المثل في حل الأشكال، توفي عام 519هـ، ومن تصانيفه : البسيط، والوسيط، انظر ترجمته في بغية الوعاة 12/2.

([2]) همع الهوامع 2 : 205.

([3]) شرح التصريح 2 : 338.

([4]) حاشية الصبان 4 : 194.

وقوم من العرب، يبدلون من هذه الألف ياء في الوقف، فيقولون : هذه أقصى وحبلى، وكذلك كل ألف تقع أخراً، لأن الألف خفية، وهي أدخل في الحلق، قريبة من الهمزة، والياء أبين منها لأنها من الضم.

وقال سيبويه : ولم يجيئوا بغير الياء لأنها تشبه الألف في سعة المخرج[1]، وهي لغة لفزارة، وناس من قيس، وهي قليلة".

"والأكثر الأول فإذا وصلت عادت الألف، واستوت اللغتان، وطيء يجعلونها ياء في الوصل، والوقف، ومنهم من يجعلها واوا لأن الواو أبين من الياء إذا كانت الياء أدخل في الفم فكانت أخف منها"[2]

هذه هي اللغات الثلاث التي ذكرها شارح المفصل في الوقف على المقصور غير المنون، وذكر شارح التوضيح لغة رابعة : "وهي قلب الألف همزة، لأن الهمزة أخت الألف، وهما أبين الحروف كلها، وهي لغة لبعض طيء[3].

مما سبق يتضح أن المقصور غير المنون، يصح الوقف عليه بالألف وهي اللغة المشهورة، وبإبدال الألف ياء، أو واوا، أو همزة، وهي لغة لبعض القبائل.

الوقف على الاسم المنقوص :

المنقوص هو : كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة نحو : القاضي ، والداعي.

والمنقوص : أما أن يكون منوناً، أو غير منون. وكلاهما يكون، إما مرفوعاً، أو مجروراً، أو منصوباً.

المنقوص المنون :

إذا وقفت على الاسم المنقوص، وكان مرفوعاً، أو مجروراً منونا، فلك فيه لغتان:

حذف الياء فتقول : هذا قاضْ، ومررت بقاضْ. أو إثباتها، فتقول : هذا قاضي، ومررت بقاضي.

"ووجه هذه اللغة أن حاذف الياء في الأصل، إنما كان التنوين، لالتقائهما معاً، وقد سقط التنوين في الوقف، فرجعت الياء.

([1]) الكتاب 2 : 287.

([2]) المرجع السابق 9 : 76.

([3]) شرح التصريح على التوضيح 2 : 338.

وبه قرأ ابن كثير، "ولكل قوم هادِي"[1]، "وما لهم من دونه من والِي"[2] "ووجه اللغة الأولى أن حذف التنوين، في الوقف عارض، والعارض لا يعتد به فبقيت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف على متحرك"[3].

وهذه اللغة هي الأرجح، وبها قال سيبويه ووصفها "بأنها الكلام الجيد الأكثر"[4].

كما أن الوقف محل استراحة، ورد الياء يوجب ثقل الكلمة. أما إذا كان المنقوص منصوباً منوناً، فالجميع على إثبات الياء وقفا، لأنها تحصنت بألف التنوين[5]، فلا يمكن حذفها، وذلك كقوله تعالى : ﴿رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِياً﴾آل عمران 193[6]

المنقوص غير المنون :

أما إذا وقفت على المنقوص غير المنون، فإن كان مرفوعاً أو مجروراً ففيه أيضاً لغتان، الحذف، والإثبات. فتقول : هذا القاض، ومررت بالقاض، وهذا القاضي، ومررت بالقاضي.

"وحجة من حذفها في الوقف، أنه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها"[7]. وتبدو هذه الحجة غير منطقية، فقد افترض صاحبها شيئاً لم يكن في نية المتكلم عند النطق، كما أنه لا يوجد ما تحذف معه الياء، فبقى وجه الإثبات هو الأرجح بعكس المنون.

أما المنصوب غير المنون فليس فيه إلا وجه واحد، وهو إثبات الياء نحو : رأيت القاضي.

أنواع المنقوص غير المنون : وهو أربعة أنواع

أحدها : ما سقط تنوينه بدخول أل

([1]) الرعد : 7.

([2]) الرعد : 11.

([3]) الأشباه والنظائر 1 : 260.

([4]) الكتاب 2 : 288.

([5]) بخلاف لغة ربيعة.

([6]) آل عمران.

([7]) شرح التصريح 1 :34.

والثاني : ما سقط تنوينه للنداء نحو : يا قاضي، فالخليل يختار فيه الإثبات لأن الحذف مجاز[1] ولم يكثر. ويونس يختار الحذف[2] لأن النداء محل الحذف.

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو : رأيت جواري نصبا فيوقف عليه بإثبات الياء.

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة، نحو : قاضي مكة، فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه، عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز في المنون"[3].

هذه أوجه الوقوف في المنقوص مطلقاً أيّ سواء أكان منوناً أم غير منون، ومعلوم أن الإعراب عند الإثبات يكون في حالة الرفع والجر، بضمة أو كسرة مقدرة على الياء الموجودة، وعند الحذف يكون بضمة أو كسرة مقدرة على الياء المحذوفة.

الوقف على كأين وإذن :

إن ما يدخله التنوين كأين وإذن فالأولى : اسم وهي كأين والثاني : مختلف في حقيقتها، وهي إذن.

أما كأين : فهي "اسم مركب من كاف التشبيه، وأيّ الاستفهامية المنونة، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف. وقيل الكاف فيها زائدة.

قال ابن عصفور : إنك لا تريد بها معنى تشبيه، وهي مع ذلك لازمة، وقيل هي اسم بسيط، واختاره أبو حيان[4].

وهذا هو جملة القول في كأين، ولعل من الأحسن اعتبارها اسماً بسيطاً، حتى لا نحتاج إلى القول بتركيبها، وإثبات هذا التركيب بقول متكلف. كما أن الأحسن أيضاً إثبات

([1]) أيّ أجازه النحاة على خلاف الأصل، ولم يكثر حتى يكون راجا.

([2]) ورجح سيبويه مذهب يونس حيث قال : "وقول يونس أقوى لأنه لما كان ينبغي في كلامهم أن يحذفوا في غير النداء، كانوا في النداء أجدر لأن النداء موضع حذف، يحذفون فيه التنوين" الكتاب 2 : 2289.

([3]) شرح التصريح 2 : 340.

([4]) همع الهوامع 2 : 76.

نونها عند الوقف، منعاً للبس بينها بين كأي (غير المنونة) في مثل قولك : رأيت رجلاً لا كأي رجل يكون.

أما إذن : فقد اختلف في حقيقتها، هل هي اسم أم حرف؟ "الذي عليه الجمهور أنها حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل في إذن أكرمك، إذا جئتني أكرمك، ثم حذفت الجملة، وعوض عنها التنوين أضمرت أن. وعلى الأول، فالصحيح أنها بسيطة، لا مركبة من إذ وأن"[1].

وقد اختلفوا عند الوقف عليها إلى فريقين :

أ – منهم من يرى إبدال نونها ألفا، فقد جاء في لسان العرب : "وإنما أبدلت الألف من نون إذن في الوقف، ومن نون التوكيد، لأن حالهما في ذلك حال النون التي هي علم الصرف، وإن كانت نون إذن أصلاً وتانك النونان زائدتان.

"فإن قلت : فإذا كانت النون في إذن أصلاً، وقد أبدلت منه الألف فهل تجيز في نحو : حسن، ورسن، ونحو ذلك مما نونه أصل، فيقال فيه : حسا، ورساً؟

فالجواب، أن ذلك لا يجوز في غير إذن، مما نونه أصل، من قبل أن إذن حرف فالنون فيه بعض حرف، وأما النون في حسن ورسن فهي أصل من إسم متمكن، يجري عليه الإعراب، فالنون في ذلك كالدال في زيد"[2] أ هـ

ب– "وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون، واختاره ابن عصفور، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون، وليست كما ذكر، وإجماع القراء السبعة على خلافه، فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو :

"ولن تفلحوا إذا أبدا"[3] (بالألف)[4].

وقد عزا الصبان في حاشيته[5] هذا الخلاف في الوقف عليها إلى الخلاف في حقيقتها، "فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون، وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف"[6].

([1]) مغني اللبيب 1 : 19.

([2]) لسان العرب مادة "إذن".

([3]) الكهف : 20.

([4]) شرح التصريح 2 : 339.

([5]) نقلاً عن السيوطي في حاشية المغني.

([6]) حاشية الصبان 3 : 437.

هذه هي جملة آراء النحاة في الوقف على إذن، ولعل ما يؤيد الرأي الأول في رجحانه، إجماع القراء بالوقف عليها بالألف كما أنها تكتب في القرآن دائماً ألف، اتباعاً للمصحف الشريف ويا حبذا الاقتصار عليه، مراعاة للقرآن الكريم.

الوقف على نون التوكيد الخفيفة :

من الناحية الصوتية نجد شبهاً قويا بين التنوين، ونون التوكيد الخفيفة، إذ أن كليهما نون ساكنة، زائدة، تلحق الآخر لفظا، لا خطا، غير أن الأخيرة منها تفيد التوكيد.

يقول سيبويه في عبارة واضحة مدعومة بالأدلة : أعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً (يعني نون التوكيد الخفيفة) ثم وقفت جعلت مكانها ألفا، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت، وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان والنون الخفيفة ساكنة، كما أن التنوين ساكن، وهي علامة التوكيد كما أن التنوين علامة المتمكن، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف، وذلك نحو قولك : اضربا إذا أمرت الواحد، أردت الخفيفة، وهذا تفسير الخليل[1]. ثم يتحدث سيبويه بعد هذا نقلاً عن الخليل أن النون الخفيفة إذا كسر ما قبلها أو ضم، ثم وقفت عليها، لم تجعل مكانها ياء ولا واوا، وذلك نحو قولك للمرأة، وأنت تريد الخفيفة أخشي وللجمع اخشوا.

ويقدم المبرد تفسير آخر للوقوف على النون الخفيفة، فيقول[2] : "فأما الخفيفة فإنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم، فإذا كانت ما قبلها مفتوحاً أبدلت منها الألف، وذلك قولك : أضربن زيداً فإذا وقفت قلت : اضربا، وكذلك والله ليضربن زيد فإن وقفت قلت: لتضربا، كما في قوله تعالى : " ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ﴾ "[3].

([1]) الكتاب جـ3 ص 521 تحقيق هارون.

([2]) شرح المفصل لابن يعيش جـ9 ص 88.

([3]) المقتضب جـ3 ص 17.

الفصل الثالث

أحكام النون الساكنة والتنوين في القراءات

المبحث الأول : تأثر النون الساكنة بما يأتي بعدها من أصوات

أنواع تأثر النون الساكنة بما يأتي بعدها من أصوات إظهار – إدغـــام – قلب – إخفاء.

المبحث الثاني : الإمالة والتنوين

المبحث الأول

تأثر النون الساكنة بما يأتي بعدها من أصوات

تأثّر النون بما بعدها :

الصوت اللغوي قد يتأثر بما يجاوره من أصوات، وذلك بأن ينتقل الصوت من مخرجه الأصلي إلى مخرج آخر فيستدل به أقرب الأصوات إليه، في هذا المخرج الجديد.

والشرط الأساسي لتحقيق تأثر الصوت بما يجاوره، أن يكون التقاؤهما مباشراً، بحيث لا يفصل بينهما أيّ فاصل كان، ولو كان هذا الفاصل حركة قصيرة، ولا يتم هذا، إلا حيث يكون الصوت الأول غير متبوع بحركة، أيّ ساكناً.

والنون الساكنة يعرض لها من الظواهر اللغوية، ما لا يشركها فيه غيرها من الأصوات، وذلك لسرعة تأثرها بما يجاورها، واتصالها به اتصالا مباشراً.

ويمكن أن نلحظ اختلاف صفة النون بما يأتي بعدها من أصوات من الأمثلة الآتية :

فهي "صوت شفوي أسناني أنفي مجهور، يتم النطق به بخلق صلة بين الشفة السفلى، وبين أطراف الأسنان العليا، وخفض الطبق، وإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية، وهذا الصوت مرقق دائماً، وذلك إذا تلتها الفاء مثل "ينفع"، "خالداً فيها"[1].

وهي "صوت أسناني أنفي مجهور ينطق به بإخراج اللسان أيّ يوضع طرفه ضد أطراف الأسنان العليا، وخفض الطبق وإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية، وذلك قبل الذال، والثاء، والظا، وكذلك يمكن وصفه بالتفخيم إذا وليه الظاء، والترقيق إذا وليه الذال أو الثاء، وفي حالة التفخيم يرتفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق، وينسحب إلى الجدار الخلفي للحلق بعكس حالة الترقيق وذلك نحو – إنّ ذهب – إن ثاب – إن ظلم – وظلاً ظليلاً"[2].

وهي صوت غازي أنفي مجهور مرقق، يتم النطق به برفع مقدم اللسان في اتجاه الغار، مع خفض الطبق حتى ينفتح المجرى الأنفي، وإحداث ذبذبة في

الأوتار الصوتية، وذلك إذا وليها صوت الشين أو الجيم أو الياء نحو : من شاء – من جاء، من يكن – ﴿عَلِيمٌ شَرَعَ﴾[3]

([1]) النساء : 14.

([2]) النساء : 57.

([3]) الشورى 12 ، 13.

فمن الأمثلة السابقة[1] يمكن أن نرى تأثر النون الساكنة بما يأتي بعدها من أصوات واختلاف صفتها الصوتية تبعاً لذلك.

أنواع هذا التأثر :

أجمع النحاة[2] على أن تأثر النون الساكنة والتنوين بما يأتي بعدها من حروف ينقسم إلى أربعة أقسام : إظهار = وإدغام – وقلب – وإخفاء. وقد أشار ابن الجزري لذلك بقوله :

وحكم تنوين ونون يلقى إظهار وإدغام وقلب وإخفاء[3]

وقد تبعهم في هذا التقسيم أكثر القراء، وذكر بعضهم أنها ثلاثة : إظهار، وإدغام محض وغير محض، وإخفاء مع قلب وبدونه. وقيل أنها خمسة والواضح أن هذا الاختلاف لفظي، لأنه بدليل الحصر والاستقراء نجد أن الحرف الواقع بعد النون الساكنة والتنوين، أما أن يقرب من مخرجهما جداً، أولا، الأول واجب الإدغام، والثاني أما أن يبعد جدا – أولا : الأول واجب الإظهار والثاني واجب الإخفاء، واعتبار القلب نوعاً من الإخفاء.

هذه هي أقسام تأثر النون والتنوين، ويلاحظ اختلاف هذه الأقسام باختلاف درجات التأثر. ونتناول هذه الأقسام مبتدئين بالقسم الأول منها :

أولاً : الإظهار : وهو لغة التبيين[4]، والمراد به هنا : نطق النون الساكنة خالصاً دون تأثر بما بعدها من أصوات، فلا تدغم ولا تخفى، والحروف التي يكون شأن النون الساكنة والتنوين معها هكذا هي : الهمزة، والهاء، العين، والحاء، الغين، والخاء، وهي المسماه بحروف الحلق. وقد جمعها الجمزوري في قوله :

همزٌ فهاءٌ ثم عين حاءٌ مهملتان ثم غينٌ خاءٌ[5]

والنون لا تتأثر بهذه الحروف حين تجاورها، وربما كان هذا لبعد مخرج النون[1] عن مخرج هذه الأصوات والنون كذلك من الأصوات المتوسطة، فهي أقل تأثرا بأصوات

([1]) ذكر الدكتور تمام حسان ست صفات للنون الساكنة وتأثرها بما بعدها. وإكتفيت بذكر هذه الأمثلة الثلاثة، انظر له : مناهج البحث في اللغة ص 105.

([2]) انظر شرح المفصل جـ10 ص 144.

([3]) هدى المجيد في أحكام التجويد، إعداد المهندسة / هدى العمروسي، الطبعة الرابعة، 1429هـ – 2008م ص 159.

([4]) انظر مادة ظهر في القاموس المحيط.

([5]) هدى المجيد 160.

الشدة والرخاوة من تأثرها بمثيلاتها من الأصوات المتوسطة، فلابد من مراعاة العاملين معا (المخرج والصفة) للحكم على نسبة تأثر النون بما يجاورها.

ومثال إظهار التنوين[2] عند الهمزة : ﴿ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ [3]، و ﴿ وَجَنَّاتٍ أَلْفَافاً ﴾ [4] وعند الهاء ﴿ سَلَامٌ هِيَ ﴾ [5]، وعند العين : ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴾ [6] ﴿ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴾ [7]، وعند الحاء : ﴿ تَصْلَى نَاراً حَامِيَةً ﴾ [8]، وعند الغين: ﴿ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ [9].وعند الخاء: ﴿ قَالُوا تِلْكَ إِذاً كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴾ [10]

وإظهار النون الساكنة والتنوين مع هذه الحروف يكاد يكون إجماعاً من القراء ما عدا أبا جعفر، فقد جوز إخفاء النون عند الخاء والغين (المعجمتين)، فأجرى هذين الحرفين مجرى حروف الضم لقربهما منها، وقد جوز ذلك بشرط أن تكون النون والخاء أو الغين في كلمتين نحو : "من إلهُ غير الله"، أما إذا كانت من كلمة واحدة كالمنخنقة، فلا يجوز حينئذ إخفاء النون.

ولعل الإظهار مطلقاً عند هذه الحروف الستة، أجود وأحسن لأن الخاء والغين من حروف الحلق – فتكونان كأخواتهما – غير مستعدين بطبيعتها لفناء الأصوات فيهما.

أقسام الإظهار : وقد قسم القراء الإظهار إلى قسمين :

1. متصل نحو : منها ومنهم (وهو ما يكون في كلمة واحدة).

([1]) مخرج النون طرف اللسان ومخرج حروف الإظهار الحلق.

([2]) سنكتفي هنا بإيراد الأمثلة للتنوين تاركين أمثلة النون الساكنة.

([3]) الفلق : 6.

([4]) النبأ: 16.

([5]) القدر : 5.

([6]) عبس : 40.

([7]) التكوبر : 20.

([8]) الغاشية : 4.

([9]) التين : 6.

([10]) النازعات : .

2. منفصل : وهو ما يكون في كلمتين كما تقدم في الأمثلة. وطبيعي أن التنوين يدخل في القسم الثاني فقط حيث أنه يتعذر اتصاله بما بعده دائماً، فيكون في كلمة والحرف الثاني في كلمة أخرى.

ثانياً : الإدغام : وهو لغة الإدخال مأخوذ من قول العرب : أدغمت اللجام في فم الفرس أيّ أدخلته وغيبته فيه.[1]

وفي اصطلاح القراء : تغييب الحرف المدغم في المدغم فيه، بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً.[2]

وذلك لأنه قد يترتب على تجاور صوتين متجانسين أو متقاربين أن أحدهما يفنى في الآخر، بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني.

شروط الإدغام وأسبابه وموانعه :

"وللإدغام شروط وأسباب وموانع، فشروطه في المدغم أن يلتقي الحرفان خطا سواء التقيا أم لا ، فدخل نحو إنه هو فلا تمنع الصلة وخرج نحو تزيد، وفي المدغم فيه كونه أكثر من حرف، وإن كان من كلمة ليدخل نحو : خلقكم، ويخرج نحو : نرزقك. وأسبابه للتماثل وهو أن يتحدا مخرجاً وصفة كالباء في الباء والكافي في الكاف (والتجانس) وهو أن يتفقا مخرجا ويختلفا صفة كالدال في التاء والثاء في الطاء، والثاء في الذال، و(التقارب) وهو أن يتقاربا مخرجا أو صفة، أو مخرجا وصفة، مثل التاء والسين (فالتاء صوت أسناني لثوى شديد مهموس مرقق)، يتم النطق به بإلصاق طرف اللسان بداخل الثنايا العليا، ومقدمة باللثة، (والسين صوت أسناني لثوى رخو وهو مهموس مرقق ينطق به بوضع طرف اللسان بحيث يلتصق بالأسنان السفلي، ومقدمة يلتصق باللثة.

وموانعه قسمات متفق عليه، ومختلف فيه فالمتفق عليه ثلاثة كونه منوناً أو مشدد أو تاء ضمير فالمنون نحو : ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [3]

([1]) القاموس المحيط مادة "دغم".

([2]) مرشد المشتغلين بالنون الساكنة والتنوين جـ2 مخطوطة بدار الكتب برقم 152 قراءات.

([3]) البروج : 16

وقوله ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾ [1] لأن التنوين حاجز قوي جرى مجرى الأصول فمنع من التقاء الحرفين والمشدد نحو :

﴿ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴾ [2]

ووجهه : ضعف المدغم فيه عن تحمل المشدد كونه بحرفين.

(والمختلف فيه) من الموانع الجزم وقد جاء في المثلين في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ﴾ [3] ﴿ وَإِن يَكُ كَاذِباً ﴾ و[4](وفي المتجانسين) ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ ﴾ [5] (وفي المتقاربين) في قوله: ﴿ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً ﴾ [6].

وموانع الإدغام عند الحسن البصري التشديد مثل : تردّد، وتشدَّد، والتنوين فقط لإدغام تاء المتكلم والمخاطب في نحو: ﴿ كُنتُ تُرَاباً ﴾ [7]، ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ﴾ [8].

فإذا وجد الشرط والسبب وأرتفع المانع جاز الإدغام، فإن كانا مثلين أسكن الأول، وأدغم في الثاني، وإن كانا غير مثلين قلب كالثاني واسكن ثم أدغم وارتفع اللسان عنهما رفعه واحدة، من غير وقف على الأول، ولا فصل بحركة ولا روم،وليس بإدخال حرف من حرف بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما حققنا طلب التخفيف"[9].

هذه هي شروط الإدغام وأسبابه وموانعه، وهي شاملة لجميع أنواع الإدغام.

أنواع الإدغام :

"والإدغام عند القراء نوعان : إدغام صغير، وهو الشائع المروى عند جمهورهم، وفيه يتحقق مجاورة الصوتين المتجانسين أو المتقاربين إذا لا فاصل بينهما.

([1]) الماعون : 4

([2]) القمر : 48

([3]) آل عمران : 85

([4]) غافر : 28

([5]) النساء : 102

([6]) البقرة : 247

([7]) النبأ : 40".

([8]) يونس : 99.

([9]) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص 13.

وإدغام كبير، وفيه يفصل بين الصوتين المتجانسين أو المتقاربين صوت لين قصير (أيّ أنه يكون الحرف الأول منهما متحركا) وينسب هذا النوع الأخير من الإدغام إلى "أبـــي عمرو" أحد القراء السبعة"[1].

قدمنا كلمة موجزة عن الإدغام (عامة) ويهمنا الآن أن نذكر منها مـــا يخـــص النـــون الساكنة والتنوين. الحروف التي يدغم فيها التنوين وهي ستة : اللام والراء والميم والياء والواو والنون.

ومثال التنوين المدغم في الراء " ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ [2] . [3] وقوله

والتنوين المدغم في اللام نحو : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾ [4]، ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [5] ومع الياء : ﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [6]، ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً ﴾ [7]، ومع الـــواو " ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [8]، أما مع الميم " ﴿ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴾ [9]، ومع النون ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ [10].

اللام والراء والاختلاف فيهما :

فإن كان المدغم فيه اللام والراء فالأولى ترك الغُنة لأن النون تقاربها في المخرج وفي الصفة أيضاً لأن الثلاثة مجهورة، وبين الشدة والرخوة فاعتقد ذهاب الغُنة مـــع كونهـــا فضيلة للنون، للقرب في المخرج والصفة"[11].

([1]) الأصوات اللغوية ص 122.

([2]) القارعة : 7.

([3]) البروج : 16

([4]) الماعون : 4

([5]) البروج : 4

([6]) المطففين : 28

([7]) الانشقاق : 8

([8]) المسد : 1

([9]) المسد : 5

([10]) الغاشية : 8

([11]) شافية ابن الحاجب جـ3 ص 273

وهذا رأي أكثر القراء، بل حكى بعضهم فيه الإجماع. وذكر سيبويه جواز الغُنة فيهما فقال : "النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان، وهي مثلها في الشدة، وذلك كقولك، من راشد، ومن رَأيت – وتدغم بغُنّة، وبلا غنّة وتدغم في اللام لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك : من لك فإن شئت إدغاما بلا غنة فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنّة لأن لها صوتا من الخياشيم، فترك على حاله، لأن الصوت الذي بعده، ليس له من الخياشيم نصيب، فيقلب عليه الاتفاق"[1].

وهكذا نرى سيبويه يجوز جعل إدغام النون الساكنة والتنوين بغنّة وبغير غنّة مع اللام والراء، على خلاف جمهور القراء، ويبدو أن سيبويه على حق، لتكون الغنّة مع الإدغام في كل حروفه وكذلك قد "ورد عن أكثر القراء جواز ذلك منهم نافع، وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وكذا أبو جعفر ويعقوب وغيرهم، وابن الجزري أشار إلى ذلك في طيبته بقوله :

وادغم بلا غنة في لام وراء وهي[2] لغير صُحبة أيضاً ترى[3]

لكن ينبغي كما في النشر تقييد ذلك في اللام بالمنفصل رسما نحو : ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ الأعراف105 [4]،

. ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ﴾ التوبة118[5]

أما المتصل رسما نحو : " ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ﴾ [6] فلا غنة فيه للرسم[7] (الواو والياء) وقد اختلف فيهما بين الغنّة وتركها أيضاً وقد قرأ الجميع بالغنّة فيهما إلا خلفا عن حمزة فإنه

([1]) الكتاب جـ2 ص 414.

([2]) أيّ الغنّة.

([3]) متن طيبة النشر : 28

([4]) سورة الأعراف : 105

([5]) سورة التوبة : 118

([6]) سورة الكهف : 48

([7]) اتحاف فضلاء البشر : ص 20

يدغم النون والتنوين فيهما بلا غنة وإلا الدوري عن الكسائي في الياء من طريق أبي عثمان الضرير، وروى الغنّة عنه جعفر بن محمد، وكلاهما صحيح كما في النشر، وقرأ الباقون بالغنّة فيهما وهو كالأفصح.

ولعل الغنّة مع الواو والياء أولى "لأن مقاربة النون الساكنة أليهما في الصفة لا بالمخرج، فالأولى أن لا يغتفر ذهاب فضيلة النون[1] رأساً لمثل هذا القرب غير الكامل بل ينبغي أن يكون للنون معهما حالة بين الإخفاء والإدغام، وهي الحالة التي فوق الإخفاء ودون الإدغام التام فيبقى شيء من الغنّة"[2].

(النون والميم) :-

وإدغام النون الساكنة والتنوين في مثلها لا إشكال فيه ولا اختلاف وإنما الجميع على إدغامهما بغنّة وكذلك اتفق الجميع على إدغامهما أيضاً بغنة مع الميم "وذلك أن الميم وإن كان مخرجها من الشفة، فإنها تشارك النون في الخياشيم لما فيها من الغنّة. والغنّة تسمع كالميم، ولذلك تقعان في القوافي المكفأة نحو قوله : [3]

بَنِيّ إنّ البِرّ شئ هيِّنُ المنطقُ اللّيّنُ والطعيّمُ[4]

أقسام الإدغام :

الإدغام من حيث الغنّة أو عدمهما ينقسم إلى قسمين :

النوع الأول :

إدغام ناقص : وهو الذي لا يتم فيه فناء أحد الصوتين بل يترك الصوت بعد فنائه أثرا يشعر به، وهو ما يسمى "الإدغام بغنّة" وهو الإدغام غير المحض الناقص التشديد، سواء أقلنا إنها للمدغم أم للمدغم فيه.

وقال الجعبري[1] إنه محض كامل التشديد مع الغنّة حيث كانت للمدغم فيه، وقال السخاوي[2] بل هو إخفاء وجعل إطلاق الإدغام عليه مجازا، ويرد عليه وجود التشديد فيه، إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء"[3].

([1]) أيّ الغنّة

([2]) شرح الرضي على الكافية : ص 361

([3]) القوافي المكفأة : هي التي اشتملت على الأكفاء وهو – بكسر الهمزة والمد – ومعناه في الأصل مأخوذ من كفأت القدر إذا قلبته، وعند العروضين هو اختلاف الروى بحروف متقاربة في المخارج – ومحل الشاهد فيه قوله (هين .. طعيم) حين جاء في أحد البيتين بالنون وفي الثاني بالميم.

([4]) شرح المفصل جـ 10 ص 143

النوع الثاني :

إدغام تام، وهو الذي لم نلحظ فيه أثرا للصوت بعد فنائه ويطلق عليه أيضاً إدغاماً كاملاً.

ومما سبق يتبين أن الغنّة هي التي تحدد نوع الإدغام، فإن وجدت كان ناقصاً، وإن لم توجد كان كاملاً.

والغنّة هي صوت يخرج من الخيشوم لا عمل للسان فيه، ينقطع عند إمساك الأنف. وهي دائرة بين عشرين حرفاً عند أبي عمرو ومن وافقه.

أحرف الإدغام بغنّة الياء والواو والنون والميم، وحرف الباء وحروف الإخفاء وعددها خمسة عشر حرفاً.[4]

وعلى رأي سيبويه ومن وافقه تكون دائرة في اثنين وعشرين حرفا يزاد على ما سبق اللام والراء.

هل الغنّة للمدغم أم للمدغم فيه :

اتفق القراء على أن الغنّة مع الواو والياء غنّة المدغم، ومع النون غنّة المدغم فيه.

ولكنهم اختلفوا في الغنّة الظاهرة مع الإدغام في الميم، فذهب بعضهم إلى أنها غنّة النون، والجمهور على أنها عنّة الميم[5]، وهو الصحيح، لأن الميم حرف أغن. والرأي السائد أنه متى كان المدغم فيه حرفاً أغن، كانت الغنّة الظاهرة للمدغم فيه كالنون بخلاف الواو والياء فإنهما لما كانا حرفين غير أغنين كانت الغنّة فيها للمدغم.

ثالثاً : القلب : ويقال فيه أيضا الإقلاب.

وهو لغة : مصدر قلبه يقلبه أيّ حوله عن وجهه[6]. والمراد به عند القراء "قلب النون الساكنة أو التنوين ميماً مخفية وجوباً عند الباء"[7].

([1]) هو ابراهيم بن عمر بن ابراهيم بن خليل عالم بالقراءات، ومن فقهاء الشافعية ولد بقرية جعبر (على الفرات) عام 640هـ، تعلم ببغداد واستقر بالخليل، مات عام 732هـ، له مائة كتاب منها شرح الشاطبية، عقود الجمان في تجويد القرآن. (الدرر الكامنة 1 : 50).

([2]) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري أصله من سخا "بمصر" ولد عام 558هـ ورحل إلى دمشق وتوفي فيها عام 643هـ له مخطوط في التجويد، وشرح المفصل للزمخشري "انباه الرواة 2 : 311

([3]) اتحاف فضلاء البشر : ص 21

([4]) انظر ص 172.

([5]) رسالة في أحكام النون الساكنة والتنوين ص 4 (مخطوطة بدار الكتب رقم 8 (فن القراءات)).

([6]) مادة قلب في القاموس المحيط.

([7]) رسالة في أحكام النون الساكنة والتنوين ص 2.

فمن هذا التعريف نرى أن القلب نوع من الإخفاء ولذلك لم يذكره بعض القراء وأدخلوه في جملة الإخفاء – كما تقدم –.

كيف يتم القلب :

إذا جاورت النون الساكنة أو التنوين الباء مجاورة مباشرة لاحظنا أن النون تتأثر بالباء، وتقلب إلى صوت أنفي شبيه بالباء في المخرج، وهذا الصوت هو الميم – فالنون حينئذ تفقد مخرجها، فعند قراءة قوله تعالى: ﴿ وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ ﴾ [1] نجد أن التنوين ينطق به ميماً لمجاورته الباء ويخفى حينئذ بغنّة من غير إدغام " وذلك لأنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء لأن النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الحلق، والنون الخفية ليست إلا في الغنّة التي معتمدها الأنف فقط، والباء معتمدها الشفة، ويتعسر اعتمادات متواليات على مخرجي النفس المتباعدين، فطلبت حرفاً يقلب النون إليها متوسطة بين النون والباء، فوجدت الميم لأن فيه الغنّة كالنون وهو شفوي كالباء[2]. ولذلك نلاحظ أنه لا فرق في النطق بين قوله تعالى : "أن بُورك"[3] وقوله "أم به جنة"[4]. وقد اتفق القراء جميعاً على هذا القلب ولم يشذ منهم أحد.

القسم الرابع والأخير من تأثر النون الساكنة والتنوين بالحروف التي بعدها هو:الإخفاء : وهو لغة : الستر والكتم[5]

وعند القراء هو : صفة الإدغام والإظهار عار من التشديد مع بقاء الغنّة في المدغم.[6]

الحروف التي تخفى النون الساكن والتنوين معها :

والحروف التي يتحقق معها الإخفاء خمسة عشر حرفاً هي : الثاء، والتاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والكاف "يجمعها"[7] أوائل كلمات هذين البيتين.

([1]) الفجر : 23.

([2]) شرح الرضى على الشافية ص 333.

([3]) النحل : 8.

([4]) سبأ : 8.

([5]) جاء في اللسان في مادة خفى – أخفاه ستره وكتمه.

([6]) رسالة في أحكام النون الساكنة والتنوين ص 4.

([7]) لم نر في هذين البيتين حصراً كاملاً لحروف الإخفاء، فقد سقط حرف القاف لأنه لم يذكر كلمة مبدوءة بالقاف، وكرر كلاً من الفاء والجيم، كما أنه ذكر كلمة مبدوءة بالياء.

ضحكت زينب فأبدت ثنايا تركتني سكران دون شراب
طوقتني ظلما فلا يد ذل جرعتني جفونها كأس صاب[1]

أمثلة إخفاء التنوين مع هذه الحروف :

ومثال إخفاء التنوين مع التاء

قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾ [2]

ومع الثاء قوله : ﴿ قَوْلاً ثَقِيلاً ﴾ [3]

وعند الجيم : ﴿ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾ [4]

وعند الدال : ﴿ بَخْسٍ دَرَاهِمَ ﴾ [5]

وعند الذال : ﴿ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [6]

وعند الزاي : ﴿ غُلَاماً زَكِيّاً ﴾ [7]

وعند السين : ﴿ قَوْلاً سَدِيداً ﴾ [8]

وعند الشين : " ﴿ عَلِيمٌ ﴿ 12 ﴾ شَرَعَ ﴾ "[9]

وعند الصاد : ﴿ يَسْلُكْهُ عَذَاباً صَعَداً ﴾ [10]

([1]) مرشد المستغلين بالنون الساكنة والتنوين ص 11.
([2]) سورة البروج : 11.
([3]) سورة المزمل : 5.
([4]) سورة الغاشية : 12.
([5]) سورة يوسف : 20.
([6]) سورة البلد : 15.
([7]) سورة مريم : 19.
([8]) سورة الأحزاب : 70.
([9]) سورة الشورى 12 و 13.
([10]) سورة الجن : 33.

وعند الضاد : ﴿ مُّسْفِرَةٌ ﴿ 38 ﴾ ضَاحِكَةٌ ﴾ [1]

وعند الطاء : ﴿ شَرَاباً طَهُوراً ﴾ [2]

وعند الظاء : ﴿ ظِلاًّ ظَلِيلاً ﴾ [3]

وعند الفاء : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴾ [4]

وعند القاف : ﴿ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾ [5]

وعند الكاف : ﴿ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [6]

سبب الإخفاء مع هذه الحروف :

ولقد أخفيت النون الساكنة عند هذه الحروف لأنه لم يقع لها معها قرب لا في المخـــرج ولا في الصفة " لأن هذه الحروف تخرج من حرف الأنف الذي يحدث إلى داخل الفم لا من المنخر، فلم تقو قوة حروف الفم فتدغم فيها ولم تبعد بعد حـــروف الحلـــق فتظهـــر معها، وإنما كانت متوسطة بين القرب والبعد، فتوسط أمرها بين الإظهـــار والإدغـــام، فأخفيت عندها"[7]

ويعجبني تفسير سيبويه لسبب هذا الإخفاء إذ يقول : "تكون النون مع سائر حروف الفم حرفا خفياً، مخرجه من الخياشيم، وذلك أنه من حروف الفم، واصل الإدغام لحـــروف الفم، لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكن لها مخرج من غير الفم[8] كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلـــك الموضـــع

([1]) سورة عبس : 38 – 39.

([2]) سورة الانسان : 21.

([3]) سورة االنساء : 57.

([4]) سورة الطارق : 13.

([5]) سورة البينة: 3.

([6]) سورة النور : 26.

([7]) شرح المفصل : 145/10.

([8]) يقصد الخيشوم.

كالعلم بها وهي من الفم، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرهـــا، فاختـــاروا الخفة إذ لم يكن لبس"[1] أ هـــ.

إجماع القراء على الإخفاء :

لا خلاف بين القراء جميعاً في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الحروف، مع بقاء الغنّة في نفس الحروف، فلم يشذ منهم أحد في ذلك، ويتبين حينئذ أنه قد تم الإجماع في القلب والإخفاء، وحصل الخلاف في الإظهار والإدغام كما تقدم.

أقسام الإخفاء :

قسم القراء الإخفاء إلى قسمين :

1. متصل : وهو ما يكون في كلمة واحدة نحو : مِنكُم
2. منفصل : وهو ما يكون فيه الحرفان في كلمتين نحو : رجلاً ســـلما"[2] و"نفســـاً زكية"[3].

وإخفاء التنوين مع النوع الثاني كما مر في الإظهار.

([1]) الكتاب : 414/2.

([2]) سورة الزمر : 29.

([3]) سورة الكهف : 74.

المبحث الثاني

الإمالة والتنوين

الإمالة والتنوين :

الإمالة : وهي "أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء"[1]

(أ) رأي النحويين في إمالة الآلف المبدلة من التنوين :

يرى النحاة أن من أسباب إمالة الألف إلى الياء :-

1. كونها منقلبة عن الياء نحو مرمى إذ الفعل رمى.
2. أو أن الألف مآلها إلى الياء، وذلك في كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فإنها تمال لأنها تئول إلى الياء في التثنية والجمع نحو حبلى وسكرى".
3. وكذلك تمال الألف أيضاً إذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى الضمير سواء أكانت تلك الآلف منقلبة عن واو كخاف "أصلها خوف" أم عن ياء نحو : باع "أصلها بيع".
4. وتمال أيضاً الألف التي تتلو ياء متصلة بها نحو : سَيَال بفتحتين لضرب من شجر، أو منفصلة بحرف نحو : شيبان، أو بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة[2].
5. وكذا تمال الألف إذا وليها كسرة نحو : عالم ومساجد، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب، أو بعد حرفين، وليا كسرة أولهما ساكن نحو شملال، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو : يريد أن يشربها أو ثلاثة أحرف أولهما ساكن، وثانيهما هاء نحو : هذان درهماك.

مما سبق يتبين أن النحاة، لم يقولوا بإمالة الألف المبدلة من التنوين إلا في حالات قليلة "قال سيبويه : يقال رأيت زيدا، كما يقال رأيت شيبان، لكن الإمالة في نحو : رأيت زيداً أضعف، لأن الألف ليست بلازمة لزوم ألف شيبان"[3] أ هـ.

وقد سهل ذلك كون الألف موقوفاً عليها فيقصد بيانها، بأن يمال إلى جانب الياء كما في حبلى، ولا يقال رأيت عبداً إلا عند بعضهم، إذ لا ياء قبل الألف ولا كسرة"[4].

ومن المادة السابقة يتضح أن الذي يسوغ إمالة الألف أن يكون قبلها ياء أو كسرة، وأن

([1]) إتحاف فضلاء البشر : ص 47.

([2]) الأشموني : 225/4.

([3]) الكتاب : 261/2.

([4]) شرح الرضي ص 249.

ذلك ليس مطرداً في الألف المبدلة من التنوين، فقد عبرت عن ذلك أكثر الكتب النحويّة بقولها :

"وقد تمال ألف التنوين في نحو رأيت زيدا" ومفهوم أن قد يراد بها هنا التقليل".

وقد يكون التناسب سبباً في إمالة ألف التنوين نحو : رأيت عمادا، فقد تمال فتحة الدال وفقاً لإمالة فتحة الميم، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين لأن الأواخر محل التغيير"[1]. وقد اقتضى التناسب الصوتي ذلك.

هذا هو رأي النحويين في إمالة ألف التنوين.

ب – أما رأي القراء في إمالة هذه الألف :

فنكاد نرى الإجماع بين القراء بعدم إمالة الألف المبدلة من التنوين مطلقاً، وأما ما ورد من هذه الألف ممالا، فقد اعتبروا هذه الألف ليست للتنوين وإنما للإلحاق. ولذلك "قد اختلف في قراءة "تترا"[2] على قراءة أبي عمرو، ومن معه بالتنوين، فأمالها من جعل ألفها للإلحاق بجعفر، وفتحها من جعلها بدلا من التنوين والمقروء به هو الثاني"[3].

([1]) شافية ابن الحاجب : 13/3.

([2]) سورة المؤمنون : 44.

([3]) إتحاف فضلاء البشر : ص 58.

خاتمة

وأخير : فإني بعد هذه الدراسة، أود أن أذكر هنا، أهم نتائجها، وهي الحقائق العلميـــة، التي أسفرت عنها :

1. اختلف النحاة في تعريف التنوين، ولا يعدو أن يكون الخلاف لفظياً.
2. إن التنوين والصرف، كلمتان مترادفان، عند أكثر النحاة بخلاف مـــن يـــرى أن الصرف يطلق على نوع خاص من أنواع التنوين.
3. أن التميم في اللغة العربية الجنوبية القديمة هو التنوين في عربيتنا، نظراً لوحـــدة الأصل اللغوي وللتقارض بين النون والميم.
4. أن الاعتداد في رسم الحروف التي في أواخر الكلمات بما تؤول إليه عند الوقف ولذا فإن التنوين في حالة النصب عند الوقف ينطق ألف كتب بالألف ولم يكتـــب بالواو والياء في حالتي الرفع والجر.
5. اختلف في وضع رمز التنوين في المنصوب، وقد رجحت أحدها، لأدلة ذكرتها.
6. لا تنحصر دلالات التنوين على التركيب كما يدعى سمير شريف ستيتة.
7. للتنوين وظيفة وأثر كبير على المعنى كما يظهر ذلك في قولنا : هذا قاتلٌ أخـــي بالتنوين وهذا قاتلُ أخي بالإضافة.
8. الاسم المنون ينتهي دائماً بمقطع من النوع الثالث وهو يتكون من صوت ســـاكن + صوت لين قصير + صوت ساكن والوقف على الكلمة بالتنوين يغير من نظام مقاطعها عند الوقف عليها من غير تنوين.
9. التنوين يتأثر بما يأتي بعده من حروف، متصلة به اتصالاً مباشـــراً، وتختلـــف درجة التأثر، بنوع الحرف المجاور ومخرجه.
10. ثبت أن التنوين، ليست وظيفته التنكير فقط ولم يكن أصل مدلوله التعريف ثـــم أصبح للتنكير، خلافاً لما ذهب إليه بعض المعاصرين.
11. لا علاقة بين التنوين، ونوني المثنى والجمع، وليستا – كما ذهب النحاة – نيابة عن التنوين في الإسم المفرد.

أهم التوصيات :

1. النحو على قمة علوم اللغة العربية، وهو الأساس المهم لدراستها، فيجب، أن يقدم إليه في إطار محبب، بعيد عما هو عليه الآن، من كثرة الخلافات والتفريعات الشكلية، حتى يقبل الدارسون عليه.
2. يجب أن يربط تدريس التجويد بهيئة رسم التنوين في المصحف تسهيلاً للدارسين.
3. ينبغي تدريس التنوين في الدرس النحوي كدرس متكامل وليس فقط كعلامة من علامات الاسمية.

الباب الرابع

دراسة تطبيقية على الجزء

الثلاثين من القرآن الكريم

الباحث في هذه الدراسة التطبيقية ليس بصدد توجيه للقراءات المختلفة للنص القرآني الكريم أو تفسيره ، ولكنه سيتناول نماذج من آيات الجزء الثلاثين محاولاً أن يبين فيها أثر التنوين من جوانبه المختلفة سواء من حيث الوظيفة النحوية أو من حيث إشاراته اللفظية ودلالاته المعنوية ، وعلاقته برسم الكلمات ، وتأثر التنوين بما يأتي بعده من أصوات.

والجزء الثلاثون هو المبتدئي بسورة النبأ المنتهي بسورة النّاس وجميع سوره مكيّة وهي من قصار المفصل.

وقد وردت أحاديث في فضل بعض سوره من ذلك مارواه الترمزي في صحيحه قال: { حدثنا عقبة بن مكرم العمي البصري حدثني ابن أبي فريك أخبرني سلمه بن وردات عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أصحابه: ((هل تزوجت يا فلان)) قال: لا والله يا رسول الله ولا عندي ما اتزوج به ؟ – قال : ((أليس معك قل هو الله أحد – قال بلى – قال – ثلث القرآن – قال : أليس معك إذا جاء نصر الله والمقنع ؟ قال بلى . قال: ربع القرآن – قال – أليس معك قل يا أيها الكافرون ؟ قال بلى قال – ربع القرآن ، تزوج).[1]

وفيما يلى يتناول الباحث نماذج تطبيقية على التنوين وإشاراته اللفظية والمعنويّة.

[1] رواه الترمزي وقال حديث حسن

سورة البنأ

ذكر ابن حيان أن البنأ مكيّة ، وأياتها أحدى واربعون آية ، وعن سبب نزولهـــا روى ((أنه صلى الله عليه وسلم لما بعث جعل المشركون يتسأءلون بينهم فيقولون: ما الذي أتـــي به؟ ويتجادلون فيما بعث به)) فنزلت. [1]

ومن هذه السورة الكريمة نتناول بعض النماذج التطبيقية على التنـــوين وإشـــاراته اللفظيـــة والمعنوية ففي قوله تعالى:

وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعاً شِدَاداً ﴿ 12 ﴾ وَجَعَلْنَا سِرَاجاً وَهَّاجاً ﴿ 13 ﴾ وَأَنزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاء ثَجَّاجاً ﴿ 14 ﴾ لِنُخْرِجَ بِهِ حَبّاً وَنَبَاتاً ﴿ 15 ﴾ وَجَنَّاتٍ أَلْفَافاً ﴿ 16 ﴾ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتاً ﴿ 17 ﴾ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجاً ﴿ 18 ﴾ وَفُتِحَتِ السَّمَاء فَكَانَتْ أَبْوَاباً ﴿ 19 ﴾ وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَاباً ﴿ 20 ﴾ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً ﴿ 21 ﴾ لِّلْطَّاغِينَ مَآباً ﴿ 22 ﴾ لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً ﴿ 23 ﴾ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْداً وَلَا شَرَاباً ﴿ 24 ﴾ إِلَّا حَمِيماً وَغَسَّاقاً ﴿ 25 ﴾ جَزَاء وِفَاقاً ﴿ 26 ﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَاباً ﴿ 27 ﴾ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً ﴿ 28 ﴾ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً ﴿ 29 ﴾ فَذُوقُوا فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَاباً ﴿ 30 ﴾ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً ﴿ 31 ﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً ﴿ 32 ﴾ وَكَوَاعِبَ أَتْرَاباً ﴿ 33 ﴾ وَكَأْساً دِهَاقاً ﴿ 34 ﴾

عند حديثنا عن أنواع التنوين كنّا قد تطرقنا إلى أنواع التنوين وبينا ما هو متفق عليـــه وما هو مختلف حوله إلا أنه لا يُدّ من التنبيه هنا إلي أن هناك من أنواع التنوين مالا يمكن أن يدخل كتاب الله عز وجل مثل تنوين الترنم والغالي التي هي خاصة بالشعر وتنوين الحكايـــة

---

[1] انظر البحر المحيط 402/8

الذي لم يذكر له النحاة غير مثالٍ واحد [2] ، وتنوين الضرورة أو مالا ينصرف الذي تطرقنا له عند الحديث عن (سلاسل – وأغلالا – وسعيرا) وهذا لا يمكن أن يدخل كتاب الله لأنه منزه عن الضرورة وقد بينا حينها أن صرف مالا ينصرف لغير حاجة لغة وأوردنا الشواهد على ذلك. [3]

قمن أنواع التنوين التي نجدها في هذه الآيات تنوين التملكين (يدل على تمكنها في باب الاسمية) في((سبعاً – شدادا – سراجا وهاجا – ماءً ثجاجا ....)).

وتنوين المقابلة أو المعادلة في ((وجناتٍ)) (عوضاً عن النون في جمع المذكر السالم).

أما عن علاقة التنوين برسم الكلمات فإننا نلحظ أن التنوين أبدل ألفا في (سبعاً – وشدادا – وسراجا ...).

أما رسم الكلمة (جناتٍ) فلم يتغير لأن الرسم مبنياً على الوقف [1]. ومن الإشارات اللفظية في هذه السورة تحريك التنوين ، فقد قرر ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر [أن حذف الهمزة ونقل حركتها إلي ما قبلها قد أختص برواية ورش في قوله ((وكل شيء أحصيناه كتابا)) فيقال هنا بعد حذف الهمزة ثم نقل حركتها إلي التنوين ((وكل شيئن احصيناه))] [2].

ومن الدلالات المعنوية للتنوين التي وردت في هذه السورة التنوين في قوله تعالى: ((أن للمتقين مفازا)) [3] الدلالة على الإبهام والتنكير لما فيه من حفذ ذهن السامع أو القارئ وإثارة خياله لتصور المفاز ولعل مما يؤكد هذا المعني ((والله أعلم)) التعبير عن ذلك ببدل البعض من كل في تحديد المفاز بقوله تعالى: ((حدائق واعنابا * وكواعب أترابا * وكأسا دهاقا)) [4]

---

[2] أنظر ص 22

[3] أنظر ص 24

[1] أنظر رمز التنوين وأسس الرسم العربي ص 27 وما بعدها

[2] النشر في القراءات العشر لابن الجزري 408/2

[3] النبأ 31

[4] النبأ : 32 – 34

ليفتح المجال للذهن ليتصور الجوانب الأخرى للفوز ولأنه لو لم تكن كلمة مفازا منونة ((في غير القرآن)) لكانت مضافة ولم تؤدي هذا المعنى ولعل هذا يتسق مع بعض المعـــاني التـــي تدل عليها كلمة مفازا (وهي الصحراء) [5] التي تعبر عن السعة والامتداد كما أن فـــي هـــذا المعنى دعوة إلى مزيدٍ من العمل والمسابقة إلى الخيرات.

[5] أنظر مجمل اللغة للرازي ص 556

سورة النازعات

سورة مكيّة ، وهي ست وأربعون آية ، قال عنها ابن حيان: ((ولما ذكر في آخر ما قبلها الإنزار بالعذاب يوم القيامة أقسم في هذه على البعث يوم القيامة))[1]

يتناول الباحث منها النمازج التالية للتطبيق على التنوين وإشاراته اللفظية والمعنوية.

قوله تعالى: ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً ﴿ 1 ﴾ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطاً ﴿ 2 ﴾ وَالسَّابِحَاتِ سَبْحاً ﴿ 3 ﴾ فَالسَّابِقَاتِ سَبْقاً ﴿ 4 ﴾ فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً ﴿ 5 ﴾ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴿ 6 ﴾ تَتْبَعُهَا الرَّادِفَةُ ﴿ 7 ﴾ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴿ 8 ﴾ أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ ﴿ 9 ﴾ يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴿ 10 ﴾ أَئِذَا كُنَّا عِظَاماً نَّخِرَةً ﴿ 11 ﴾ قَالُوا تِلْكَ إِذاً كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴿ 12 ﴾ [2]

فعن تأثر التنوين بما جاء بعده من أصوات في هذه السورة فقد سبق أن بينا أنه لما كان التنوين نونا في الأصل كان حقه أن يعرض له ما يعرض للنون من تأثرٍ بما يأتي بعدها من أصوات. [3] ، من إظهار وادغام وقلب وإخفاء ومما ورد في هذه السورة من ذلك نجد الإظهار في قوله تعالى: ((قالوا تلك إذا كرة خاسرة)).

أما الإدغام ففي قوله تعالى : ((قلوبٌ يومئذٍ واجفة)).

أما عن صور الوقف التي تجوز في الوقف على المنون في هذه السورة فإن كان الاسم المنون مرفوعا كما في قوله تعالى: ((قلوبٌ يومئذ واجفة * ابصارها خاشعة)) فيجوز الوقف عليها بالإسكان المحض والروم والإشمام.

أما المنصوب المنون في قوله تعالى: ((والنازعات غرقا * والناشطات نشطا* والسابحات سبحا)) فإنه لا يوقف عليها بأي من الوجوه السابقة لأن تنوينه يقلب ألفٌ .

وفي قوله تعالى (قالوا تلك إذاً كرة خاسرة).

نجد أن إذا كتبت بالألف وقد اختلف النحاة في كتابتها فمنهم من يرى كتابتها بالنون كالمبرد ومنهم من فصل كالفراء فهو يرى كتابتها بالألف إن الغيت وكتابتها بالنون إن اعملت [4]

---

[1] البحر المعيط 411/8

[2] سورة النارعات 1 – 12

[3] انظر صفحة 162 وما بعدها

[4] أنظر رسم النون الساكنة في إذن ص 44 وما بعدها

ويرى الباحث أننا وجدنا بالتتبع أنها لم تكتب في المصحف إلا بالألف لذلك فمتابعة رسم المصحف أولى وحبذا الاقتصار عليه.

سورة الغاشية

قال ابن حيان: (مكيّة وهي ست وعشرون آية) [1] سيتناول منها الباحث الآيات التالية تطبيقا على التنوين وإشاراته اللفظية والمعنوية.

قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴿ 1 ﴾ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ [2]

قال ابن حيان في قوله تعالى (وجوه يومئذٍ خاشعة) والتنوين عوض عن الجملة ، ولم تتقدم جملة تصلح أن يكون التنوين عوضاً منها لكن لمّا تقدم لفظ الغاشية و (ال) موصولة باسم الفاعل فتنحل التي غشيت ، أي للداهيّة التي غشيت فالتنوين عوض من هذه الجملة التي انحل لفظ الغاشية إليها وإلى الموصول الذي هو التي) [3]

وفي قوله تعالى: ﴿ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴾ قال ابن حيان: (قرأها الجهور بالرفع وقال عكرمة والسرى بنصب ناصية على الذم) [4] فالرقع على أنها خبر مبتدأ والنصب على الذم)[5]

ويقول الباحث على قراءة الرفع يمكن الوقف عليها بالاشمام والروم والاسكان المحض إلا أن الوقف بالإشمام والروم يكون أفضل أو آكد كما يقول سيبوبة [6] لأنه يبين الفرق بين القراءتين فالروم والاشمام تستبين منهما الحركة التي لها علاقة بالمعني والوظيفة النحوية ، وفي قوله تعالى: ﴿ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴿ 3 ﴾ تَصْلَى نَاراً حَامِيَةً ﴾ [7] نجد أننا إذا نظرنا إلى الكلمات (عاملة – ناصبة – حامية) من غير تنوين نجد أن موضع النبر هو على التوالي (الميم – الصاد – الميم) بينما إذا نظرنا إليها بالتنوين يكون موضع النبّر (اللام – الباء – الياء) أي أن التنوين قد غير موضح النبّر في الكلمة.

---

[1] البحر المحيط 457/8

[2] سورة الغاشية

[3] البحر المحيط 457/8

[4] المرجع السابق

[5] أنظر اعراب القرآن للنحاس ص 1311

[6] أنظر ص 143

[7] سورة الغاشية 3– 4

وفي قوله تعالى: ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً ﴿11﴾ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴿12﴾ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿13﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾

وجدنا أن التنوين قد دخل على (لاغية – وجاريةٌ مرفوعة – وموضوعة) وهي أسماء فاعل في الأوليين وأسماء معفول في الأخريين وكما بينا من قبل أن هناك من الأبواب النحويّة ما يدخله التنوين وأن منها ما لايدخله التنوين [1]

وأنه يدخل بعض الأبواب النحويّة فيكون سبباً في إعمالها عمل الفعل ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَاراً وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْباً ﴾ [2] فهنا قد نصب اسم الفاعل المنون (باسطٌ) (ذراعيه) على انها مفعول به لاسم الفاعل [3].

ولو لم تكن كلمة باسطٌ (في غير القرآن) منونةً لما عملت في باسط بل لأصبحت مضافة وما بعدها (ذراعية) مضافاً إليه ومما جاء من ذلك قوله تعالى:{غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ [4]

باضافة اسم الفاعل (غافر) إلى معموله (الذنبَ) ومما ورد من اسم المفعول المنون العامل عمل فعله المبنى للمجهول رافعاً لنائب الفاعل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴿49﴾ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [5] فقد رفع اسم الفاعل (مفتحةً) (الأبوابُ

---

[1] أنظر ص 102 وما بعدها

[2] الكهف : 18

[3] أنظر البيان في اعراب غريب القرآن لابن الأبناري

[4] غافر : 3

[5] ص: 49 – 50

) على أنها نائب فاعل قال أبو جعفر النحاس: (رفعت الأبواب لأنها اسم لما لم يسم فاعله))
(6)

(6) اعراب القرآن للنحاس ص : 870

سورة البلد

قال ابن حيان:

((هذه السورة مكيّة في قول الجمهور ، وقيل : مدينة ولما ذكر تعالى ابتلاءه للانسان بحالة التنعيم ، وحالة التقدير ، وذكر من صفاته الذميمة ما ذكر وما آل إليه حاله وحال المؤمن ، أتبعه بنوع من ابتلائه ومن حاله السيء وما آل إليه في الأحزة) [1]

يتناول الباحث منها المازج التالية تطبيقاً على التنوين وإشاراته اللفظية والمعنوية.

قوله تعالى: ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿ 13 ﴾ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿ 14 ﴾ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿ 15 ﴾ أَوْ مِسْكِيناً ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾ [2]

عند تناول العلاقة بين رسم التنوين وعلم الأصوات من خلال الآيات نجد أن رمز التنوين رسم متراكباً في ((رقبةٍ ومقربةٍ)) وذلك لعدم حدوث أثر صوتي من التقاء التنوين بالحرف الذي يليه وهو ما يعرف بالإظهار بينما كتب متتابعا في ((يومٍ – يتيماً – مسكيناً – متربةٍ)) وذلك لحدوث أثر صوتي من التقاء التنوين بما بعده من حروف الإخفاء في الآيات السابقة [3] ويكون هذا التأثر أكثر وضوحاً في قوله تعالى: (وأنت حلُ بهذا البلد) حيث تأثرت النون بالباء حيث قلبت إلى صوت أنفي شبيه بالباء في المخرج وهو الميم حيث أن النون هنا فقدت مخرجها ويعلل الرضي لذلك بأن النون الخفيفة ليست إلا في الغنة التي معتمدها الأنف والباء معتمدها الشفة ويتعسر اعتماد متواليات على مخرجي النفس المتباعدين [4]

وفي قوله تعالى : ((أو إطعام في يوم ذي مسغبة * يتيماً ذا مقربة)) [5] ففي هذه الآيات تتبين الوظيفة النحوية للتنوين حيث عمل المصدر المنون إطعام النصب في يتيماً على أنه مفعول به.

وهو لم يعمل هنا إلا لكونه منوناً كما ذكر السيوطي : ((أن اعمال المصدر منوناً أكثر من أعماله معرفاً بأل ، لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة)) [6]

---

[1] البحر المحيط 469/8

[2] البلد : 13 – 16

[3] انظر ص 137 وما بعدها

[4] أنظر ص 171 وما بعدها.

[5] البلد : 14 – 15

[6] همع الهوامع : 2 : 93

سورة الإخلاص

وهي أربع آيات قال عنها ابن حيان: ((هذه السورة مكيّة في قول عبد الله والحسن وعكرمة وعطا ومجاهد وقتادة ، مدنية في قول ابن عباس ومحمد بن كعب وأبي العالية والضحاك)) [1]

أما عن سبب نزولها قال الإمام أحمد : (حدثنا أبو سعيد محمد بن ميسر الصاغاني ، حدثنا أبو جعفر الرازي ، حدثنا الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم يا محمد ((أنسب لنا ربك ، فانزل الله تعالى: ((قل هو الله أحد))[2]

وقد ورد في فضلها أحاديث ذكرها ابن كثير في تفسيره [3] يتناول الباحث منها ما يلى تطبيقا على التنوين وإشاراته اللفظية والمعنوية . قوله تعالى:

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿ 1 ﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿ 2 ﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿ 3 ﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿ 4 ﴾ [4]

في قوله تعالى: (قل هو الله أحد * الله الصمد) [5] قال أبو حيان: (قرأ أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيربن والحسن وأبن أبي أسحاف وأبو السمال وأبو عمرو وفي رواية يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون (أحدُ الله) بحذف التنوين لا لتقائه مع لام التعريف [6]

وقال القرطبي : (قرأ نصر بن عاصم وعبد الله بن أبي أسحاق (أحدُ الله) بغير تنوين ، وكذا يروى عن أبان بن عثمان : حذفوا التنوين لا لتقاء الساكنين) [7]

---

[1] البحر المحيط 8 : 529

[2] تفسير ابن كثير 4 : 745

[3] انظر تفسير ابن كثير 4 : 736 – 741

[4] الإخلاص 1 – 4

[5] الإخلاص 1 – 2

[6] البحر المحيط 8 : 53

[7] تفسير القرطبي 2: 211

ويقول أبضاً الصبان في حاشيته ((وقرئ (قل هو الله أحدُ * الله الصمد)))[8] بترك تنوين أحد لتتماثل الكلمات في ترك التنوين [9].

إلا أن هناك من يرى أن التنوين هنا لا يحذف وإنما يتحرك فتقرأ (قل هو الله أحـــدن الله الصمد) [1]

وكذلك فقد جاء في شرح الرضي على الشافية [2] (وأما حذف التنوين للساكنين فيمـــا قرئ عن قوله تعالى: (قل هو الله أحد * الله الصمد) [3] فشاذ ، والأصل فيه تحريك الساكن الأول بالكسر) .

ويرى الباحث أنه طالما ثبت في القراءات المنقوله عن النبي صلى الله عليـــه وســـلم القراءة بتحريك التنوين وبحذفه فالأولى هذا أن نقول إذا التقي التنوين بساكن يجـــوز حذفـــه ويجوز تحريكه وليس كما يفعل بعض النجاة من القول بالحذف أو التحريك والحكـــم بشـــذوذ الآخر كما ورد فيما نقلناه عن الرضي لأنه بجب أن يكون القرآن هو الحاكم علـــى القواعـــد النحويّة وليس العكس ، أما عن صور الوقف على المنون في كلمة (أحدٌ) المنونـــة فيجـــوز الوقف عليها بالاشمام والروم والاسكان المحض.

---

[8] الإخلاص 1 – 2

[9] حاشية الصبان 1 : 71

[1] شرح المقدمة الجزرية شرح وتعلق دكتور إبراهيم بن سعيد رئيس قسم القرآن وعلومه كلية أصول الدين جاخعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية دار الحضارة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.

[2] ص : 176

[3] الإخلاص 1 – 2

فهرس الآيات

الآيـــة	رقمها	الصفحة
البقرة		
(أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى)	16	67
(اهْبِطُواْ مِصْرًا)	61	86
(وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ)	102	119
(وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ)	148	89
(فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ)	196	89
(فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ)	198	19
(وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً)	247	166
(فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)	253	89/20
سورة آل عمران		
(وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ)	**85**	**163**
(كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ)	**185**	**102**
(رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا)	**193**	**153**
سورة النساء		

(وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ)	11	66
(خَالِداً فِيهَا)	14	159
(ظِلاًّ ظَلِيلاً)	57	159
(وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ)	102	163
سورة المائدة		
﴿ هَدْياً بَالِغَ ﴾	95	102
﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾	41	88
﴿ وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُوداً ﴾	65	85
﴿ أَن لاَّ أَقُولَ ﴾	105	165
التوبة		
﴿ غَيْرُ مُعْجِزِي اللّهِ ﴾	2	119
﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ ﴾	30	109
﴿ أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللّهِ ﴾	118	165
يونس		
﴿ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُراً ﴾	16	93
﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ ﴾	99	163
هود		

﴿ حَتَّى إِذَا جَاء أَمْرُنَا ﴾	40	88
﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ ﴾	45	85
يوسف		
﴿ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ ﴾	6	80
(خَمْسٍ دَرَاهِمَ)	20	169
﴿ ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ ﴾	99	86
النمل		
(أَن بُورِكَ)	8	168
الرعد		
﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾	7	155
﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ ﴾	11	155
﴿ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾	8	168
الاسراء		
﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى ﴾	110	88
الكهف		
﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ ﴾	18	181/88
﴿ وَلَن تُفْلِحُوا إِذاً أَبَداً ﴾	20	158
﴿ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِداً ﴾	48	165

﴿ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾	60	93
﴿ نَفْسًا زَكِيَّةً ﴾	74	174
مريم		
﴿ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾	19	169
الأنبياء		
﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾	111	75
المؤمنون		
﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ ﴾	**20**	93
النور		
﴿ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾	26	173
الفرقان		
﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾	39	20
﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾	87	89
القصص		
﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ ﴾	28	88
الروم		
﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ ﴾	4	56
الأحزاب		

﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ ﴾	40	85
﴿ قَوْلاً سَدِيداً ﴾	70	169
سبأ		
﴿ أَم بِهِ جِنَّةٌ ﴾	8	168
يس		
﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾	40	61
الصافات		
﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾	38	119
ص		
﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾	47	116
﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴾	49	181
﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾	50	181
الزمر		
﴿ وَرَجُلاً سَلَماً ﴾	29	174
غافر		
﴿ وَإِن يَكُ كَاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ ﴾	28	163
﴿ غَافِرِ الذَّنبِ ﴾	3	181
فصلت		

﴿ طَوْعاً أَوْكَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾	11	67
الشورى		
﴿ عَلِيمٌ ﴿ 12 ﴾ شَرَعَ ﴾	13-12	169/159
الدخان		
﴿ إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ ﴾	43	71
الاحقاف		
﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ ﴾	24	111
القمر		
﴿ مَسَّ سَقَرَ ﴾	48	166
(وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ)	53	145
التحريم		
﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ ﴾	10	71
الحاقة		
﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهْ ﴿ 28 ﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهْ ﴿ 29 ﴾	29-28	64
نوح		
﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّاً وَلَا سُوَاعاً وَلَا يَغُوثَ ﴾	23	92
الإنسان		
﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالاً وَسَعِيراً ﴾	4	24- 93

﴿ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً ﴾	16-15	91-24
﴿ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً ﴾	21	170
﴿ أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلاًّ ظَلِيلاً ﴾	57	173
الجن		
﴿ يَسْلُكْهُ عَذَاباً صَعَداً ﴾	17	169
ألنبأ		
﴿ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴾	2	-67 - 69 142
﴿ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعاً شِدَاداً ﴾	12	173-177
﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاء ثَجَّاجاً ﴾	14	173-177
﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاء فَكَانَتْ أَبْوَاباً ﴾	19	-93 -177 194
﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَاباً ﴾	29	-76-177 136
﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً * حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً * وَكَوَاعِبَ أَتْرَاباً * وَكَأْساً دِهَاقاً ﴾	34-31	28/177 178
﴿ جَزَاء مِّن رَّبِّكَ عَطَاء حِسَاباً ﴾	36	137
﴿ إِنَّا أَنذَرْنَاكُمْ عَذَاباً قَرِيباً يَوْمَ يَنظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَاباً ﴾	40	163
النازعات		
﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً . . . . . قَالُوا تِلْكَ إِذاً كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴾	12-1	-71-69 179-161

عبس		
﴿ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴾	14	103
﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾	37	88
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ * ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴾	39-38	169
﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴾	40	161
التكوير		
(ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ)	20	161
الانفطار		
﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾	19	21
المطففين		
﴿ كِتَابٌ مَّرْقُومٌ ﴾	9	103
﴿ يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ﴾	25	70
﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴾	28	164
الانشقاق		
﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾	8	164
البروج		
﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ ﴾	11	169/20

﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	16	164-162
الطارق		
﴿ خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾	6	18
﴿ فَمَا لَهُ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾	10	70
﴿ إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴾	13	170
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ * عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴾	3-2	112-103
﴿ تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً ﴾	4	/164/71 182
﴿ تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ ﴾	5	70
﴿ لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً * فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾	12-11	-172-71 182
﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴾	14-13	183
الغاشية		
(وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴿ 2 ﴾ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ)	3-2	180 - 102
(تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً)	4	- 169- 71 180
(تُسْقَى مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ)	5	71
(وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ)	8	169
(لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً)	11	181 - 71
(فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ)	12	181 - 169

(فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿13﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ)	14-13	181
الفجر		
﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾	2	136
﴿ هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾	5	147
﴿ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا * وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا * كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا * ﴾	22-19	136
﴿ وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ ﴾	32	168
﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ * وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ ﴾	26-25	70/141
البلد		
﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾	16-13	182 - 169
﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾	7	182
﴿ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾	15	182
التين		
﴿ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾	6	161
العلق		
﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾	15	70/52 156/
القدر		

﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	5	161
البينة		
﴿ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾	3	170
الزلزلة		
﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا * وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا * يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾	4-1	90
العاديات		
﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ﴾	9	144
القارعة		
﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾	7	164
التكاثر		
﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ * حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾	2-1	143 - 142
الماعون		
﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾	4	164/162
المسد		
﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾	1	164
﴿ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴾	5	164
الإخلاص		

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾	4-1	184 - 183
الفلق		
﴿ وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾	5	161

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ــ للدمياطي ، المطبعة الميمنية سنة 1317هـ
2. إحياء النحو ، للأستاذ إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف ، والترجمة والنشر سنة 1959م
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، مخطوطة بدار الكتب رقم 8028 نحو
4. اسرار العربية لأبن الأنباري ، مطبعة بريل سنة 1886م في مدينة لبنان
5. إعراب القرآن لأبي جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس طبعة دار المعرفة بيروت لبنان
6. الأشباه والنظائر ، أبو الفضل عبد الرحمن ابن الكمال جلال الدين السيوطي المتوفي سنة 911هـ ، تحقيق الدكتور فائز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، ط الأولى 1404هـ ، 1948م الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ، نهضة مصر ، طبعة ثانية 1950م
7. الأعلام للزركلي ، طبعة ثانية سنة 1955م
8. الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، مطبعة بريل سنة 1913م بمدينة لبنان
9. الإملاء للشيخ حسين والي ، مطبعة المنار الإسلامية سنة 1322هـ
10. الايضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك دار العروبة سنة 1959م
11. البيان في إعراب القرآن تأليف الأمام أبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباري
12. شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم للطابعة والنشر ، بيروت لبنان
13. التبصرة والتذكرة للصيعري ، تحقيق د. احمد مصطفى

14. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، المطبعة الأزهرية المصرية 1325هـ
15. التطور النحوي للغة العربية بجستراس ، مطبعة السماح سنة 1929م
16. الحجة لابن خالوية ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم
17. الخصائص لابن جني ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، دار الكتب 1952م
18. الطراز في شرح ضبط الخراز
19. الفلسفة اللغوية لجورجي زيدات ، مطبعة الهلال طبعة ثانية ، 1904م
20. القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ، ط
21. المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت
22. اللغة العربية ، رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مكتبة سمير رأفت ، 1977م
23. اللهجات العربية لإبراهيم أنيس مطبعة الرسالة
24. الكتاب : لسبوية ، عمرو بن بشر بن قنبر (180هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، طبعة الهيئة المصرية للتأليف والنشر 1391هـ ـ 1971م
25. الكشاف للزمخشري ، طبعة ثانية ، سنة 1319هـ
26. المحكم في نقط المصاحف ، لأبي عمر عثمان بن سعد الداني
27. المخصص لأبن سيده ، دار الكتاب الاسلامي ، القاهرة .
28. المساعد على تسهيل الفوائد
29. المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضية ، عالم الكتاب ، بيروت
30. المقنع في الدراسات النحوية لدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل
31. النحو الوافي ، عباس حسن ، طبعة دار المعارف سنة 1960م
32. الوافي في التصريف للشيخ عمارة

33. إملاء ما من به الرحمن من وجود الإعراب والقراءات ، لمحب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري
34. انباه الرواه على انباه النحاه للقفطي ، تحقيق الاستاذ محمد أبي الفضل
35. تأويل مشكل القرآن لآبن قتيبه
36. تفيسر البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت
37. تفيسر القرآن العظيم للأمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ، مؤسسة الريان للطابعة
38. حاشية الخضري على ابن عقيل للشيخ الخضري ، المطبعة البهية سنة 1301هـ
39. حاشية الصبان على الأشموني ، مطبعة محمد صبيح سنة 1344هـ
40. حاشية عبادة على الشذور
41. حاشية يس على التصريح
42. حجة القراءات لأبي ذرعة ، تحقيق سعيد الأفغاني
43. خزانة الأدب للبغدادي ، بولاق 1299هـ
44. ديوان امرئ القيس ، طبعة دار المعارف
45. رسالة في أحكام النون الساكنة والتنوين ، مخطوطة بدار الكتب رقم 8 فن القراءات
46. سر صناعة الإعراب لابن جني ، مخطوطة بدار الكتب 816هـ
47. شافية ابن الحاجب
48. شذور الذهب لابن هشام ، ط ، الاستقامة 1365هـ
49. شرح الألفية لابن عقيل مطبعة السعادة 1367هـ
50. شرح الألفية للأشموني ، عيسى الحلبي وشركاه
51. شرح التصريف

52. شرح الجزرية لزكريا الانصاري
53. شرح الجمل لابن عصفور
54. شرح الرضي للشافية ، مطبعة حجازي ، تحقيق محمد محي الدين وآخرين
55. شرح المقدمة الجزرية ، شرح وتعليق د. إبراهيم بن سعيد رئيس قسم القرآن وعلومه (كلية اصول الدين) جامعة الإمام محمد بن سعود الأسلامية دار الحضارة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى
56. شرح شواهد الألفية للعيني على شرح الأشموني
57. شرح الكافية للرضي ، القاهرة ، 1275هـ
58. شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المتوفي سنة 642هـ عالم الكتب ، بيروت
59. شرح المقدمة الجزولية الكبير ، للأستاذ ابو علي بن محمد الشلوبين ، سنة 1949م ، د. تركي بن سعود بن نزال العتيبي ، الطبعة الثانية ،
60. عدة السالك إلى أوضح المسالك ، تحقيق محي الدين عبد الحميد
61. فقه اللغات السامية ، بروكلمان كارل ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، مطبوعات جامعة الرياض (1977م)
62. كتاب التنوين في اسماء الأعلام العربية قبل الأسلام ، ناصر بن محمد زيدان العتري ، الطبعة الأولى ، الرياض 1424هـ ـ 2003م
63. لسان العرب المحيط للعلامة لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، 711هـ ، طبعة دار لسان العرب ، بيروت
64. مجمل اللغة للشيخ ، أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي تحقيق الشيخ شهاب الدين أبو عمرو دار الفكي للطباعة النشر والتوزيع
65. مختصر تفسير ابن كثير ، لمحمد علي الصابوني

66. مرشد المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين للطبلاوي ، مخطوطة بـــدار الكتـــب برقم 152 قراءات
67. مغني اللبيب لابن هشام ، مطبعة محمد افندي مصطفي سنة 1302هـــ هجرية
68. مناهج البحث في اللغة للدكتور ، تمام حسان ، مطبعة الرسالة ، سنة 1950م
69. هدى المجيد في أحكام التجويد ، إعداد المهندسة هدى العمروســـي ، الطبعـــة الرابعـــة 1429هـــ ـــ 2008م
70. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي